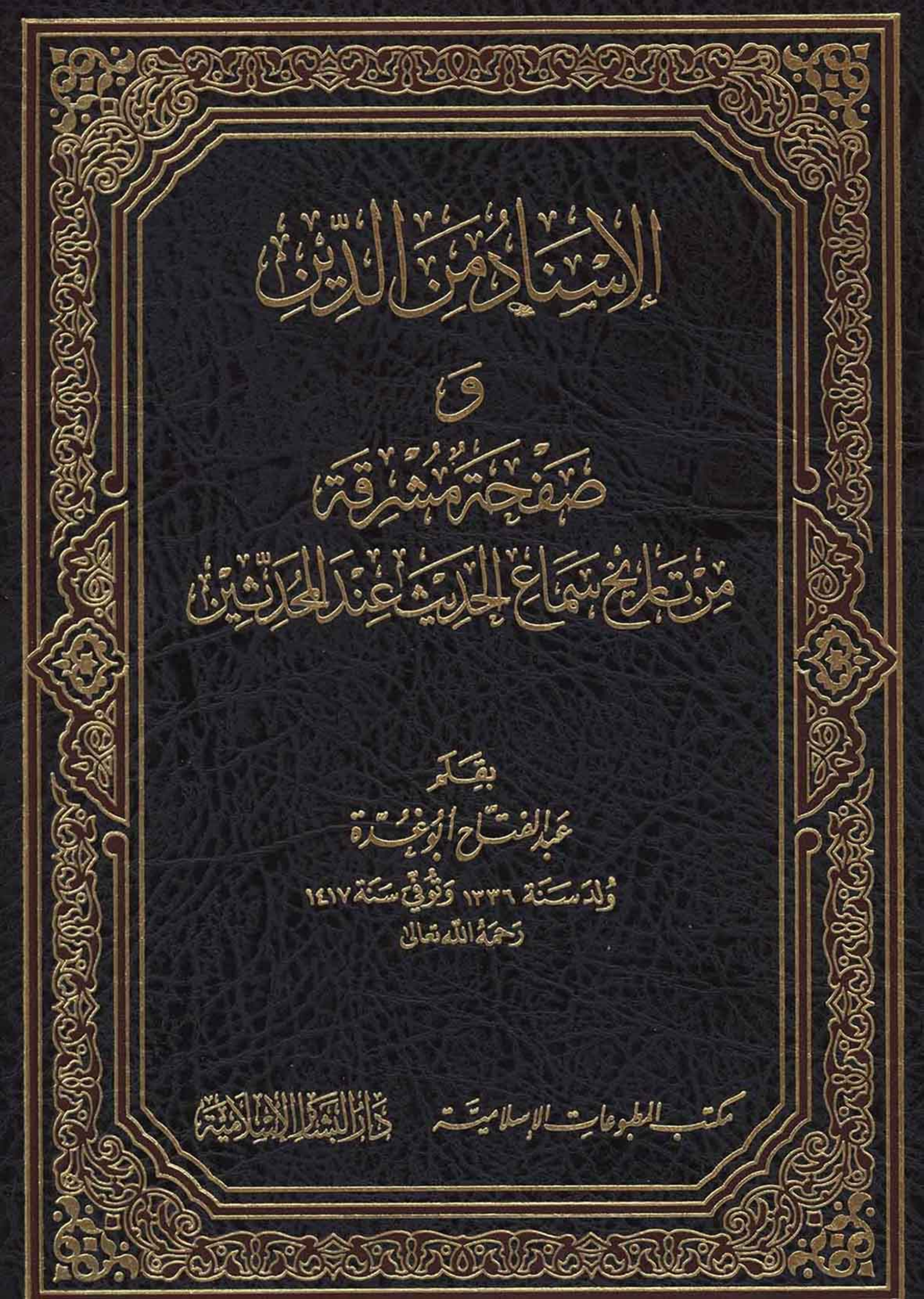

الإسناد من الدين
و
صفحة مشرقة
من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين
بقلم
عبد الفتاح أبو غدة
وُلد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧
رحمه الله تعالى
مكتب المطبوعات الإسلامية
دار البشائر الإسلامية

قال الإمام عبدُ الله بنُ المبارك رحمه الله تعالى :

الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ماشاء ، فإذا قيل له ، مَنْ حدَّثك ؟ بَقِيَ .

الإسنادُ من الدِّين

و

صفحةٌ مشرقةٌ

من تاريخ سماع الحديث عند المحدِّثين

قيل للإمام يحيى بن معين رحمه الله تعالى في مرض موته: ماذا تشتهي؟
قال: بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي.

الطبعة الثالثة
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ISBN 978-614-437-086-5



شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٠٠٩٦١١/٧٠٢٨٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
email: info@dar-albashaer.com
website: www. dar-albashaer.com

الإسنادُ من الدِّين

و

صفحةٌ مشرقةٌ
من تاريخ سماع الحديث عند المحدِّثين

بقلم

عبد الفتّاح أبو غُدّة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلب




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمةٌ بين يدي: الإسنادُ من الدِّين
وصفحةٌ مُشرِقةٌ من تاريخ سَمَاعِ الحديث عند المحدِّثين

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد سيدِ الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعدُ، فيقول العبدُ الضعيفُ عبدُ الفتاح بن محمد أبو غُدَّة، غَفَر الله له ولوالديه، وأحسن إليه بالعفوِ يومَ القدوم عليه: هذا كتابٌ رشيقٌ ممتع، ضَمَّنْتُهُ موضوعين هامَّين من موضوعاتِ علوم الحديث النبوي الشريف.

أوَّلُهما: الإسنادُ، وما جاء من أقوالِ الأئمةِ المحدِّثين في طلبِهِ، وشَرَفِه، وتفرُّدِ الأُمَّةِ الإسلاميةِ به، وأهميتِهِ، وموقعِهِ في روايةِ الحديثِ وتلقِّيه، ومَوْقعِهِ في تلقِّي سائرِ العلوم، ودُخولِهِ في تحمُّلِ الخالفين عن السالفين. . . ، وسمَّيتُه: «الإسنادُ من الدين».

وثانيهما: سَمَاعُ الحديثِ عند المحدِّثين، وهو جانبٌ من العلم هامٌّ، يتجلَّى من الوقوفِ عليه: العنايةُ البالغةُ الفائقةُ التي قام بها المحدِّثون الكبار، في روايةِ الحديثِ وإسماعِهِ لناقليهِ عنهم ومُتَلقِّيهِ منهم، وما كانوا عليه من الدِّقَّةِ العجيبة، والضبطِ الشديد، والإتقانِ البالغ، والأمانةِ التامَّةِ في خدمةِ السُّنَّةِ المطهرةِ ونقلِها وحفظِها. . . ، وسمَّيتُه: «صَفْحةٌ مُشْرِقةٌ من تاريخ سَمَاعِ الحديث عندَ المحدِّثين».

وجمعتُ بين هذين الموضوعين في هذا الكتاب، لتقاربهما وشديدِ الصلةِ بينهما، راجياً من الله تعالى أن يَنفع بهما إخواني المسلمين عامَّة، وخُدَّامَ الحديثِ الشريفِ خاصَّة، فأسعَدَ بدعواتِهم، وأنالَ من بركاتِهم، ومن اللّٰهِ أستمدُّ العونَ والسَّدَاد، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنيب. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمدُ لله رب العالمين.

في يوم الأربعاء ٥ من ربيعٍ الآخر سنة ١٤١١.

الإسنادُ من الدِّين

بقلم

عبد الفتاح أبو غُدّة

بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْدِمَةُ (الإسناد من الدين):

الحمدُ لله الذي خَصَّ الأُمَّةَ المحمديَّةَ بشَرَفِ الإسناد، وأعلى مَقامَ الكتابِ الكريمِ والسُّنَّةِ المطهرةِ في كلِّ ناد، ويَسَّرَ لمن استهداه سَبِيلَ الهُدَى والرشاد، وأقام علماءَ الإسلام المحدِّثين حُرَّاساً أُمنَاءَ على حفظِ حديثِ خيرِ العِبَاد، نبيِّنا محمدٍ المصطفى، والرسولِ الأمينِ المُجتَبَى، صلَّى الله عليه وسلَّم وعلى آله وصحبِهِ ومن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم التَّنَاد.

وبعدُ فهذه رسالة لطيفة، سمَّيتُها: «الإسنادُ من الدِّين»، تحدَّثتُ فيها عن تعريفِ (الإسناد) لغةً واصطلاحاً وما يتصل بذلك، وذكرتُ فيها جملةً كبيرةً مما نُقِل عن السلفِ وأئمةِ المحدِّثين في تعظيمِ أمرِ الإسناد، وبيانِ مَوْقعِهِ من الدين، كما حَكَيتُ فيها ما جاء عنهم في طَلَبِه، والحِرصِ عليه، وتفرُّدِ الأُمَّةِ الإسلاميةِ به، وفي فوائدِهِ، وفي العلومِ التي يُشترَطُ فيها الإسناد، والتي يكونُ الإسنادُ فيها كَمَالاً وزِينة، وما إلى ذلك من الأبحاث الهامَّة.

ثم نبَّهتُ إلى حديثٍ موضوعٍ استَشهَدَ واستَدلَّ به طائفةٌ من كبارِ العلماءِ المحدِّثين على فضلِ الإسناد، كما نبَّهتُ إلى تصحيفاتٍ عجيبة، وقعَتْ في كلمةِ الإمام عبد الله بن المبارك: (الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء: ما شاء، فإذا قِيلَ له: مَنْ حَدَّثَك؟ بَقِيَ!).

فقد وقع في هذه الجملةِ الأخيرةِ في قولِهِ: (بَقِي) تحريفاتٌ كثيرة، حتى غدَتْ بسببها هذه الجملةُ: (فإذا قِيلَ له: مَنْ حَدَّثَك؟ بَقِيَ!) مهجورةً عند

الدارسين والمحدِّثين المتأخرين، لغموضِ معناها، والاشتباهِ في صِيغةِ مَبْنَاها، وسُقتُ نصوصاً كثيرةً مما تحرَّفَتْ فيها، وقعَتْ لكبارِ العلماءِ والمحقِّقين، ثم أوردتُ النصوصَ الجمَّةَ التي بلغَتْ ١٨ نصاً شواهِدَ على تصويبِ هذه العبارة وتوضيحِها، وذكرتُ توجيهَ استعمالها في لغةِ العرب ومُنَاطَقَاتِهم.

وذكرتُ خِلالَ ذلك كلِّه ما يتصلُ بالموضوع والمَقامِ من الفوائد العلميةِ الهامَّة، والتعليقاتِ المفيدةِ النافعةِ إن شاء الله تعالى، راجياً من الله تعالى التوفيقَ والإمداد، ومن المنتفعين بها صالحَ الدعاء، اللهم ارزقنا جميعاً الإخلاصَ في القول والعمل، وجَنِّبْنا الخطأ والزلل، واجعلنا من عبادِك الموفَّقين إلى طريقك المستقيم، وهَدْيِ نبيِّك القويم، وصَلِّ اللهم وسلِّمْ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدة

في يوم الخميس ٩ من جمادى الأولى سنة ١٤١٠ بالرياض

الإسنادُ من الدين

لقد أكرم الله تعالى هذه الأمةَ الإسلاميةَ المحمدية، بخصائص كثيرة، ومزايا وفيرة، منها ما يتعلق بذات الشريعة المطهرة، وألوانِ العبادات والمعاملات والطاعات والمثوبات، يُسراً وسهولةً ومضاعفةَ أجر. . . ، ومنها ما يتعلّق بخدمةِ الشريعة ونقلها وتبليغها وتدوينها وضبطها وحفظها. . . ، وفي كل ناحيةٍ من هاتين الناحيتين خصائصُ غيرُ قليلة(١).

ومن أهم هذه الخصائص للأمة المحمدية خصيصةُ (الإسناد) في تبليغ الشريعة المطهرة وعلومِها من السلفِ إلى الخلف، فقد كان الإسنادُ الشرطَ الأولَ في كل علم منقول فيها، حتى في الكلمةِ الواحدة، يتلقاها الخالفُ عن السالف، واللاحقُ عن السابق بالإسناد، حتى إذا مَنَّ الله تعالى على الأمة بتثبيت نصوص الشريعة وعلومها، وأصبحت راسخة البنيان، محفوظةً من التغيير والتبديل، تسامَحَ العلماءُ في أمر الإسنادِ، اعتماداً مِنهم على شيوع التدوين وثبوت معالم الدين.

قال العلماء: (الإسنادُ) هو مصدرٌ من قولك: أسندتُ الحديثَ إلى قائلِه، إذا رفعتَه إليه بذكر ناقِله.

---

(١) انظر ــ إذا شئت ــ خصائصَ الأمة المحمدية في «المواهب اللدنية» للقسطلاني ١: ٤٢٢ ــ ٤٣٣، وقد أوصَلَها إلى ٣٩ خَصِيصة، أو في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٣٩٨ ــ ٤٧٤.

فمثلاً قولُ الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله تعالى في كتابه الذي سَمّاه: «الجامِعُ المُسْنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيَّامِه»[1]، في كتاب العلم، في (باب إثم من كَذَبَ على النبي صلى الله

---

(١) هكذا كاملُ اسم «صحيح البخاري» عند غير واحد من العلماء كما يأتي نقلُ عباراتهم، وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص ٦ من الطبعة البولاقية، و ١: ٥ من الطبعة المنيرية، وص ٨ من الطبعة السلفية: «الفصلُ الثاني في بيانِ موضوعِ جامعِهِ الصحيح والكشفِ عن مَغْزَاهُ فيه: تقرَّر أنه التَزَمَ فيه الصحة، وأنه لا يُورِدُ فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصلُ مَوْضُوعِه، وهو مستفادٌ من تسميتِهِ إياه: (الجامعُ الصحيحُ المسنَدُ من حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِه). ». انتهى.

وفي الاسم الذي ذكره لصحيح البخاري نظر، فقد قال ابن الصلاح في «مقدمته» في علوم الحديث ص ٢٤ ــ ٢٥، في (النوع الأول: الصحيح)، في الفائدة السادسة: «اسمُهُ الذي سَمَّاهُ ــ البخاريُّ ــ به: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِه). ». وبمثلِهِ تماماً نَقَل اسمَهُ عن البخاري الحافظُ أبو نصر الكَلَاباذِيُّ في أوائل كتابه «رجال صحيح البخاري» ١: ٢٤. وبمثلِهِ تماماً سمَّاه الحافظُ ابنُ خَيْرٍ الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ٩٤.

وبمثلِهِ تماماً أيضاً قال الإمامُ النووي في القطعة التي شَرَحها من «صحيح البخاري» ص٧، وفي كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» ١: ٧٣، في ترجمة البخاري، قال: «أمَّا اسمُ صحيح البخاري فسمَّاه مؤلِّفُه أبو عبد الله البخاري رحمه الله: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أمورِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِه). ». انتهى. وبمثلِهِ تماماً سمَّاه الحافظ ابنُ رُشَيْد السَّبْتي الأندلسي في كتابه «إفادة النَّصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ١٦.

وهكذا قال البدرُ العيني في «عمدة القاري» ١: ٥ «سَمَّى البخاريُّ كتابَه: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أمورِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِه). ». انتهى. وقد جاء هذا الاسمُ على وجهِ مخطوطتين قديمتين، أوردتُ صورتَهُ فيهما بآخر الكتاب.

فالاسمُ الذي أورده الحافظ ابن حجر فيه قصور، والدِّقَّةُ والتَّمَامُ فيما ذكره الآخرون، =

. . . .

= فعند الحافظ ابن حجر قُدِّمَ لفظُ (الصحيحُ) على (المسنَدُ)، والأقوَمُ تأخيرُه كما جاء عند الآخرين، ونَقَصَ عنده لفظُ (المختَصرُ من أُمورِ رسول الله)، وجاء بدلاً عنه(من حديثِ رسول الله)، وما عندهم أدَقُّ وأشمَلُ.

ومن العَجَبِ كلُّ العَجَب أن هذا الاسم لكتاب «صحيح البخاري»، لم يُثبَت على نسخة من طبعات الكتاب التي وقفتُ عليها، وحَقُّه أن يُثبَتَ على وجه كل جزءٍ من أجزائه، ليَدُلَّ على مضمونِهِ بالاسم العَلَمي الذي سَمَّاه به مؤلِّفُهُ رضي الله عنه.

وقُلْ مِثلَ هذا في إثباتِ اسمِ «صحيح مسلم» عليه، وقد سَمَّاه الحافظ ابن خير الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ٩٨ «المسند الصحيح المختصر من السُّنَن بنقلِ العدلِ عن العدلِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وقُلْ مثلَ ذلك في إثبات اسم كتابِ الترمذيِّ عليه، فقد أُثبِتَ على وجهِ المطبوع منه بالقاهرة ثم في بيروت: «صحيحُ الترمذي بشرح الإمام ابن العربي». وهو خطأ، فليس هو مُسمًّى بالصحيح.

والعَجبُ أن شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، حينما شَرَح كتاب الترمذي أثبَتَ على وجهه «الجامعُ الصحيحُ، وهو سُنَنُ الترمذي». فالجزءُ الثاني من هذا الاسم: (وهو سُنَنُ الترمذي)، من باب رعايةِ المعنى والمضمونِ للكتابِ فلا مانعَ منه، وقد اشتَهَر به أيضاً كما أشار إليه صاحبُ «كشف الظنون» ١ : ٥٥٩، أما الجزءُ الأوَّلُ من هذا الاسم وهو: (الجامعُ الصحيحُ)، فهذا الوصفُ: (الصحيحُ) ما كان ينبغي له إثباتُهُ على وجهِ الكتاب، وقد أثبتَهُ غيرَ مرة: في وجهِ الجزء الأولِ، وفي ص ٩٠ من المقدمة، وفي وجهِ أول الكتاب بعدَ المقدمة، وفي وجه الجزء الثاني من طبعة مصطفى البابي الحلبي.

وتابَعَ شيخُنا في هذا: مَنْ تساهَلَ في إطلاق هذا الوصف على كتاب الترمذي، فقد أطلَق الحاكمُ عليه اسمَ (الجامع الصحيح)، وأطلَق الخطيبُ عليه أيضاً اسمَ (الصحيح)، كما حكاه عنهما الحافظ ابنُ الصلاح في «مقدمته»، في آخر (النوع الثاني: الحسن)، وتعقَّبه بقوله: «وهذا تساهُلٌ، لأنَّ فيها ــ أي في الكتبِ المعدودِ فيها كتابُ الترمذي ــ ما صرَّحوا بكونِهِ ضعيفاً أو منكراً أو نحوَ ذلك من أوصافِ الضعيف». انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٣ : ٢٧٤، في ترجمة الترمذي: «في «الجامع» عِلْمٌ نافع، وفوائدُ غَزِيرة، ورُؤوسُ المسائل، وهو أحَدُ أصول الإسلام، لولا =

عليه وسلم)(١):

«حدَّثَنا مكيُّ بن إبراهيم، قال: حدَّثَنا يزيدُ بنُ أبي عُبَيد الله ـ وهو مَوْلَى سَلَمَة بن الأكوع ـ، عن سَلَمَة، قال: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: من يَقُلْ عليَّ ما لم أَقُل، فلْيَتبوَّأ مقعدَهُ من النار»: يُسمَّى إسناداً. وذاتُ السلسلةِ التي ذَكَرَ فيها البخاريُّ الرُّوَاةَ تُسمّى (سَنَداً).

وعرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حِكايةُ طريق متن الحديث. وعرَّفوا (السَّند) بأنه طريقُ متن الحديث. وسُمِّي (سَنَداً) لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جِدارٍ أو غيره.

وعلى هذا: فـ (الإسنادُ) هو قولُك أو قولُ البخاري مثلاً: حدَّثَنا فلان، قال: حدثنا فلان. . . ، و (السَّنَدُ) هو أولئك الرواةُ الناقلون المذكورون قبل مَتْن

= ما كدَّره بأحاديثَ واهية، بعضُها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل». انتهى. وقال الذهبي أيضاً: «انحطَّتْ رُتبةُ جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي، لإخراجه حديثَ المَصْلُوب والكَلْبي وأمثالِها»، نقَلَه السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٩٩، في أواخر الكلام على (الحديث الحسن).

فوَصْفُ «جامع الترمذي» بلفظِ (الصحيح) غيرُ صحيح، فلا يَسُوغ إثباتُه عليه. وسمَّاه الحافظ أبو القاسم الإسْعَرْدِي المتوفى سنة ٦٩٢ رحمه الله تعالى، في جزئه «فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي» ص ٣٨: «المُسْنَد الجامع». انتهى. وهذا لائقٌ به، وسمَّاه قبلَه الحافظُ ابنُ خَيْر الإشبيليُّ المتوفى سنة ٥٧٥ رحمه الله تعالى، في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ١١٧ بقوله: «الجامعُ المختَصَرُ من السُّنَنِ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ومعرفةُ الصحيحِ والمعلولِ وما عليه العَمَلُ». انتهى. وهذا الاسمُ مطابقٌ لمضمونِ الكتاب، ووقفتُ عليه بعينه مُثْبَتاً على مخطوطتين قديمتين، كُتِبَتْ إحداهما قبلَ سنة ٤٨٠، وقبل ولادة ابن خير سنة ٥٠٢، والأخرى في سنة ٥٨٢، وأثبتُّ صورةَ وجههما بآخر الكتاب.

(١) ١ : ٢٠١ بشرح «فتح الباري» طبعة السلفية سنة ١٣٨٠.

الحديث. ومتنُ الحديث هنا قولُه صلى الله عليه وسلم: «من يَقُلْ عليَّ ما لم أقل. . .». والمحدِّثون يستعملون كلًّا من (السَّنَد) و (الإسناد) في موضعِ الآخر، ويُعرَف المراد بالقرائن.

قال العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى، في «توجيه النظر إلى أصول الأثر»[١]: «وأما الإسنادُ فقد عرفتَ أنه مصدرُ (أَسنَدَ)، ولذلك لا يُثنَّى ولا يُجمَع، وكثيراً ما يُرادُ به (السَّنَدُ) فيُثنى ويُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له إسنادان، وهذا حديثٌ له أسانيد. وأما (السَّنَدُ) فيُثنًّى ولا يُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له سَنَدان، ولا يقال: هذا حديثٌ له أَسْنَاد بوزن أَوْتَاد، وكأنهم استغنَوْا بجَمْع (الإسناد) بمعنى (السَّنَد) عن جمعه. وقد ذكَرَ بعضُ اللغويين أن (السَّنَد) بمعانيه اللغوية لم يُجمَع أيضاً». انتهى[٢].

و (الإسنادُ) خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، لم يُؤتَها أحدٌ من

---

(١) ص ٢٥.

(٢) قلتُ: نَفْيُ بعضِ اللغويين جَمْعَ (السَّنَدِ) بمعانيه اللغوية على (أسناد) مخالِفٌ لما في أمهات كتب اللغة، ففي «الجمهرة» لابن دريد ٢ : ٢٦٦ «السَّنَدُ ما قابَلَكَ من الجَبَل مما علا من السَّفح، والجمعُ أَسْنَاد». وفي «أساس البلاغة» للزمخشري في (سند): «ونزلنا في سَنَدِ الجَبَلِ والوادي، وهو مرتفَعٌ من الأرض في قُبُلِهِ، والجمعُ أَسْنَاد». ومثلُه في «لسان العرب» لابن منظور في (سند)، وزاد عليه قولَهُ: «والجمعُ الأَسْنَادُ، لا يُكَسَّرُ على غير ذلك». انتهى. وهذه النصوصُ هي الأصل للمعنى الاصطلاحي للفظِ (السَّنَد).

وجاء في «تهذيب اللغة» للأزهري ٢ : ٣٦٤ «قال ابنُ بُزُرْج: السَّنَدُ واحِدُ الأَسناد من الثياب، وهي البُرُودُ، وأنشد:

جُبَّةُ أَسْنَادٍ نَقِيٌّ لَوْنُهَا   لم يَضْرِبِ الخَيَّاطُ فيها بالإبَرْ

قال: وهي الحمراءُ من جِبَابِ البُرُود». انتهى.

وفي هذه النصوص جميعِها جَمْعُ (السَّنَدِ) لأكثَرَ من معنى من معانيه اللغوية. وتُفيدُ عبارة «تاج العروس» في (سند) أن الذي نَفَى جَمْعَ (سَنَدٍ) بمعَانيه اللغوية هو ابنُ الأعرابي. وقد علمتَ أنَّ نصوصَ كبار اللغويين السابقةَ على خلافِ قوله، فلا يُعوَّلُ عليه. =

الأمم قبلَها. وهو من الدين بموقع عظيم، روى الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد»[1]، في ترجمة (أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الأمين البخاري)، بسندِهِ إلى تلميذِ عبدِ الله بن المبارك: عَبْدَانَ، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ المبارك

= ثم قولُ العلامة الجزائري رحمه الله تعالى: (ولا يقال: هذا حديثٌ له أسنادٌ بوزنِ أَوْتَاد، وكأنهم استغنوا . . .) لا يعارضه ما وقع في «ميزان الاعتدال» ٣:٥١٧ في ترجمة (محمد بن الحسن بن أزهر الدَّعَّاء) من قول الذهبي: «ورأيت له حديثاً أسناده ثقات سواه». وضبط محقق «الميزان» لفظةَ (أَسنادَه) بهمزة فوق الألف وعليها فتحة، وهو ضبط خاطىء والصواب ضبطه بكسر الهمزة.

وجاء في «الميزان» أيضاً في ٤:١١، في ترجمة (محمد بن القاسم الطايكاني ــ ويقال له الطايقاني أيضاً ــ): «قال عبد الله الأسناد في المُسْنَدِ جَمْعِهِ، حدثنا أحمد بن محمد. . .». ولفظة (الأسناد) ضبطها محقق «الميزان» بهمزة فوق الألف.

وفيه تحريفان: تحريف في إثبات لفظ الأسناد بالهمزة فوق الألف، وتحريف أشد في اللفظ نفسه الذي هو (الأسناد) فإنه محرَّف عن: «وقال عبد الله الأُسْتَاذ. . .» فالأُسْتَاذ هنا لقب لعبد الله، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب البُخَاري السَّبَذْمُوني المتوفى سنة ٣٤٠، كما ضبطه السمعاني وترجم له في «الأنساب» ١:١٩٦، في لفظ (الأُسْتَاذ). قال: «الأستاذ بضم الألف وسكون السين المهملة، وفتح التاء ثالث الحروف بعدها الألف، وفي آخرها الذال المعجمة، هذا لقب أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب البُخَاري السَّبَذْمُوني...).

ووقع تحريف (الأستاذ) إلى (الإسناد) أيضاً، في «لسان الميزان» من طبعة الهند ٥:٣٤٣، ومن طبعة دار الفكر ببيروت ٥:٣٨٧، وهو في مخطوطة «لسان الميزان» عندي المقروءة على المؤلِّف (الأستاذ) واضحاً جلياً.

ولا يعارضه أيضاً ما وقع في «تهذيب التهذيب» ٦:٤٠٤ في ترجمة (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج): من قول علي بن المديني: «نظرت فإذا الأسنادُ تدور على ستة، فذكرهم. . .». فإن لفظة (تدور) التي تقتضي قراءة (الأسناد) بفتح الهمزة محرفة عن (يدور) كما جاءت في المصورة من «تهذيب الكمال» للمزي، فتبين أن هذه النصوص التي وقع فيها لفظ (الأسناد) بفتح الهمزة لا يعول عليها لتحريفها كما علمت.

(١) ٦:١٦٦.

يقول: الإسنادُ عندي من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء[1]، ولكن إذا قيل له: من حَدَّثك؟ بَقِي[2]! قال عَبْدَانُ: ذَكَر ـ أي عبدُ الله بنُ المبارك ـ هَذَا عند ذكرِ الزنادقةِ وما يَضَعُون من الأحاديث». انتهى[3]. وهذه الكلمة من

---

(١) روايةُ الخطيب: (لولا الإسناد...) بغير واو، وروايةُ مسلم في مقدمة «صحيحه» وروايةُ الحاكم المسوقةُ بعدُ: (ولولا الإسناد...) بإثبات الواو، فأثبتها.

(٢) أي بَقِيَ ساكتاً مُنْقطِعاً مُفْحَماً، وسيأتي مزيدُ بيان لمعنى هذه الكلمة في ص ٥٣، وهذا المعنى وَرَدَ عن الإمام سفيان الثوري وغيرِهِ بأُسلوبٍ آخر.

قال الحافظ ابنُ الصلاح في «معرفة أنواعِ عِلم الحديث»، في (النوع الستين): «رُوِّينا عن سفيان الثوري أنه قال: لما استعمَل الرواةُ الكذبَ، استعملنا لهم التاريخ. ورُوِّينا عن حفص بن غِياث أنه قال: إذا اتَّهمْتُم الشيخَ فحاسِبُوهُ بالسِّنِيْن. يعني احسبوا سِنَّهُ وسِنَّ من كَتَب عنه.

وهذا كنحو ما رُوِّيْناهُ عن إسماعيل بن عياش، قال: كنتُ بالعراق، فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ها هنا رجلٌ يُحدِّثُ عن خالد بن مَعْدَان، فأتيتُهُ فقلتُ: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعْدَان؟ فقال: سنةَ ثلاثَ عَشْرَة يعني ومِئة، فقلتُ: أنت تزعمُ أنك سمعتَ من خالد بن مَعْدَان بعدَ موتِهِ بسَبْعِ سنين! قال إسماعيل: مات خالد سنةَ ستٍ ومئة.

ورُوِّينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: لمَّا قَدِمَ علينا ـ نيسابور ـ أبو جعفر محمد بن حاتم الكِشِّي، وحدَّثَ عن عَبْد بن حُميد، سألتُه عن مولِدِهِ، فذكَرَ أنه وُلِدَ سنةَ ستين ومئتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِعَ هذا الشيخُ من عَبْد بن حُمَيد بعدَ موتِهِ بثلاثَ عَشْرَةَ سنة».

(٣) وقد وقع من الأستاذ أكرم ضياء العمري، في كتابه «بُحوث في تاريخ السنة المشرفة»، في طبعتيهِ الأولى والثانية ص ٤٩، عَزْوُ هذه الكلمة إلى (محمد بن سيرين)، وأنها في «صحيح مسلم» ١: ١٥، و«الضعفاء والمجروحين» لابن حبان ١: ١٨، و«المحدِّث الفاصِل» للرامَهُرْمُزِي ص ٢٠٩.

وهو سهو منه في إسنادها إلى ابن سيرين، وإنما هي لعبد الله بن المبارك، كما جاءت معزوةً إليه في جميع المواضع التي أشار إليها، وقد قلَّده في هذا السهو الأستاذ أبو اليقظان عطية الجُبُوري، في كتابه «مباحث في تدوين السنة المطهرة» ص ١٩٦! وقديماً قالوا قد يُقلِّدُ الساهيَ الساهي، ولو كان (أبو اليقظان).

=

الإمام عبد الله بن المبارك رضي الله عنه، من أفضلِ ما تُشخَّص به منزلةُ الإسنادِ في الدين وأبلَغِه.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، في كتابه «معرفة علوم الحديث»[1]، بعدَ ذكرِهِ كلمةَ عبدِ الله بن المبارك «الإسنادُ من الدين وَلَوْلا الإسنادُ...»:

«قال أبو عبد الله: فلولا الإسنادُ وطَلبُ هذه الطائفةِ لَهُ، وكثرةُ مواظبتِهم على حفظِه، لدَرَس مَنَارُ الإسلام، وتمكَّن أهلُ الإلحادِ والبِدَعِ منه، بوَضْعِ الأحاديث، وقَلْبِ الأسانيد، فإنَّ الأخبارَ إذا تعرَّتْ عن وجود الإسنادِ فيها كانت بُتْراً.

كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباسُ بن محمد الدُّوري، حدثنا أبو بكر بن أبي الأَسْوَد، حدثنا إبراهيمُ أبو إسحاقَ الطَّالَقَاني، حدثنا بَقِيَّةُ، حدثنا عُتْبَةُ بنُ أبي حَكِيم أنه كان عند إسحاق بنِ ــ عبد الله بن ــ أبي فَرْوَة ــ أحَدِ الضعفاءِ المتروكين ــ، وعنده الزُّهريُّ، فجَعَل ابنُ أبي فَرْوَة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الزهريُّ: قاتَلَكَ الله يا ابنَ أبي فَرْوَة! ما أجرأَكَ على الله؟! لا تُسنِدُ حديثَك! تُحدِّثُنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّة!»[2]. انتهى.

= كما أن الأستاذ أكرم سَهَا أيضاً في عَزْوِهِ إلى ابن سيرين: «بَيْنَنَا وبينَ القومِ القوائمُ. يعني الإسناد». وهي أيضاً لعبد الله بن المبارك كما في الموضع الذي عزاها إليه في «صحيح مسلم» ١: ١٥.

(١) ص ٦.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» في (خطم): «خِطامُ البعير أن يؤخَذَ حَبْلٌ من لِيفٍ أو شَعْرٍ أو كتّان، فيُجعَلَ في أحدِ طَرَفَيْهِ حَلْقَةٌ، ثم يُشَدُّ فيه الطَّرَفُ الآخَرُ حتى يصيرَ كالحَلْقَة، ثم يُقَلَّدَ البعيرُ، ثم يُثْنَى على مَخْطمهِ ــ أي على أنفِهِ ــ، وأمَّا الذي يُجعَلُ في الأنفِ دقيقاً فهو الزِّمامُ». انتهى. فالخِطَامُ والزِّمامُ كلاهما مما يُقادُ به البعير. =

ورواه من طريقٍ أخرى عن الزهريِّ الحافظُ أبو سَعْد السمعاني في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[١]، وجاء فيه بعد قوله (ليس لها خُطُمٌ ولا أزِمَّة): (يعني: الإسناد).

وقد جاء عن ابن المبارك وغيره من الأئمة كلماتٌ كثيرة في تبيين مقام الإسناد، كلُّها تتجه إلى إبراز أهمية (الإسناد)، وفوائِدِه، ومزاياه، ولزومِ العناية به، وأنه من خصائص علوم الإسلام، وفي نقلِ جملةٍ منها هنا استكمالٌ لبيان موضعِ الإسناد من الدين، وإيضاحٌ لأثره في تبليغ هذه الشريعة الإسلامية المطهرة وعلومها.

قال الإمامُ مالك رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿وإنه لَذِكْرٌ لَكَ ولِقوْمِك﴾[٢]، هو قولُ الرجل: حدَّثني أبي عن جَدّي.

وقال عبد الله بن المبارك أيضاً: مَثَلُ الذي يَطْلُبُ أمرَ دينه بلا إسناد، كمثلِ الذي يرتقي السطح بلا سُلّم. وقال أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم. يعني بالقوائم: الإسناد، وبالقوم: أهلَ البِدع ومن شاكَلَهم.

وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى: الإسنادُ سِلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأَيِّ شيء يقاتل؟. وقال أيضاً: الإسنادُ زَيْنُ الحديث، فمن اعتَنَى به فهو السعيد.

«وجاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر[٣]، في ترجمة (مُقَاتِل بن سُلَيمان الخُراساني البَلْخي) ثم البصري، صاحب «التفسير»، المتوفى سنة ١٥٠

= ووَجْهُ الشَّبَهِ بين الأسانيدِ والخُطُمِ والأزِمَّةِ: الضبطُ والتعرُّف، فكما يُضبَطُ سَيْرُ الناقةِ بحركةِ زِمامِها، وتَتَعرَّفُ من حركتِهِ وجهةَ سَيْرِها الصحيح المطلوب، كذلك تُتَعَرَّفُ الأحاديثُ وتُضْبَطُ برجالِ أسانيدها، وبها يَتميَّزُ صحيحُها من سَقِيمها.

(١) ص ٦.
(٢) من سورة الزخرف، الآية ٤٤.
(٣) ١٠ : ٢٧٩.

«قال نُعَيم بن حماد: رأيتُ عند ابن عيينة كتاباً لمُقَاتِل، فقلتُ: يا أبا محمد، تَرْوِي لمُقَاتلٍ في التفسير؟ قال: لا، ولكن أستدلُّ به وأستعين، وقال ابنُ المبارك لمَّا نَظَرَ إلى شيء من تفسيره: يا لَهُ من علمٍ لو كان له إسناد».

ورَوَى الرَّامَهُرْمُزِيّ في «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي»[1] عن شعبة بن الحجاج قولَه: «كلُّ حديثٍ ليس فيه حدَّثَنا أو أخبرَنا، فهو خَلٌّ وبَقْل»[2].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: مَثَلُ الذي يَطلبُ الحديث بلا إسناد، كمثل حاطب ليل، يَحمِلُ حُزمةَ حَطبٍ وفيه أَفْعَى وهو لا يدري!. وقال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: حدَّث الزهريُّ يوماً بحديث، فقلت: هاتِهِ بلا إسناد، فقال الزهري: أترقَى السطح بلا سُلَّم؟!

وقال الحافظ بَقِيَّةُ بن الوليد الحمصي رحمه الله تعالى: ذاكرتُ حمَّادَ بن زيد بأَحاديث، فقال: ما أجوَدَها لو كان لها أجنحة، يعني إسناداً، ويُشيرُ بقوله: لو كان لها أجنحة، إلى أنها ساقطةٌ لا ترتفعُ عن الأرض، لعدمِ الإسنادِ فيها. وقال بعضُ العلماء: الأسانيدُ قوائمُ الأحاديث. أي دعائمها التي تَثْبُتُ بها.

وقال بعض الحفاظ: مَثَلُ الذي يطلُبُ دِينَه بلا إسناد، مَثَلُ الذي يرتقي السطح بلا سُلَّم، فأنَّى يَبلغ السَّماء!؟ وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: ما ذهابُ العلم إلا ذهابُ الإسناد. وقال الحافظ يزيد بن زُرَيع رحمه الله تعالى: لكل دِين فُرسان، وفُرسان هذا الدين أصحابُ الأسانيد.

---

(١) ص ٥١٧.

(٢) ومثلُه عن شُعبة في «الكامل» لابن عدي ١: ٤٨، و«الكفاية» للخطيب ص ٢٨٣، و«أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني ص ٧، ووقع في «جامع الأصول» لابن الأثير ١: ٥٩، بلفظ (فهو خَلٌّ وثفل). وهو تحريف عن (وبَقْل). والمرادُ من قوله: (خَلٌّ وبَقْل) أنه رَخِيصٌ لا قيمةَ له ولا يُتعلَّقُ به، لفقدِهِ الإسناد.

وقال الحافظُ الجَوّال الرحّال أبو سَعْد السمعاني رحمه الله تعالى، في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[١]: «وألفاظُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم لا بُدَّ لها من النَّقْل، ولا تُعرَفُ صِحّتُها إلا بالإسنادِ الصحيح، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعرَفُ إلا بروايةِ الثقةِ عن الثقة، والعَدْلِ عن العدل».

ثم ساق بإسناده إلى «زُنَيْجٍ محمدِ بن عَمْرو ــ الرازي شيخ الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه ــ ، قال: سمعتُ بَهْزَ بن أَسَدٍ ــ العَمِّي البصري، المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠ رحمه الله تعالى، الحافظَ الثقةَ الثَّبْتَ ــ يقولُ إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ: هذه شهاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعض، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيء، قال: هذا فيه عُهْدَة، ويقولُ لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشَرَةَ دراهم، ثم جَحَدَهُ، لم يَستطع أَخْذَها منه إلا بشاهدينِ عَدْلَينِ، فدِيْنُ الله أحقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول»[٢].

وجاء في «تاريخ نيسابور» للحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى: عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ــ هو إسحاق بن رَاهُوْيَه[٣] ــ قال: كان عبد الله بن

---

(١) ص ٤ و ٥٥.

(٢) قولُهُ: (فدِيْنُ الله أحقُّ. . .) بكسر الدال، بعدها ياء مثناة من تحتُ، ثم نون. ويعني بالدِّيْنِ هنا: أحاديثَ النبي صلى الله عليه وسلم. ووقع في المطبوع من «أدب الإملاء» ص ٥٥، وفي «المذهب التربوي عند السمعاني» بتحقيق الأستاذ شفيق محمد زيعور ص ١٢٧ (فبيِّنُ الله أحق . . .). وهو تحريف!.

(٣) يَنطِقُ المُحدِّثون لفظَ (راهويه) وأمثالِهِ نحو سيبويه، نفطويه، عمرويه، بضم ما قبل الواو مع سكون الواو، لأثر تناقلوه في ذلك. ويَنطِقُها اللغويون والأدباء بفتح ما قبل الواو وفتح الواو أيضاً، تمشياً مع أصل التركيب لغة، انظر ــ إذا شئت ــ تفصيلَ ذلك فيما علَّقته على «قواعد في علوم الحديث» للعلامة التهانوي رحمه الله تعالى ص ١٣١، وتمشياً مني مع مذهبِ المحدثين ــ إذ المقالُ في بعض علومهم ــ شَكَلْتُه كما ينطقه المُحدِّثون هنا وفيما سيأتي، فاعلمه.

طاهر ـ أمير خراسان في العصر العباسي توفي سنة ٢٣٠ ـ ، إذا سألني عن حديث فذكرتُه له بلا إسناد، سألني عن إسناده ويقول: روايةُ الحديث بلا إسناد من عَمَلِ الزَّمْنَى ـ أي المَرْضَى ـ ! فإنَّ إسناد الحديثِ كرامةٌ من الله لأمَّةِ محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال الحافظ أبو حاتم الرازي رحمه الله تعالى: لم يكن في أُمَّةٍ من الأمم، منذ خلَقَ الله آدم، أُمناءُ يحفظون آثارَ نبيهم، وأنسابَ سَلَفِهم[1]، إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيحَ من السّقيم، فروايتُهم ذلك ـ أي الحديث الواهيَ ـ للمَعرفة، ليَتبيَّنَ لمن بعدهم أنهم ميَّزوا الآثارَ وحفظوها.

وقال الإمام أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُوْلي السَرَخْسِي[2] رحمه الله

---

(١) وقع في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٤٥٤، ثم في «الأجوبة الفاضلة» لعبد الحي اللكنوي ص ٢٤ نقلاً عنه هكذا: (... وأنسابَ خلفهم). وهو تحريف، فلذا تركتُه وأثبتُّ الصواب ونبهت إليه.

(٢) هو الحافظ المُحَدِّثُ الفقيه أبو العباس محمد بن عبد الرحمن بن سابور الدَّغُوْلي السَّرَخْسي توفي سنة ٣٢٥ رحمه الله تعالى، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٣: ٨٢٣، و«العبر» للذهبي أيضاً ٢: ٢٠٥.

والدَّغُوْلي بفتح الدال المهملة وضَمِّ الغين المعجمة، كما ضبطه الحافظُ السمعاني في «الأنساب» ٥: ٣٥٩، والصلاحُ الصَّفَدِي في «الوافي بالوفَيات» ٣: ٢٢٦. وقد وقع في مختصر «الأنساب»: «اللُّباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ١: ٤٢١ ضَبْطُهُ هكذا: «الدَّغولي بفتح الدال المهملة والغين المعجمة». انتهى. وهو خطأ نشأ عن سَقْطِ لفظةِ (وضَمِّ الغين المعجمة)، كما هي عبارة الأصل: «الأنساب». وتبينَّ لي أنَّ لفظةَ (وضَمِّ الغينِ المعجمة) ساقطةٌ من الأصل الذي كان بيد الشيخ ابن الأثير رحمه الله تعالى، كما تفيده إشارة محقق طبعة «الأنساب» في حاشيته، وقد بين اصطلاحه وخطته في مقدمة الكتاب ص ٣٦.

وقد تابَعَ ابنَ الأثير على هذا الضبط الخاطىء: العلامةُ الزُّرْقَاني في «شرح المواهب =

تعالى : سمعت محمد بن حاتم بن المظفَّر[١] يقول: إن الله تعالى قد أكرم هذه

= اللدنية» ٥:٤٥٣، والعلامةُ الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦، ثم تابعتُهُ أنا في ضبطي له في «الأجوبة الفاضلة» للكنوي ص ٢٥، ثم المُعَلِّقُ على «العِبَر» للذهبي ٢:٢٠٥، ثم محقِّقا «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ٣:٧١ و١٨٤ و٣٢٩ و٣٤٥. والصوابُ فيه الدَّغْوْلِي بفتح الدال وضَمِّ الغين، والواوُ ساكنة، ومما يَشهَدُ لصحة هذا الضبط قولُ أبي عبد الله البَاذِلي الشاعرِ الأديب في أبيات:

إلاَّ سَرَخْسَ فإنَّها مَوْفُورَةٌ مادامَ آلُ دَغُوْلَ في أكنافِهَا

كما ذكره الحافظ ابنُ رُشَيْد ونَقَلَه في كتابه «إفادة النَّصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ٣٢.

(١) لم أظفر بترجمة (محمد بن حاتم بن المظفر)، فيما رجعتُ إليه من الكتب والمراجع، مع كثرة ما رجعتُ إليه من نحو عشرين سنة إلى الآن، ولكل شيءٍ أَجَل، وله ذكرٌ في كتب غريب الحديث وغيرها، وهو من أهل القرن الثالث، لأنَّ تلميذَهُ أبا العباس الدَّغولي توفي سنة ٣٢٥، وأبو العباس هذا، هو (محمد بن عبد الرحمن السَّرَخْسِي الدَّغولي)، كان من كبار علماء عصره في الحديث، ومن بيتِ علمٍ كبير بسَرَخْس، وكان شيخَ خراسان في زمانه، فلا يَنقُلُ إلا عن كبيرٍ جليل.

وعبارةُ شيخِهِ (محمد بن حاتم بن المظفَّر) هنا: تَدُلُّ على علو مقامِهِ في العلم والمعرفة، وأنه من أصحاب البصارة فيه، فلا بُدَّ أنَّ له ترجمةً ذاتَ بالٍ وشأن، ولكني لم أُوفَّق للوصول إليها.

وجاء في «غريب الحديث» للخطابي ١:٦٢، بعدَ ذكرِ بيتِ شعر للحُطَيْئة: «قال أبو سليمان ــ هو الخطابي ــ : أنشدنِيهِ بعضُ الأثبات، عن محمد بن حاتم المُظَفَّري، أنشدَنَاهُ الرِّياشِيُّ»، وفي ١:٦٣ «وأخبرني أحمدُ بن إبراهيم بن مالك، نا الدَّغُوْلِيُّ، نا المُظفَّرِيُّ، نا أبو بَهْز بنُ أبي الخطاب السُّلَمي»، وفي ٥٢:٢ «حدَّثَنَاهُ ابنُ مالك، نا الدَّغُولِيُّ، نا محمدُ بنُ حاتم المظفَّرِيُّ، نا مصعَبٌ...»، «حدَّثَنِيهِ أحمدُ بن مالك، نا الدَّغوليُّ، عن المُظَفَّرِي، قال: قال ذلك أبو عُبَيْدَة». انتهى. =

الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها قديمِها وحديثِها إسناد، وإنما هي صُحف في أيديهم، وقد خَلَطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزَل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمَّةُ الشريفةُ ــ زادها الله شرفاً بنبيِّها ــ ، إنما تَنُصُّ الحديثَ ــ أي تَرويه ــ عن الثقة المعروف في زمانه، المشهورِ بالصدق والأمانة، عن مثلِه، حتى تَتَنَاهَى أخبارُهم، ثم يَبحثون أشدَّ البحث حتى يَعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطولَ مُجالسةً لمن فوقه ممن كان أقصرَ مُجالَسَةً، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً ــ أي طريقاً ــ وأكثر[1]، حتى يُهذِّبوه من الغَلَط

= فهو تلميذُ الرِّياشيِّ اللغوي البصري، المتوفى سنة ٢٥٧، وتلميذُ مُصْعَبٍ الزُّبَيريِّ المَدَني ثم البغدادي، المتوفى سنة ٢٣٦، فهو من علماء القرن الثالث، وخفاءُ ترجمته على أمثالنا ليس بضارٍّ في علو مقامِه، فقد قيل:

ليس الخُمولُ بِعَارٍ على امْرِىءٍ ذي جَلَالِ
فليلةُ القَدْرِ تُخْفَى وتلك خيرُ اللَّيالِي

(١) قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٣٠، في ترجمة الإمام الحافظ شيخ المحدثين (يحيى بن معين) رحمه الله تعالى: «قال يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١: ٢٨٢، في ترجمة (ابن معين) أيضاً: «قال مجاهد بن موسى: كان ابنُ معين يكتُبُ الحديثَ نيفاً وخمسين مرة. وقال عباس الدُّوريُّ عن ابن معين: لو لم نكتُب الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٥١٦، وفي «ميزان الاعتدال» ١: ٣٥، في ترجمة الحافظ (إبراهيم بن سعيد الجوهري الطبري ثم البغدادي): «قال عبدُ الله بن جعفر بن خاقان السلمي: سألتُ إبراهيمَ بنَ سعيد عن حديث من (مسند أبي بكر الصديق)، فقال لجاريته: أخرجي لي الجزءَ الثالثَ والعشرين من (مسند أبي بكر)، فقلتُ: لا يَصحُّ لأبي بكر عِشرون حديثاً، من أين ثلاثةٌ وعشرون جُزْءاً؟ فقال: كلُّ حديثٍ لم يكن =

والزَّلل، ويَضْبِطُوا حُروفَه، وَيَعُدُّوه عَدّاً.

فهذا من أفضل نِعَم الله تعالى على هذه الأمّة، فنَستوزِعُ اللّهَ شُكرَ هذه

= عندي من مِئةِ وجهٍ ــ أي طريق ــ فأنا فيه يتيم».

وقال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في شرح (ألفيته) في مصطلح الحديث ٢ :٢٣٣ من طبعة المغرب، في باب (آداب طالب الحديث): «روينا عن أبي حاتم الرازي قال: لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ــ أي طريقاً ــ ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في «تذكرة الحفاظ» ٢ :٩٣٣، في ترجمة الحافظ (حمزة بن محمد المصري الكِنَاني) رحمه الله تعالى: «قال أبو عُمَر بن عبد البر: سمعتُ عبدَ الله بنَ محمد بن أسد، سمعتُ حمزة الكِنَاني يقول: خَرَّجتُ حديثاً واحداً عن النبي صلى الله عليه وسلم من نحوِ مِئتي طريق، فداخَلَني من الفَرَح غيرُ قليل، وأُعجِبتُ بذلك، فرأيتُ يحيى بنَ معين في المنام، فقلتُ: يا أبا زكريا، خَرَّجتُ حديثاً من مِئتي طريق، فسكت عني ساعةً ثم قال: أخشَى أن يَدخُلَ هذا تحتَ ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكاثُرُ﴾!.

يُشيرُ الإمامُ يحيى بنُ معين رحمه الله تعالى، إلى أنَّ هذا التوسُّعَ في التخريج قليلُ الجَدْوَى، وربما كان مبعثُهُ التفاخرَ والتعاظمَ والزَّهْوَ على الآخَرِين، فلا يُستَحسَنُ الدخولُ فيه. وقد عَدَّ الإمامُ الشاطبيُّ هذا العَمَلَ من مُلَح العلم لا من صُلْبه، فما ينبغي إذهابُ الوقتِ والطاقاتِ الأخرى فيه، قال رحمه الله تعالى في «الموافقات» ١ :٧٧ و ٨١ «من العِلْم ما هو من صُلْب العِلْم، ومنه ما هو من مُلَحِ العِلْم لا من صُلْبِه، ومنه ما ليس من صُلْبِه، ولا مُلَحِه».

ثم قال في التمثيل لما هومن مُلَح العلم: «مِثْلُ التأنُّقِ في استخراج الحديث من طرقٍ كثيرة، لا على قَصْدِ طلبِ تواتُرِهِ، بل على أن يُعَدَّ آخِذاً له عن شيوخٍ كثيرة، ومن جهاتٍ شَتَّى، وإن كان راجعاً إلى الآحادِ في الصحابة أو التابعين أو غيرِهم، فالاشتغالُ بهذا من المُلَح لا من صُلْبِ العلم».

ثم أورد الشاطبي حكايةَ حمزة الكِناني هذه، وعَقَّبها بقوله: «هذا ما قال ــ أي يحيى بن معين ــ، وهو صحيحٌ في الاعتبار، لأنَّ تخريجَهُ من طُرقٍ يسيرة كافٍ في المقصود منه، فصار الزائدُ على ذلك فضلاً».

النعمةِ وغيرِها من نِعَمِه[1]، ونسألُه التثبيتَ والتوفيقَ لما يُقرِّبُ إليه، ويُزلِفُ لديه، ويُمَسِّكُنا بطاعتِه، إنه ولي حميد.

وقال الحافظ الرحّال المصنِّفُ أبو بكر محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدَان الثقفي الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٠٩ رحمهُ الله تعالى[2]: بلَغَني أن الله تعالى خَصَّ

---

(١) وقعت هذه العبارة محرفة، في نسخة الحافظ الزرقاني من كتابِ «المواهب اللدنية»، فشرحها تبعاً لتحريفها! فقال رحمه الله تعالى في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٤ «... فنستودعُ الله تعالى شُكرَ هذه النعمةِ وغيرِها من نِعَمِه، فإنه إذا استُودِعَ شيئاً حَفِظَه». انتهى. وهي تحريف عن (فنستوزِعُ)، بالزاي بعد الواو، أي نستلهمُ اللّهَ شُكرَها. وعلى هذا: فيكون قول الشارح الزرقاني: (فإنه إذا استُودِعَ شيئاً حَفِظَه) في غير محله، إذ هو مبني على تحريفِ الكلمة السابقة.

(٢) هذه العبارة أوردها الحافظ القسطلاني في «المواهب اللدنية» بلفظ «قال أبو بكر محمد بن أحمد: بلغني أن الله خص...». فكتب عليها العلامة الزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٥، مُعرِّفاً بأبي بكر محمد بن أحمد ما يلي: «أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور البغدادي، الحافظ الإمام القدوة، كان فاضلاً... مات في ثاني ربيعِ الأولِ سنة تسع وثمانين وأربع مئة». انتهى.

وهذا وَهَمٌ منه رحمه الله تعالى، في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد)، فإنَّ الخطيبَ البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣، رَوَى هذا الخبر بسنده في كتابه «شَرَف أصحاب الحديث» ص ٤٠ عن (أبي بكر محمد بن أحمد). وجاء في سَنَدِهِ هذا الشيخُ المسمى: شَيْخَ شَيْخِ شيخِه، فهو متوفًّى قبلَ الخطيب بدُهورٍ طويلة. والذي ظهر لي أنه هو: أبو بكرَ محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدَان، الثقفي مولاهم، الأصبهاني، ترجَمَ له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٨١٤، ووصفه بالحافظ الرحّالِ المصنِّف، ثم قال: «وقال أبو الشيخ: هو مُحدِّثٌ ابنُ مُحدِّث، كثيرُ التصانيف، مات بكِرْمان سنة تسع وثلاث مئة». انتهى.

وقد توقف الصديق العالم التركي الأستاذ الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، في تحقيقه لكتاب «شَرَف أصحاب الحديث»، في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد)، فبيَّضَ لذكر وفاتِه، ولم يعينه، ولم يَذكُر تاريخ وفاتِه، وهذا بيانه فيما وصل إليه فهمي، والله أعلم.

هذه الأُمّة بثلاثةِ أشياء، لم يُعطِها مَنْ قبلَها من الأُمَم: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ.

وقال الحافظ ابن حزم رحمه الله تعالى في كتابه «الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل»[١]، ما خُلاصَتُه: «نَقْلُ الثقةِ عن الثقة، حتى يَبلغَ به النبيَّ صلى الله عليه وسلم، مع الاتصال، يُخبِرُ كلُّ واحدٍ منهم باسمِ الذي أخبره ونَسَبِه، وكلُّهم معروفُ الحالِ والعينِ والعدالةِ والزمانِ والمكان: خَصَّ الله به المسلمين دون سائرِ أهلِ المِلَلِ كلِّها، وأبقاه عندهم غضّاً جديداً على قديم الدهور، يَرحَلُ في طَلَبِه إلى الآفاق البعيـدة من لا يُحصِي عَددَهم إلا خالِقُهم، ويُواظِبُ على تقييدِهِ من كان الناقلُ قريباً منه.

قد تولَّى الله حفِظَهُ عليهم والحمدُ لله رب العالمين، فلا تفوتُهم زَلَّةٌ في كلمةٍ فما فوقها، في شيء من النقل إن وقعَتْ لأحدهم، ولا يُمكِنُ فاسِقاً أن يُقحِمَ كلمةً موضوعةً ولِلّهِ تعالى الشكر[٢].

---

(١) ٢ : ٨١ ـ ٨٢.

(٢) نعم وإليك شواهدَ هذا: ذكر الحافظُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١ : ٢٧٣، في ترجمة الحافظ (أبي إسحاق الفَزَاري)، والحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» ١ : ١٥٢ في ترجمته أيضاً، والحافظُ السيوطي في «تاريخ الخلفاء» ص ١٩٤، والعلامةُ عليُّ القاري في «الموضوعات» ص ١٤.

«عن ابن عُلَيَّة وإسحاق بن إبراهيم، قالا: أَخَذ هارونُ الرشيد زنديقاً فأَمَرَ بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لم تضربُ عنقي؟ قال: لأُرِيحَ العبادَ منك، فقال: يا أمير المؤمنين، أين أنت من أربعةِ آلاف حديث وضعتُها فيكم!! أُحرِّمُ فيها الحلال، وأُحلِّلُ فيها الحرام، ما قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ منها حرفاً!! فقال له الرشيد: أين أنت يا عَدُوَّ الله من أبي إسحاق الفَزَاري وعبدِ الله بن المبارك!! يَنْخُلانها نخلاً، فيُخرجانِها حَرْفاً حرفاً!!». انتهى.

وفي سنة ٤٤٧ في عهد الخليفة العباسي العادل الصالح القائم بأمر الله رحمه الله =

وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يَقْرُبون فيه من موسى عليه الصلاة والسلام قُرْبَنا من محمد صلى الله عليه وسلم، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثرُ من ثلاثين عصراً، في أزيدَ من ألفٍ وخمسِ مئة عام، وإنما يَبلُغون بالنقل إلى شمعون ونحوِه.

وأما النصارى فليس عندهم من صِفة هذا النقل إلا تحريمُ الطلاق وحدَه

= تعالى، أظهَرَ بعضُ اليهود كتاباً، ادَّعَوْا أنه كتابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل خَيْبَر (اليهودِ) بإسقاطِ الجزيةِ عنهم، وفيه شهادةُ بعض الصحابة رضي الله عنهم بذلك، وذكروا أنَّ خَطَّ سيدنا علي رضي الله عنه فيه، وجاؤا بالكتاب إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي بن الحسن وزير القائم بأمر الله.

فعرضه رئيس الرؤساء على الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، فتأمَّلَهُ ثم قال: هذا كذِبٌ مُزَوَّر، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادةُ مُعاوية رضي الله عنه، وهو إنما أسلَمَ عامَ فتحِ مكة ـ وكان فتحُها في سنةِ ثمانٍ من الهجرة، ـ وفَتْحُ خيبر كان في سنةِ سَبْع، وفيه شهادةُ سَعْد بن مُعَاذ رضي الله عنه، وهو قد مات يومَ بني قُرَيْظَة قبلَ فتحِ خيبر بسنتين، فاستَحْسَن ذلك منه رئيسُ الرؤساء واعتَمَدهُ وأمضاه، وردَّ اليهودَ شرَّ رَدٍّ لظهورِ تزويرِ الكتاب.

أي استَدلَّ الخطيبُ رحمه الله تعالى على كذبِ الكتاب، بذِكرِهم فيه شهادةَ سَعْدِ بن معاذ الذي مات قبل فتح خيبر بسنتين، وذِكرِهم فيه شهادةَ معاوية الذي تأخَّر إسلامُه سنةً عن فتح خيبر، فلم يكن رضي الله عنه حِينَ فَتْحِها مُسْلِماً ولا صَحابِيّاً، فكيف يكونُ شاهداً من الصحابة؟!

والحادثةُ ذكرها من ترجَمَ للخطيب البغدادي مثلُ ياقوت الحَمَوي في «معجم الأدباء» ٤: ١٨، والتاجِ السبكي في «طبقات الشافعية» ٣: ١٤، والإمامِ ابن القيم في «المنار المنيف» ص ١٠٥، والحافظِ ابنِ كثير في «البداية والنهاية» ١٢: ١٠١، والسَّخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ١٠، فالحمدُ لله الذي أقام في كل عصر: من يحفظُ هذا الدين، من كيدِ الكائدين، ودَسّ المُبْطِلين ﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنا لَهُ لَحافِظُون﴾.

فقط، على أنَّ مُخرِّجَه من كذَّاب قد صحَّ كَذِبُه! . وأما النَّقلُ بالطريق المشتملةِ على كذابٍ أو مجهولِ العين، فكثيرٌ في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوالُ الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، فلا يُمكن اليهودَ أن يبلغوا إلى صاحبِ نبيٍ أصلاً، ولا إلى تابعٍ له، ولا يمكن النصارى أن يَصِلوا إلى أعلى من شمعون وبُولُص». انتهى[1].

وقال الحافظ القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى، في كتابه «سِراج المريدين» ونقَلَه عنه شيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكَتاني رحمه الله تعالى في كتابه «فهرس الفهارس والأثبات»[2]: «واللَّهُ أكرَمَ هذه الأمةَ بالإسناد، لم يُعطِه لأحدٍ غيرِها، فاحْذَرُوا أن تسلكوا مسلكَ اليهودِ والنصارى، فتُحدِّثوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين نعمةَ الله عن أنفسكم، مُطَرِّقين للتُّهمةِ إليكم، خافِضين لمنزلتِكم، ومشتركين مع قومٍ لَعَنهم الله وغَضِبَ عليهم، وراكبين لِسَنَنِهم». انتهى.

وقال الحافظ الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى، في «منهاج السنة النبوية»[3]: «الإسنادُ من خصائص هذه الأُمَّة، وهو من خصائص الإسلام، ثم

---

(١) وقد عَقَد العلَّامةُ المِحجاجُ النظَّارُ الشيخُ رحمةُ الله بنُ خليلِ الرحمن الدِّهْلَوِي الهندي، المتوفى بمكة سنة ١٣٠٦ رحمه الله تعالى، في كتابه العظيم: «إظهار الحق»، الذي دَوَّنَ فيه مناظراته في الهند لكبيرِ قِسِّيسي النصارى في عصره (فندر): عَقَدَ (الفصلَ الثاني في بيانِ أنَّ أهلَ الكتاب لا يُوجَدُ عندهم سَنَدٌ متصلٌ لكتاب من كتب العَهْد العتيقِ والجديد)، وساق فيه الأدلةَ الناطقةَ بذلك من كتبهم وأقوالهم في ٤٥ صفحة، من ١: ١٠١ ــ ١٤٥ من طبعة قَطَر ذات الجزءين، فانظره.

(٢) ١ : ٥٠.

(٣) ٤ : ١١ من طبعة بولاق، و ٧ : ٣٧ من الطبعة المحققة.

هو في الإسلام من خصائصِ أهلِ السُّنَّة، والرافِضَةُ أقَلُّ عنايةً به(١)، إذْ لا يُصَدِّقون إلا بما يُوافِقُ أهواءَهم. وعلامَةُ كذِبِهِ ـ أي عندهم ـ أنه يُخالِفُ هَوَاهم! ولهذا قال عبد الرحمن بنُ مَهْدي: أهلُ العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم، وأهلُ البِدع سَلكوا طريقاً أخرى ابتدعوها واعتمدوها، ولا يذكرون الحديثَ، بل ولا القرآنَ في أصولهم إلا للاعتضادِ لا للاعتماد». انتهى.

وقال العلامة الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى، في كتابه «شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَة»(٢)، «وأصلُ الإسناد خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمّة، وسُنَّةٌ بالغةٌ من السنن المؤكّدة، بل من فروضِ الكفاية». انتهى. وقال الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالى: «ولكون الإسناد يُعلَم به الحديثُ الموضوعُ من غيره، كانت معرفتُه من فروضِ الكفاية». انتهى(٣).

وقال أستاذُنا المحقِّقُ الإمام، خاتمةُ شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية،

---

(١) قلتُ: نعم، هذا الاهتمامُ العظيمُ بالإسناد خاصٌّ بأهل السنة، ولم يكن لدى الشيعةِ الإمامية اهتمامٌ بالإسناد، لأنهم يقولون: «إنَّ أحاديثَنا كلَّها قطعيةُ الصُّدُورِ عن المعصوم، وما كان كذلك فلا يَحتاجُ إلى مُلاحظةِ سَنَدِه». نقَلَهُ عنهم أحَدُ كبار علماءِ الشيعة عبدُ الله المامَقَاني، المتوفى سنة ١٣٥١، في كتابه «تنقيح المَقَال في علم الرجال» ١ :١٧٧، ثم نازع هو في قبولِ هذا القول، بوجودِ الحاجة إلى ملاحظة أحوال الرجال.

وجاء في كتاب «تاريخ الإمامية وأسلافِهم من الشيعة» للدكتور عبد الله فياض، في ص ١٤٠ قولُه: «ولمّا كان الإمامُ معصوماً عند الإمامية، فلا مجالَ للشك فيما يقول». وفي ص ١٥٨ قولُه أيضاً: «إنَّ الاعتقاد بعِصمةِ الأئمةِ جَعَل الأحاديثَ التي تصدُرُ عنهم صحيحةً، دون أن يشترطوا إيصالَ سَنَدِها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما هو الحالُ عند أهلِ السُّنَّة».

(٢) ص ١٩٤.

(٣) من «مِرقاة المفاتيح» للعلامة علي القاري ١ :٢١٨.

شيخ الإسلام مصطفى صبري التُّوقَادي، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧٣ رحمه الله تعالى، في كتابه الفَذِّ الفريد الذي وُصِفَ حين صدوره بأنه (كتابُ القَرْنِ الرابعَ عَشَر): «مَوْقِفُ العقل والعِلم والعالَم من رَبِّ العالمين وعبادِهِ المرسَلين»[١]، وهو يتحدث عن اهتمام المسلمين بحفظ السُّنَّةِ المطهرةِ وضبطِها، والعنايةِ بحراستِها وصِيانتِها بطريق الإسناد، ما يلي:

«الطريقةُ المتبعَةُ في الإسلام لتوثيق الأحاديثِ النبوية: أفضَلُ طريقٍ وأعلاها، لا تُدانيها في دِقَّتِها وسُمُوِّها أيُّ طريقةٍ عِلميةٍ غَرْبِيَّةٍ اتُّبِعَتْ في توثيقِ الروايات، ففي «صحيح البخاري» مثلاً: ألفانِ وسِتُّ مِئةٍ واثنانِ من الأحاديث المُسْنَدَة، سوى المكرَّرة، انتقاها البخاري من مِئةِ ألفِ حديثٍ صحيحٍ يَحفظُها، وفيه قريبٌ من أَلْفَيْ راوٍ، اختارهم من نُيِّفٍ وثلاثين ألفاً من الرُّوَاةِ الثقاتِ الذين يَعرفُهم. وكتابُ البخاري، البالغُ أربعَ مجلداتٍ كبيرة، يَبْقَى بعدَ حذفِ أسانيدِهِ على حَجْمِ مجلَّدٍ واحدٍ متوسطِ الحجم.

فهل سمعتُم وسَمِعَتْ الدنيا أن كتابَ تاريخ في هذا الحجم، يُروَى ما فيه سَمَاعاً من ألفَيْ رجلٍ ثقة، يَعرفُهم المؤلفُ وغيرُهُ من أهلِ العلم، بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كلُّ جملةٍ معيَّنةٍ من الكتاب، مؤلَّفةً من سطرٍ أو أكثَرَ أو أقَلَّ تقريباً، سَمِعَها فلان، وهو من فلان، إلى أن اتَّصَل ــ الإسنادُ والسماعُ ــ بالنبي صلى الله عليه وسلم، فيُقامُ لكل سَطْرٍ من سُطورِ الكتابِ تقريباً شُهودٌ من الرُّواة يَتحمَّلون مسؤوليةَ روايتِه». انتهى. وهذا شيءٌ لا يُوجَدُ في الدنيا إلا عند المسلمين[٢].

---

(١) ٤ : ٨٧، وفي كتابه «القولُ الفصلُ بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون» ص ٦٧ من طبعة سنة ١٤٠٧ لدار السلام بالقاهرة، وكتابُهُ هذا هو البابُ الثالث من كتابه «موقف العقل»، طبَعَه على حِدَةٍ لمناسبةٍ اقتَضَتْ التعجلَ بإخراجه.

(٢) وكان شيخُنا الإمامُ مصطفى رحمه الله تعالى قال قبلَ هذا الكلام، في =

= ص ٥٧ ـ ٥٨ و ٨٧ ما يلي: «ولا مُغالاةَ أصلاً في نَفْي من يُساوي محمداً صلى الله عليه وسلم أو يُدانيه، في كون حياتِهِ من بعدِ مبعثِهِ إلى وفاته ـ ولا سيما أحاديثُهُ مع المناسباتِ الداعيةِ إلى ورودِها ـ مضبوطةً مدوَّنة. ولا نغالي أيضاً إذا قلنا: إنَّ ضبط سُنَّةِ نبي الإسلام أصحُّ وأثبَتُ من ضبطِ كُتُبِ أهل الكتاب.

فقد أدّى كمالُ الاعتناءِ الإسلامي بحياةِ نبينا صلى الله عليه وسلم، وتتبُّعِ أقوالِهِ وأفعالِه، إلى الاعتناء بحياةِ المُتَتَبِّعين أنفسِهم أعني الرُّواةَ عنه، وليس أحَدٌ في الدنيا عُنِيَ في سبيلِ العنايةِ به، بكلِّ من لَقِيَهُ وبكلِّ من رَوَى عنه شيئاً، وبِمَنْ رَوَى، عمن رَوَى، عمن رَوَى إلى آخرِهِ، ـ إلا رسولَ الله سيدَنا محمداً صلى الله عليه وسلم ـ.

وأُلِّفَ في الصحابةِ الكُتُب، مثلُ طبقاتِ ابن سعد، وكتابِ الصحابة لابن السكن، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر، ومعرفةِ الصحابة للبغوي، وأُسْدِ الغابة لابن الأثير، والإصابةِ لابن حجر، وغيرِها من المؤلفات، ففيها نحو عشرة آلاف صحابي مع تراجمهم.

ودُرِسَ في كُتبِ أسماء الرجال من التابعين، وتَبَعِ التابعين، حياةُ نحوِ مئةِ ألف رجل على الأقل، وعلى تخمين العالم الألماني (شبرينجر) خمسُ مِئةِ ألف، فلا أُغالي إذا قلتُ أيضاً: إن كيفية الاعتناءِ بحياة محمد صلى الله عليه وسلم معجزةٌ من معجزاتِ الإسلام، قال العالم الألماني المارُّ الذكر في مقدمة كتاب «الإصابة» الذي طُبِعَ في كلكته في الهند وتولّى تصحيحَه: إن الدنيا لم تر، ولن ترى، أمّة مثلَ المسلمين، فقد دُرِسَ بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياةُ نِصفِ مليون رجل.

وحَسْبُك أنَّ نَقْدَ الرجال أيْ رجالِ الحديثِ أصبح علماً مدوَّناً في الإسلام، له كتبٌ خاصة لا تستوعبها المجلَّدات، نذكرُ منها: «تهذيبَ الكمال» للمِزِّي، وعليه كتابُ علاء الدين مُغُلْطَاي في ثلاثة عشر مجلداً، و «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر في اثني عشر مجلداً، و «ميزانَ الاعتدال» للذهبي، و «لسانَ الميزان» لابن حجر، وغيرَها مما لا يُحصَى.

كان كلُّ هذا التوسُّعِ في تدقيق أحوال الرجال، للاطِّلاع على منزلةِ رواة الأحاديث في الصدقِ والضبطِ والأمانة، قال العلامة الفاضل الشيخ شِبْلي النعماني الهندي في كتابه عن السيرة النبوية:

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي رحمه الله تعالى في فاتحة كتاب «تقدمة المعرفة للجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي: «الإنسان يفتقر في دينه ودنياه، إلى معلومات كثيرة، لا سبيلَ له إليها إلا بالأخبار، وإذْ كان يقعُ في الأخبار الحقُّ والباطل، والصدقُ والكذب، والصوابُ والخطأ، فهو مضطرٌ إلى تمييز ذلك.

وقد هيَّأ الله تبارك وتعالى لنا سَلَفَ صِدْق، حَفِظُوا لنا جميعَ ما نحتاجُ إليه من الأَخبار، في تفسيرِ كتابِ ربنا عز وجل، وسُنَّةِ نبينا صلى الله عليه وسلم، وآثارِ أصحابِه، وقضايا القُضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغةِ وآدابِها، والشعرِ، والتاريخِ، وغيرِ ذلكَ.

والتزموا وألزَمُوا مَنْ بعدَهم سَوْقَ تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوالَ الرُّوَاة التي تُساعِدُ على نقدِ أخبارهم وحَفِظُوها لنا في جملةِ ما حَفِظوا، وتفقَّدوا أحوالَ الرُّوَاة، وقَضَوْا على كل راوٍ بما يَستحقُّه، فميَّزوا من يجبُ الاحتجاجُ بخبره ولو انفرد، ومن لا يجبُ الاحتجاجُ به إلا إذا اعتَضَد، ومن لا يُحتَجُّ به ولكن

«إنَّ كل مِلَّةٍ وكلَّ طائفةٍ من معتنقي الأديان، تُقدِّسُ دينَها وتُفضِّلُه على دين غيرِها، فلو وجَّهنا سؤالاً عاماً إلى جميع أهلِ الأرض عمن له المَوْجُوديَّةُ الفائقة من بين مؤسِّسي الأديان، فلا شك أن الأجوبة على هذا السؤال تَرِدُ مختلِفةً بعَدَدِ اختلافِ مُرْسِليها في الدين.

ولكن إذا زدنا تفصيلاً وإيضاحاً في لفظ السؤال، فقلنا مثلاً: مَنْ ذا الذي ضُبِطَ جميعُ نُصوصِ كتابِهِ المُنْزَلِ عليه ضبطاً، وثُبِّتَ حَرْفِيّاً بموفَّقِيَّةٍ وصَداقةٍ لم تكونا من حَظِّ الكتبِ المقدَّسة؟

ومن ناحية أخرى: قُيِّدَ ونُقِلَ جميعُ وقائع حياته، وجميعُ أفعالِهِ وأقوالِهِ وأسفارِهِ وأخلاقِهِ وعاداتِه، حتى شَكْلُ لباسِه، وصُورةُ تلبُّسِهِ، وخُطُوطُ وجهه، وكيفيَّةُ تكلُّمِهِ ومَشْيِه، وطَرْزُ مُعاشَرَتِه، وحتى أكلُه وشُربُه ونومُهُ وتبسُّمُه ومَسَاعِيهِ بجميع فروعِهِ وتفاصيله؟ فالجوابُ ـــ لا بُدَّ أن يكون ـــ : محمدٌ صلى الله عليه وسلم». انتهى باختصار وتصرف يسير.

يُستَشْهَد، ومن يُعتَمَدُ عليه في حالٍ دون أخرى، وما دُونَ ذلك من متساهلٍ ومُغفَّلٍ وكذّاب.

وعَمَدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفَحَصُوها، وخَلَّصُوا لنا منها ما ضمَّنوه كتبَ الصحيح، وتفقَّدوا الأخبارَ التي ظاهِرُها الصحة، وقد عَرَفوا بسَعَةِ علمِهم ودِقَّةِ فهمِهم: ما يَدفَعُها عن الصحة، فشرَحوا عِلَلَها، وبيَّنوا خَلَلَها، وضمَّنوها كتبَ العِلَل.

وحاولوا مع ذلك إماتَةَ الأخبار الكاذبة، فلم يَنقُل أفاضلُهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذبِ راويه أو وَهنِه. ومن تسامَحَ من متأخِّريهم فرَوَى كلَّ ما سَمِع، فقد بيَّنَ ذلك، وَوَكلَ الناسَ إلى النقدِ الذي قد مُهِّدَتْ قواعدُهُ، ونُصِبَتْ مَعالِمُه، فبِحَقٍّ قال المستشرقُ المحقِّقُ مرجليوث: «لِيَفْتَخِر المسلمون ما شاؤا بعِلْمِ حديثِهم». انظر «المقالات العلمية» ص ٢٣٤ و٢٥٣». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهذه الكلماتُ وكثيرٌ غيرُها من كلمات الأئمة التي جاءت في الاهتمام بالسَّند أو الإسناد، دَعَتْ المتقدمين من علماء المسلمين، أن لا يُعطُوا الاعتبارَ التامَّ للكتاب إلاّ إذا كان راويه الثقةُ الضابطُ العَدْلُ، قد قرأَه على مؤلِّفه، أو كان لديه سَنَدٌ متصلٌ بقراءةِ الكتاب وتلقّيه من شيوخِهِ عن شيوخِهم إلى مؤلِّفه.

أما الكتابُ الذي يَجِدُه العالِمُ (وِجَادةً)، ولم يَسمعه من مؤلِّفه، ولا له منه إجازة، فهو من باب الخبر المنقطِع والمرسَل، كما قرَّره علماءُ المصطلح، وقد مَنَعَ الأخذَ منه معظمُ المحدِّثين والفقهاءِ من المتقدمين، وأجازه المتأخرون بشروطٍ ضيِّقة، لتعذُّرِ شرطِ الراوية في الأعصار المتأخرة. وهذا منهم فيما يُوثَقُ بنسبتِهِ إلى مؤلِّفه، أمّا ما لا يُوثَقُ بنسبته، فلا اعتدادَ به بالاتفاق.

وما هذا كلُّه إلاّ ليكون النقلُ صحيحاً، والتوثُّقُ تاماً، ولتأخُذَ الكلمةُ

العلميةُ ثبوتَها وصِحَّتَها، وضَبْطَها وتاريخَها وانتقالَها إلى الأجيال اللاحقة، على أوثقِ طريق.

ولهذا قرَّروا القاعدة المشهورة في أول كتب آداب البحث والمناظرة، وهي: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحَّةُ، أو مُدَّعِياً فالدَّلِيلُ)، أي إن كنتَ ناقلاً لكلامٍ خَبَرِيٍّ فعليك إثباتُ صحتِهِ عن المنقولِ عنه، وإن كنتَ مُدَّعياً دَعْوَى في موضوعٍ مّا عَقْلِيٍّ، فعليك إقامةُ الدليل على صحةِ المدَّعى الذي تدَّعِيهِ.

وهذا الذي عبَّروا عنه بقولهم: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحةُ، أو مُدَّعياً فالدليلُ)، عبَّر عنه الإمامُ الشيخُ ابنُ تيمية رحمه الله تعالى، بقولِهِ العَذْبِ الجامع البليغ، في كتابه: «مقدمة في أصول التَفسير»[1]: «العلمُ إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّق، وإمَّا استدلالٌ مُحَقَّق». انتهى.

ومن هذا الذي تقدَّمَ كلِّهِ تَعلمُ أنَّ الكلمةَ التي يقرؤها طالبُ العلم اليومَ في كتب علماء الإسلام، منقولةٌ إليه عن قائلها بأضبطِ طُرقِ النقلِ والأمانة، وبأَدَقِّ العنايةِ والاستيثاق. وهذا مما تميَّزتْ به مؤلَّفاتُ علماءِ الإسلام على مؤلَّفاتِ غيرِهم من الناس.

فقد جعلَ علماؤنا المتقدمون ــ رحمهم الله تعالى وأكرَمَ نُزُلَهم ــ (الإسنادَ) أو (السَّنَدَ) من (سُنَنِ العلم) أياً كان ذلك العلم: دِيناً كعلم التفسير والحديث والفقه والأصول...، أو آلةً لعِلم الدين كعِلم الأدب والتاريخ واللغة والنحو والشعر ونحوِها، أو أسماراً وحِكَماً ونوادرَ وطرائفَ.

فهذا الإمام ابنُ الجوزي رحمه الله تعالى، لمَّا ذَكَر في مقدمة كتابه «أخبار الأذكياء» كلمةَ الخليفةِ المأمونِ العباسيِّ لعَمِّهِ إبراهيمَ بنِ المهدي: «لا شيءَ أطيَبُ من النظر في عقول الرجال»، ساقها بالإسناد، وهي كلمةٌ لطيفةٌ وجيزة، وحِكْمةٌ

---

(١) ص ٥٥.

لا تترتَّبُ عليها مسؤوليةٌ مَّا، فأورَدَها بالإسنادِ على طريقةِ العلماءِ السَّلَف، في الاهتمام بالإسنادِ لكل منقول، ولوكان كلِمةَ حِكمةٍ أو نكتةَ إضحاك أو حكاية سَمَر.

وهذا الطبيبُ النَّطَاسِيُّ أبو بكر الرازيُّ محمدُ بنُ زكريا شيخُ الطب في عصره، المتوفى سنة ٣١١، رحمه الله تعالى، أدخَلَ الإسنادَ في بعض منقولاتِهِ في الطب، في كتابه «الحاوي» المطبوعِ في ثلاث وعشرين مجلداً، فكان من ذلك توثيقٌ وتعريف بمن نَقَل عنهم، وافَقَهم أو خالَفَهم، فأحسَنَ وأفاد[١]. وهكذا دخل الإسنادُ في جملة العلوم، مع أنه ليس بضروري في بعضها.

وقد بيَّن الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ، ما يكونُ الإسنادُ له ضرورياً وشَرْطاً في صحتِهِ، وما يكونُ الإسنادُ له كمالاً وزِينةً في روايتِه، فقال رحمه الله تعالى في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، في (باب القولِ في كَتْبِ الحديثِ على وجهِهِ وعُمومِه)[٢]:

«والحديثُ يشتمِلُ على المسنَدِ، والموقوفِ، والمرسَلِ، والمقطوعِ، والقويِّ، والضعيفِ، والصحيحِ، والسقيمِ، وغيرِ ذلك من الأوصافِ المختلِفة، والنعوتِ المتغايرة، وفي كَتْبِ الكل فائدةٌ نحن نشيرُ إليها، ونذكُرُها على التفصيل للأنواعِ التي وصفناها وغيرِها مما لم نَصِفه».

---

(١) قال الدكتور صالح أحمد العلي في مقاله «الرواية والأسانيد» ص ٣٣: «فبفضل عناية الرازي بذكر أسانيده في كتاب «الحاوي» العظيم، استطعنا أن نَعرِفَ أسماءَ وآراءَ ومكانَةَ عَدَدٍ كبيرٍ جداً من الأطباءِ الإغرِيق والسُّرْيان والعرب، ما كنا لنعرفَ عن آرائهم، أو حتى أسمائهم لو لم يذكرهم الرازيُّ في أسانيده. انظر في ذلك «تاريخ الطب الإسلامي» لأولمان بالألمانية، و «تاريخ المؤلفات العربية» للأستاذ فؤاد سزكين ج ٣».

(٢) ٢: ١٨٢، ١٨٩ ــ ٢١٥ من الطبعة التي حقَّقها الدكتور الشيخ محمود طحان.

ثم قال: «الأحاديثُ المسنَداتُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم: هي أصلُ الشريعة، ومنها تُستفادُ الأحكام، وما اتَّصل منها سَنَدُهُ، وثَبَتَتْ عدالةُ رجالِه، فلا خلافَ بين العلماء أن قبولَهُ واجب، والعملَ به لازم، والرادُّ له آثم».

ثم أخَذ في الكلام على «الأحاديث الموقوفات على الصحابة، والمقاطيع: الموقوفاتِ على التابعين، وأحاديثِ الضِّعاف ومَنْ لا يُعتمَدُ على روايته، وكُتُبِ أحاديث التفسير، وكُتُبِ أحاديث المغازي، وكُتُبِ أحاديث حروف القراءات، وكُتُبِ أشعارِ المتقدمين، وكُتُبِ التواريخ، وكُتُبِ كلام الحُفَّاظ في الجرح والتعديل، وكُتُبِ الأحاديثِ المُعَادَة، وكُتُبِ الطُّرُقِ المختلِفة».

ثم قال «كلُّ ما تقدَّم ذكرُهُ يَفتقِرُ كَتْبُهُ إلى الإسناد، فلو أُسْقِطَتْ أسانيدُه واقتُصِرَ على ألفاظِهِ فَسَد أمرُه، ولم يَثْبُت حكمُه، لأن الأسانيدَ المتصلةَ شرطٌ في صحتِهِ ولزومِ العمل به. . .، وأمَّا أخبارُ الصالحين، وحكاياتُ الزهادِ والمتعبِّدين، ومواعظُ البلغاء، وحِكَمُ الأدباء، فالأسانيدُ فيها زِينةٌ لها، وليست شرطاً في تأدِيَتِها».

ثم ساق بسنده إلى يوسف بن الحسن الرازي قال: إسنادُ الحكمةِ وجودُها. ثم أسنَدَ إلى سعيد بن يعقوب قال: سمعتُ ابنَ المبارك ـ وسألناهُ قلنا: نجدُ المواعظَ في الكُتُبِ فننظرُ فيها؟ ـ قال: لا بأسَ، وإن وجدتَ على الحائطِ موعظةً فانظر فيها تتَّعِظ، قيل له: فالفقه؟ قال: لا يستقيمُ إلا بالسماع.

ثم ساق بسنده إلى محمد بن عبد الخالق قال: كنتُ جالساً عند يزيدَ بن هارون، وخراسانيٌّ يكتبُ الكلامَ ولا يكتبُ الإسنادَ، فقلتُ له: مالك لا تكتبُ الإسنادَ؟ فقال ـ بالفارسية ما معناه بالعربية ـ: أنا لِبَيْتٍ أُرِيدُهُ لا للسُّوْق ـ يعني للعَملِ لا للرواية ـ.

وعلَّق عليه الحافظ الخطيب بقوله: «إن كان الذي كتبه الخراساني من أخبار الزهد والرقائق، وحكاياتِ الترغيبِ والترهيبِ والمواعظ، فلا بأسَ بما

فَعَل، وإن كان ذلك من أحاديث الأحكام، وله تعلُّقٌ بالحلال والحرام، فقد أخطأ في إسقاطِ أسانيدِه، لأنها هي الطريقُ إلى تبيُّنِهِ، فكان يَلزمُه السؤالُ عن أمْرِهِ والبحثُ عن صحتِه.

وعلى كل حال: فإنَّ كُتُبَ الإسنادِ أولى، سواءٌ كان الحديثُ متعلِّقاً بالأحكام أو بغيرها». ثم رَوَى بسنده «عن أبان بن تَغْلِب قال: الإسنادُ في الحديث كالعَلَم في الثوب». انتهى.

ولِتعرفَ منزلةَ (الإسناد) عند المتقدمين في كل ذلك، خُذْ هذا الخبرَ الصغير: جاء في «تاج العروس شرح القاموس» للعلامة المرتضى الزَّبيدي رحمه الله تعالى، في مادة (نوف)[1]، عند تفسير كلمة (النَّوْف) ما نصُّه: «قال الأزهري: قرأتُ في كتابٍ نُسِبَ إلى مُؤرِّج ــ السَّدُوسي ــ غيرِ مسموع: لا أدري ما صِحةُ النَّوْف؟». انتهى. فتَرَى في هذا النص مَبْلَغَ حِرصِ المتقدمين ــ لشدة تحريهم في طلب الصواب والحق ــ أن لا يُدوِّنوا اللغة إلا بالرواية والأسانيد الصحيحة، كالشريعة المطهرة والسُّنَّةِ المشرَّفة.

فمن أجلِ نقلِ كلمةٍ واحدة من كتاب، قد تكون تلك الكلمةُ من أصدق الثابت المنقول عن قائلها، جعلَ الأزهريُّ رحمه الله تعالى يتَحفَّظُ من إسنادها إلى قائلها، إذ لم يكن على الكتاب ــ أي النسخةِ التي وقعَتْ إليه ــ إثباتُ السماع لذلك الكتابِ من مؤلِّفه أو مَنْ تلقَّى عنه. و (السَّمَاعُ) من (الإسناد).

إنَّ هذا الموقفَ الدقيق ــ وأمثالُه كثيرٌ جداً ــ ليدل كلَّ الدلالة على موقع (الإسناد) و (السماع) في كتابٍ من كتبِ اللغة عند أولئك المتقدمين رحمهم الله تعالى، فكيف الشأنُ بكتب التفسير والحديث والفقه ونحوِها؟

وخُذْ نصّاً آخرَ عن الإمام ابن جرير الطبري، لتَرَى فيه نموذجاً من اهتمامِ

(١) ٦: ٢٦٢.

السلفِ بالإسناد في التفسير ولو للكلمةِ الواحدة، كلفظةِ (الحِين) مثلاً:

جاء في تفسير الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري[١]، من تفسير سورة البقرة ما يلي:

«القولُ في تأويل قولِهِ تعالى: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾[٢]، قال أبو جعفر: اختلَف أهلُ التأويل في تأويلِ ذلك، فقال بعضُهم: ولكم فيها بَلاغٌ إلى الموت، ذِكْرُ من قال ذلك:

حدَّثني موسى بنُ هارون، قال حدثنا عَمْرُو بن حمَّاد، قال حدثنا أسْبَاط، عن السُّدِّي، في قولِهِ ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال يقول: بَلاغٌ إلى الموت.

وحدَّثني يونسُ، قال أخبرنا ابنُ وهب، قال حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدي، عن إسرائيل، عن إسماعيل السُّدِّي، قال: حدثني من سَمِعَ ابنَ عباس: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: الحَيَاة.

حدَّثني المُثنَّى بنُ إبراهيم، قال حدثنا أبو حُذَيْفَة، قال حدثنا شِبْل، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: إلى يومِ القيامة، إلى انقطاعِ الدنيا.

وقال آخَرُون: ﴿إلى حِين﴾ قال: إلى أَجَل. ذِكْرُ من قال ذلك:

حُدِّثتُ عن عَمَّارِ بن الحَسَن، قال حدَّثنا عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: إلى أَجَل». انتهى كلامُ الإمام ابن جرير رحمه الله تعالى.

فانظر كيف تراه ساقَ من أجلِ الكلمةِ الواحدة: السطرينِ والثلاثةَ من

---

(١) ١ : ٥٣٩.

(٢) من سورة البقرة، الآية ٣٦.

الإسناد، ليُورِدَ الكلمةَ مَوْرِدَها عن قائلِها، فقد كان السندُ عندهم عُمدةَ الكلام وطريقَ النقلِ والقبولِ إذا صَحَّ المنقول.

وبهذا المثالِ وأمثالِهِ تتضحُ لك قيمةُ الإسنادِ عند الأسلاف، وقيمةُ التوثُّقِ عند المسلمين في الكلمةِ الواحدةِ تفسيراً، أو نَقْلاً عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، أو عن عالمٍ من المسلمين، أو عن أديب، أو عن شاعر، أو شاردٍ أو كافر، فلا بُدَّ في الكلمة المنقولةِ من الإسنادِ الصحيح، لتأخُذَ حكمَها وموضعَها المرسوم.

وإليك خبراً آخرَ من «تاريخ مدينة دمشق» للمحدِّث المؤرِّخ الحافظِ ابن عساكر رحمه الله تعالى، في (ترجمة الإمام محمد بن شهاب الزهري)، في طبعتها المستقلة[1]، فقد ساق كلَّ هذه الأسطُرِ التالية ليَذكُرَ بعدَها أنَّ (كُنْيَةَ) محمد بن شهاب (أبو بكر)، قال:

«حدثنا أبو بكر يحيى بن إبراهيم، أخبرنا نعمةُ الله بن محمد، حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن أحمد بن سليمان، أخبرنا سفيان بن محمد بن سفيان، حدثني الحسن بن سفيان، حدثنا محمد بن علي، عن محمد بن إسحاق، قال: سمعتُ أبا عُمَر الضريرَ يقول: محمدُ بنُ شهاب: أبو بكر».

وهذا خبرٌ آخَرُ في تأكيد قيمةِ الإسنادِ والسماع، وأنَّ الثقة إذا حدَّثَ من كتابٍ ليس عليه سَمَاعُهُ ــ وإن كان قد تلقَّاه من شيخه ــ كان ذلك مَغْمَزاً وخَرْماً في شأنه.

قال الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[2]، في ترجمة الحافظ الثقة الثَّبْتِ الحُجَّةِ المتيقظِ الراويـةِ المعمَّر (أبي عُمَر محمد بن العباس الخَزَّاز المعروف

---

(١) ص ٣٧.

(٢) ٣: ١٢٢.

بابن حَيُّوْيَهْ) البغدادي، المولود سنة ٢٩٥، والمتوفى سنة ٣٨٢ ببغداد:

«حدَّثني الأزهريُّ قال: كان أبو عُمَر بن حَيُّوْيَهْ مكثراً ـ من الرواية ـ، وكان فيه تسامح، ربما أراد أن يَقرأ شيئاً، ولا يَقرُبُ أصلُه منه، فيَقرأَهُ من كتابِ أبي الحسن بن الرزَّاز، لثقتِهِ بذلك الكتاب، وإن لم يكن فيه سَمَاعُه، وكان مع ذلك ثقةً.

سمعتُ العتيقيَّ ذكَرَ ابنَ حَيُّوْيَهْ، فأثنَى عليه ثناء حسناً، وذكَرَه ذكراً جميلاً، وبالَغَ في ذلك، وقال: كان ثقةً صالحاً دَيِّناً ذا مُرُوءة». انتهى.

والشاهدُ في هذا الخبر أن هذا الحافظ الثقة الحجة المتيقظ...، لمَّا قرأ من كتابِ لثقةٍ ضابطٍ (لم يكن فيه سَمَاعُه)، عُدَّ متسامِحاً! وأُخِذَ ذلك عليه، واقتَضَى أن يُذكَرَ مَغْمَزاً في ترجمتِهِ وتاريخ حياتِهِ العلمية، وفي هذا دلالةٌ بالغةٌ على مَوقعِ الإسنادِ عند العلماءِ المتقدمين رحمهم الله تعالى.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى، في كتابه «الاعتصام»[1]، في الفصل الأول من (الباب الرابع): «جعلوا الإسنادَ من الدِّين، ولا يَعْنُون: (حَدَّثني فلان عن فلان) مُجرَّداً، بل يريدون ذلك لما تضمَّنَهُ من معرفةِ الرجالِ الذين يُحدَّثُ عنهم، حتى لا يُسنَدَ عن مجهولٍ ولا مجروحٍ ولا مُتَّهَم، إلاَّ عمن تَحصُلُ الثقةُ بروايته، لأنَّ رُوحَ المسألةِ أن يَغلِبَ على الظنِّ من غيرِ رِيبةٍ ـ أي شَكٍّ ـ أنَّ ذلك الحديثَ قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم، لنعتَمِدَ عليه في الشريعة، ونُسنِدَ إليه الأحكام». انتهى.

وقد عاب الإمامُ أبو منصور الأزهري الهَرَويُّ اللغوي، محمدُ بنُ أحمد المولود سنة ٢٨٢، والمتوفى سنة ٣٧٠ رحمه الله تعالى، على من أَلَّفَ الكتبَ في اللغة، وأسنَدَ فيها إلى العلماء من غير سماعٍ منهم، وإنما أَخَذَ من كتبهم

---

(١) ١: ٢٢٥.

وصُحُفِهم، وردَّ عليه وحذَّرَ من الأخذِ عنه، ووَصَفَهُ بأنه صَحَفيٌّ، وقال: «من كان رأسُ مالِهِ صُحُفاً فإنه يُصحِّفُ فيُكثِرُ! وذلك أنه يُخبِرُ عن كتبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟!... فقد أقرَّ أنه صَحَفيٌّ لا روايةَ له ولا مُشاهَدة، ودَلَّ تصحيفُهُ وخطؤُهُ على أنه لا معرفةَ له ولا حِفظ». انتهى. ويعني أنَّ هذا كافٍ لإهمالِ كتابِهِ، لفقدِ السماعِ والمشافهةِ للشيوخِ المعتمَدِين.

قال رحمه الله تعالى، في مقدمة كتابه «تهذيب اللغة»[1]، بعدَ أن ذَكَرَ (الأئمةَ الذين اعتمَد عليهم في جَمْع هذا الكتاب)، وترجمَ لهم، وساق أسانيدَهُ إليهم[2]، قال ما يلي:

«وإذْ فَرَغنا من ذكرِ الأثباتِ المتقِنين، والثقاتِ المبرِّزين من اللغويين، وتسميتِهم طبقةً طبقة، إعلاماً لمن غَبِيَ عليه مكانُهم من المعرفة، كي يعتمدوهم فيما يجدون لهم من المؤلَّفات المرويةِ عنهم، فلنذكر بعَقِبَ ذكرِهم: أقواماً اتَّسَمُوا بسِمَةِ المعرفة وعلم اللغة، وألَّفوا كتباً أودَعُوها الصحيحَ والسقيم، وحشَوْها بالمُزَالِ المُفْسَد، والمصحَّفِ المغيَّر، الذي لا يَتميَّزُ ما يَصِحُّ منه إلا عند النُّقَّابِ ـ هو العلامةُ البحَّاثةُ الفَطِنُ ـ المبرِّز، والعالمِ الفطِن، لنُحذِّر الأغمارَ اعتمادَ ما دوَّنوا، والاستنامةَ إلى ما ألَّفوا».

ثم قال[3]: «وممن ألَّف وجَمَعَ من الخراسانيين في عصرنا هذا، فصحَّفَ وغيَّر، وأزال العربيةَ عن وجوهها: رجلان، أحدُهما يُسمَّى: أحمد بن محمد البُشْتي، ويُعرَف بالخارْزَنْجِي ـ توفي سنة ٣٤٨ ـ، والآخَرُ يُكنَى أبا الأزهر البُخَاريَّ.

فأما البُشْتي فإنه ألَّف كتاباً سمَّاه «التكملة»، أومأ إلى أنه كمَّل بكتابه «كتابَ

---

(١) ١: ٢٨ و٣٢ ـ ٣٤.

(٢) من ص ٨ حتى ص ٢٢.

(٣) في ص ٣٢.

العين» المنسوبَ إلى الخليل بن أحمد. وأما البخاري فإنَّه سَمَّى كتابه «الحصائل»، وأعاره هذا الاسم لأنه قَصَد قَصْدَ تحصيل ما أغفله الخليل.

ونظرتُ في أول كتاب البُشْتي، فرأيتُه أثبَتَ في صدره الكتبَ المؤلَّفةَ التي استَخرج كتابَه منها، فعدَّدها وقال: منها للأصمعي . . . ». ــ وساقها الأزهري ثم قال ــ :

«قال أحمد بن محمد البُشْتي: استَخرجتُ ما وضعتُه في كتابي من هذه الكتب ، ثم قال: ولعلَّ بعضَ الناس يبتغي العنَتَ بتهجينه والقدحَ فيه، لأني أسندتُ ما فيه إلى هؤلاء العلماءِ من غير سماع.

قال: وإنما إخباري عنهم إخبارٌ من صُحُفهم، ولا يُزري ذلك على من عَرَف الغَثَّ من السَّمِين، وميَّز بين الصحيح والسقيم، وقد فعَلَ مثلَ ذلك أبو تُراب صاحبُ كتاب «الاعتقاب»، فإنه رَوَى عن الخليل بن أحمد، وأبي عَمْرو بن العلاء، والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة، وكذلك القُتَيبيُّ رَوَى عن سيبويه، والأصمعي، وأبي عَمْرو، وهو لم يَرَ منهم أحداً.

قلتُ أنا ــ القائل الأزهري ــ : قد اعترَف البُشْتي بأنه لا سماعَ له في شيء من هذه الكتب، وأنه نَقَل ما نَقَل إلى كتابه من صُحُفهم، واعتَلَّ بأنه لا يُزري ذلك بمن عَرَف الغَثَّ من السَّمين.

وليس كما قال! لأنه اعترَف بأنه صَحَفي، والصَّحَفي إذا كان رأسُ ماله صُحُفاً قرأها، فإنه يُصحِّف فيُكثِر، وذلك أنه يُخبِرُ عن كُتبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟ وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصُّحف التي لم تُضبَط بالنَّقط الصحيحِ ــ أي بالشَّكْل ــ ، ولم يَتولَّ تصحيحَها أهلُ المعرفة: لَسَقِيمةٌ لا يَعتمدُها إلا جاهل.

وأما قولُه: إنَّ غيرَه من المصنِّفين، رَوَوْا في كتبهم عمن لم يَسمعوا منه، مثلَ أبي تُراب، والقُتَيبي، فليس روايةُ هذين الرجلين عمن لم يَرياه حُجَّةً له، لأنهما

وإن كانا لم يَسمعا من كل من رَوَيا عنه، فقد سَمِعا من جماعةِ الثقاتِ المأمونين.

فأما أبو تراب فإنه شاهَدَ أبا سعيد الضَّريرَ سنين كثيرة، وسَمِعَ منه كتباً جَمَّة، ثم رحَلَ إلى هَرَاةَ فسَمِعَ من شِمْرٍ بعضَ كتبه. هذا سوى ما سَمِعَ من الأعراب الفصحاء لفظاً، وحَفِظه من أفواهِهم خِطاباً، فإذا ذكَرَ رجلاً لم يَرَه ولم يَسمع منه سُومِحَ فيه، وقيل: لعلَّه حَفِظَ ما رأى له في الكتب من جهة سماع ثبَتَ له، فصار قولُ من لم يَرَه تأييداً لما كان سَمِعَه من غيره، كما يَفعلُ علماءُ المحدِّثين، فإنهم إذا صحَّ لهم في الباب حديثٌ رواه لهم الثقاتُ عن الثقات، أثبتوه واعتمدوا عليه، ثم ألحقوا به ما يؤيده من الأخبار التي أخذوها إجازةً.

وأما القُتَيبي فإنه رجلٌ سَمِعَ من أبي حاتم السِّجْزِيِّ كتبَه، ومن الرِّيَاشي سَمِعَ فوائدَ جمَّة، وكانا من المعرفة والإتقان بحيث تُثْنَى بهما الخناصر ــ يقال: فلان تُثْنَى به الخَنَاصر أي تَبتدىءُ به عَدّاً إذا ذُكِرَ أشكالُه ــ ، وسَمِعَ من أبي سعيد الضرير، وسَمِعَ كتب أبي عُبَيد، وسَمِعَ من ابن أخي الأصمعي، وهما من الشُّهرةِ وذهابِ الصيتِ والتأليفِ الحَسَن، بحيث يُعْفَى لهما عن خَطِيئةِ غَلَط، ونَبْذِ زَلَّةٍ تقع في كتبهما، ولا يُلحَقُ بهما رجلٌ من أصحابِ الزوايا لا يُعرَفُ إلا بقَرْيتِه، ولا يُوثَقُ بصدقِهِ ومعرفتِه، ونقلِهِ الغريبَ الوحشيَّ من نسخةٍ إلى نسخة، ولعل النُّسَخَ التي نَقل عنها ما نَسَخ كانت سقيمة.

والذي ادَّعاه البُشْتي من تمييزِه بين الصحيح والسقيم، ومعرفتِه الغَثَّ من السَّمين: دعوى! وبعضُ ما قرأتُ من أول كتابه دلَّ على ضِدِّ دعواه، وأنا ذاكرٌ لك حروفاً صحَّفها، وحروفاً أخطأ في تفسيرها، من أوراقٍ يسيرة كنتُ تصفَّحتُها من كتابه، لأُثبِتَ عندك أنه مُبطِل في دعواه، متشبِّع بما لا يفي به». ثم ذكر الأزهري جملةً كبيرةً جداً من أغلاطِهِ وتصحيفاتِهِ لا داعي لنقلِها هنا، ثم قال بعدها[1]:

---

(١) ص ٤٠.

«وقد ذكرتُ لك هذه الأحرفَ التي أخطأ فيها، والتقطتُها من أوراقٍ قليلة، لتَستدلَّ بها على أن الرجل لم يَفِ بدعواه، وذلك أنه ادَّعى معرفةً وحفظاً يُميِّزُ بهما الغثَّ من السَّمين، والصحيحَ من السقيم، بعد اعترافه أنه استنبط كتابَهُ من صُحُفٍ قرأها، فقد أقرَّ أنه صَحَفيٌّ لا رواية له ولا مشاهدة! ودلَّ تصحيفُه وخطؤه على أنه لا معرفة له ولا حفظ.

فالواجبُ على طلبة هذا العلم ألا يَغترُّوا بما أُودَع كتابَه، فإنَّ فيه مناكيرَ جَمَّة، لو استَقْصَيتُ تَهذيبها اجتمَعَتْ منها دفاترُ كثيرة. والله يُعيذنا من أن نقولَ ما لا نعلمه، أو نَدَّعيَ ما لا نُحسِنُه، أو نتكثَّرَ بما لم نُؤْتَه، وفَّقنا الله للصواب، وأداءِ النُّصح فيما قصدناه، ولا حَرَمَنا ما أمَّلناه من الثواب.

وأما أبو الأزهر البُخَاري، الذي سَمَّى كتابَه «الحصائل»، فإني نظرتُ في كتابه الذي ألَّفه بخَطِّه، وتصفَّحتُه، فرأيتُه أقلَّ معرفةً من البُشْتي، وأكثَرَ تصحيفاً! ولا معنى لذكرِ ما غيَّر وأفسَد، لكثرتِه!». انتهى.

ومن أجلِ هذا الذي أشار إليه أبو منصور الأزهري، وهو الوقوعُ في التصحيف لمن أَخَذَ عن الكتب، ولم يَسمع من أفواهِ العلماء، ويُسند عنهم، قال بعضُهم في فضلِ الإسناد، يَذْكُرُ قوماً لا روايةَ لهم:

ومِن بُطُونِ كَرَارِيسٍ رِوَايَتُهمْ ... لو ناظَرُوا بَاقِلاً يوماً لَمَا غَلَبُوا
والعِلمُ إن فَاتَهُ إسنادُ مُسْنِدِهِ ... كالبَيْتِ ليس له سَقْفٌ ولا طُنُبُ[1]

وقال الحافظُ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي (علي بن الحسن)، المتوفى سنة ٥٧١ رحمه الله تعالى، كما في ترجمته في «الوفَيَات» لابن خَلِّكان[2]:

ألا إنَّ الحديثَ أجَلُّ عِلْمٍ، ... وأشْرَفُهُ: الأحاديثُ العَوَالي
وأنفَعُ كلِّ نوعٍ منه عندي ... وأحسَنُهُ: الفوائدُ والأَمَالي

---

(١) من «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ١٦٣

(٢) ٣: ٣١٠.

وإنك لن تَرى للعلمِ شيئاً ... يُحققُهُ كأفْوَاهِ الرِّجالِ
فكُنْ يا صَاحِ ذا حِرْصٍ عليهِ ... وخُذْهُ عن الرِّجالِ بلا مَلالِ
ولا تأخُذْهُ مِن صُحُفٍ فتُرمَى ... من التصحيفِ بالدَّاءِ العُضَالِ

وإليك هذا الخبرَ لتستزيدَ منه: المعرفةَ بقيمةِ الإسناد، وبمنزلةِ التلقي بالسَّنَدِ عن الشيوخ عند المتقدمين، وهو خبرٌ عُجَاب.

جاء في ترجمة الإمام الزمخشري (محمود بن عمر)، علَّامةِ العربية وشيخِها في عصره، المولود بخُوَارزم سنة ٤٦٧، والمتوفى بها سنة ٥٣٨ عن ٧١ سنة، أنه قصَدَ ـ للتحمُّل والرواية ـ الإمامَ أبا منصور الجَوَاليقي البغداديَّ (موهوبَ بنَ أحمد)، عالمَ الأدبِ واللغة، وأحَدَ مفاخِرِ بغداد في زمانه، المولودَ بها سنة ٤٦٦، والمتوفى بها سنة ٥٤٠ عن ٧٤ سنة رحمه الله تعالى.

قصَدَه ليَقرأ عليه، ويَتحمَّلَ منه، ويَستجيزَ الروايةَ عنه، إذْ لم يكن لدى الزمخشري على غزيرِ علمِهِ لقاءٌ للشيوخِ ولا روايةٌ بالإسناد، وكان ذلك في سنة ٥٣٣، أي قبلَ وفاةِ الزمخشري بخمسِ سنوات، وهو إذْ ذاك في السادسةِ والستين من العُمُر.

قال القاضي ابنُ خَلِّكان في كتابه «الوَفَيَات»[١]، في ترجمة الإمام أبي اليُمْن الكِنْدِي[٢]، (زيد بن الحَسَن) الأديبِ المُقرِىء النَّحْوِي البغدادي الدمشقي،

---

(١) ١: ١٩٦.

(٢) هكذا الصواب في كنيته: (أبو اليُمْن)، بضم الياء وسكون الميم بعدها. وقد وقع محرَّفاً تحريفاً غريباً! في المقدمة التي كتبها ثلاثة من الأفاضلِ أركانِ العلم بالعربية لكتاب «الحُجَّة في عِلَل القراءات السَّبْع» لأبي علي الفارسي، المطبوع بالقاهرة سنة ١٣٨٥، فقد كتبوه فيها وكرَّرُوه في ص ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ بلفظ (أبو اليمين) هكذا! بياءٍ قبلَ الميم وياءٍ بعدَها! وهو تحريفٌ فاحش عجيب! يُتعجَّبُ كيف سَرَى على المحقِّقين الثلاثة! مع رجوعِهم لترجمةِ أبي اليُمْن، وكيف سَرَى أيضاً على الحُجَّةِ المحقِّق مُراجِعِ الكتاب معهم! =

المعمَّر، المولودِ في بغداد سنة ٥٢٠، والمتوفى بدمشق سنة ٦١٣، عن ٩٣ سنة رحمه الله تعالى، قال:

«ونُقِلَ من خَطِّه أي خَطِّ أبي اليُمْن: كان الزمخشريُّ أعلمَ فضلاءِ العَجَمِ بالعربية في زمانه، وأكثَرَهم اكتساباً واطِّلاعاً على كتبها، وبه خُتِمَ فُضَلاؤهم، وكان متحقِّقاً بالاعتزال، قَدِمَ علينا بغدادَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وخمس مئة، ورأيتُه عند شيخنا أبي منصور الجَوَاليقي مَرَّتين قارئاً عليه بعضَ كتبِ اللغةِ من فَوَاتحِها، ومستجيزاً لها، لأنه لم يكن له ـ على ما عنده من العلم ـ لِقاءٌ ولا رواية، عَفَا الله عنه وعنَّا». انتهى[1].

وكان الزمخشري قبلَ هذا التاريخ بسنين طويلة، إماماً تُضرَبُ إليه أكبادُ الإبلِ إلى خُوارَزْم، وتُحَطُّ بفِنَائِهِ رِحَالُ الرِّجَال، وتُحدَى باسمِهِ مَطَايا الآمال، وما دَخَل بلداً إلا اجتمعوا عليه، وتتلمَذُوا له، واستفادوا منه، وكان يقال له: علاَّمَةُ الأدب، ونَسَّابَةُ العرب، فما نقَصَهُ وهو بهذه المكانةِ السامية، أن يَستزيد

= فاقتَضَى التنبيهَ إليه.

هذا، وقد وقع نحوُ هذا التحريف في «هَدْي الساري» للحافظ ابن حجر في طبعتيه: البولاقية ص ٤٨١ والمنيرية ٢: ١٩٥، في ترجمة البخاري في (ذكر سيرته وشمائله)، فجاء بلفظ (أبي اليمان الكِنْدي)، وصوابه أبو اليُمْن، بضم الياء كما جاء مشكولاً في النسخةِ المخطوطةِ المقروءة على الحافظ ابن حجر، وعليها خطُّه، المحفوظةِ في (مكتبة الرياض السعودية) في ص ٦٠٣ منها.

(١) ذَكَر هذا الخبرَ الوزيرُ جمالُ الدين القِفْطي، في كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة» ٣: ٢٧٠، في ترجمة الزمخشري. ووقع فيه هناك من تصرُّف محقِّق الكتاب وترجيحِهِ الخاطىء! ـ إذْ رَجَّح وأثبَتَ في نَصِّ الكتاب لفظةَ (قُلتُ) بدلاً من لفظةِ (قَالَ) التي جاءَتْ في الأصل ـ مَا جعَلَ الرائيَ والحاضِرَ والراوِيَ لهذا الخبرِ هو: القِفْطِيُّ مؤلِّفَ «إنباهِ الرواة»! في حين أنَّ الرائيَ والراوِيَ والمُشاهِدَ له هو: أبو اليُمْن الكِنْديُّ المذكور، لأن القِفْطيَّ وُلِدَ سنة ٥٦٨، أي بعدَ وفاةِ الزمخشري بثلاثين سنة، فكيف يَراهُ ويلتقي به وهو بعدُ لم يُولَد؟!.

لفضائلهِ شَرَفَ التلقي، بالرواية والإسناد، وما كَبُرَ عليه أن يَجلِسَ جِلْسَةَ الطالب المستفيد، ويستزيدَ بطريقِ التحمُّلِ والسَّماعِ المُسْنَدِ ما يَستزيد. وذاك شاهدٌ رفيعٌ من مثلِهِ بأنَّ التلقِّيَ بالإسنادِ وِسَامٌ عظيم.

قال الإمام ابنُ الجوزي رحمه الله تعالى، في فاتحة كتابه اللطيف: «الحثُّ على حفظِ العلم وذكرُ كبارِ الحُفَّاظ»[1]، مشيراً إلى مَزِيَّةٍ ما خُصَّتْ به هذه الأُمَّةُ المحمديةُ:

«أما بعدُ فإن الله عز وجل خَصَّ أُمَّتَنا بحفظِ القرآنِ والعِلم، وقد كان مَنْ قبلَنا يقرأون كتبَهم من الصُّحُف، ولا يَقدِرُون على الحفظ، فلما جاء عُزَيْرٌ فقرأ التوراة من حفظِهِ قالوا: هذا ابنُ الله.

فكيف نَقُومُ ــ نحن معشر المسلمين ــ بشُكْرِ مَنْ خَوَّلَنا أنَّ ابنَ سَبْعِ سنين مِنَّا يَقرأُ القرآنَ عن ظَهْرِ قلب.

ثم ليس في الأُمَم ممن يَنقُلُ عن نبيِّهِ أقوالَهُ وأفعالَهُ على وَجْهٍ يَحصُلُ به الثقةُ إلا نحن، فإنه يَروي الحديثَ مِنَّا خالِفٌ عن سالِف، ويَنظرُون في ثِقةِ الراوي إلى أن يَصِلَ الأمرُ إلى رسولِ الله. وسائرُ الأمم يَرْوُونَ ما يذكرونه عن صَحِيفةٍ، لا يُدرَى من كَتَبها، ولا يُعرَفُ من نَقلَها.

وهذه المِنحةُ العظيمةُ نفتقِرُ إلى حِفظها، وحِفظُها بدوامِ الدراسةِ ليَبقَى المحفوظُ، وقد كان خَلْقٌ كثيرٌ من سَلَفِنا يَحفظون الكثيرَ مِن الأمر ــ كذا، وصوابه: من العِلمِ ــ، فآل الأمرُ إلى أقوامٍ يَفِرُّون من الإعادةِ مَيْلاً إلى الكَسَل، فإذا احتاج أحدُهم إلى محفوظٍ لم يَقدِر عليه!»[2]. انتهى.

---

(١) ص ٢٣.

(٢) قال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٣٠: «قال مروانُ بنُ محمد: ثلاثةٌ ليس لصاحبِ الحديثِ عنها غِنى: الحِفظُ، والصدقُ، وصِحَّةُ الكُتُب، فإن أخطأَتْهُ واحدة وكانت فيه ثِنتانِ لم يَضرَّه: إن أخطأ الحفظَ، ورَجَعَ إلى صِدقٍ وصِحَّةِ كتبٍ لم يَضرَّه. وقال أيضاً: طالَ الإسنادُ وسيَرجِعُ الناسُ إلى الكُتُب». انتهى.

إنَّ علماءنا المتقدمين ــ رضي الله عنهم ــ نَقَلوا لنا هذا الدِّينَ وعلومَه بضبطٍ وإتقانٍ يضاهي ضبطَ الآلات المسجِّلةِ اليوم، وأَدَّوْا الأمانةَ العلميةَ لمن بعدهم خيرَ أداء، فرحماتُ الله عليهم ورضوانُه العظيم[1].

= وقد رَسَم الإمامُ ابنُ الجوزي طريقةَ إحكامِ الحِفظِ وإتقانِهِ في كتابه المذكور، فقال فيه ص ٣٥: «البابُ الرابع في بيان طَريقِ إحكامِ المحفوظ: الطريقُ في إحكامه: كثرةُ الإعادة، والناسُ يتفاوتون في ذلك، فمنهم من يَثْبُتُ معه المحفوظُ مع قلةِ التكرار، ومنهم من لا يَحفظُ إلا بعدَ التكرارِ الكثير.

فينبغي للإنسان أن يُعيد بعدَ الحفظ، ليَثبُتَ معه المحفوظ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تعاهَدُوا القرآنَ، فإنه أشَدُّ تَفَصِّياً من صُدُور الرجال من النَّعَم من عُقُلِها» ــ رواه البخاري ومسلم ــ .

وكان أبو إسحاق الشيرازي يُعيدُ الدرسَ مِئةَ مرَّة، وكان إلْكِيَا ــ الهَرَّاسِيَّ ــ يُعِيدُ سبعين مرَّة. وقال لنا الحَسَنُ بنُ أبي بكر النيسابوري الفقيهُ: لا يَحصُل الحِفظُ إلا حتى يُعادَ خمسين مرة. وَحَكَى لنا الحَسَنُ أن فقيهاً أعاد الدرسَ في بيتِهِ مِراراً كثيرة، فقالَتْ له عجوزٌ في بيتِهِ: قد واللّهِ حَفِظتُهُ أنا، فقال: أَعِيدِيهِ فأعادَتْهُ، فلما كان بعدَ أيام قال: يا عجوز، أَعِيدي ذلك الدرسَ، فقالت: ما أحفَظُهُ، قال: أنا أكرِّرُ هذا الحِفظَ لئلا يُصِيبَني ما أصابَكِ». انتهى.

وانظر طائفةً ممن كان على هذه الهِمَّةِ العلياء، من نُبَغاءِ العلماء، في كتابي «صَفَحات من صبر العلماء على شدائدِ العلم والتحصيل»، في الخبر ١٩٤ وما علَّقتُه عليه.

(١) هذا، ووقفتُ بعد فراغي من هذه الرسالة على مقالٍ ماتعٍ جامعٍ للعلامة الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي رئيس المجمع العلمي العراقي، بعنوان (الرِّوَايَةُ والأسانيدُ وأثرُهما في تطور الحركةِ الفكرية في صَدْرِ الإسلام)، نَشَرَهُ في مجلة المجمع العلمي العراقي، في المجلد ٣١ في العدد ١ عددِ صفر سنة ١٤٠٠ كانون الثاني ١٩٨٠، في ٢١ صفحة من ص ١١ ــ ٣٣، فأحيل القارىء الباحث إلى الوقوف عليه، ففيه لمحات طيبة في موضوع الإسناد والرواية.

هذا، ويَقِيَ عليَّ هنا أن أُنبِّه إلى أمرين اثنين هامَّين، أحدُهما حديثٌ موضوع! أورده بعض العلماء في بيان فضل (الإسناد) فلم يُصِب. والآخرُ تحريفٌ عجيب! وقع في كلمة الإمام عبد الله بن المبارك، التي صدَّرْتُها في أول الكلمات التي جاءت عن الأئمة في فضل (الإسناد)، فأردتُ كشفَ هذا التحريف، وتجلية الصواب فيه بالشواهد الناطقة.

ويتضمن كشفُ هذا التحريف ذكرَ تصحيفاتٍ متعددةٍ، وقعت في كلمة واحدة على وجوهٍ شتى، تصلحُ لدراسة تحول الكلمة عن وجهها شيئاً فشيئاً ـ عندما تحرف ـ ، حتى تصبحَ أبعد ما تكون عن أصلها وحقيقتها.

حديث موضوع في فضل الإسناد:

أما الحديث الموضوع! فهو ما جاء في «شرح المواهب اللدنية»[1]، لخاتمة المحدثين العلامة الزرقاني رحمه الله تعالى، وذلك قولُه فيها: «أخرج الحاكم وأبو نُعَيم وابنُ عساكر عن علي مرفوعاً: «إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بإسنادِه، فإن يكُ حقاً كنتم شركاءَ في الأجر، وإن يكُ باطلاً كان وِزْرُه عليه». وفيه شَرَفُ أصحاب الحديث، وردٌّ على من كَرِهَ كتابتَه من السَّلَف. والنهيُ عنه في خبرٍ آخَرَ: منسوخٌ أو مؤوَّل». انتهى كلام العلامة الزرقاني.

ونقَلَه عنه العلامةُ الشيخُ عبدُ الحي اللَّكْنَوِي في كتابه «الأجوبة الفاضلة»[2]، على الاعتمادِ والاستنادِ إليه، دون أي ترددٍ فيه! وسبَقَهما إلى نقلِهِ والاستدلالِ به على الإذنِ بكتابةِ الحديث شيخُ الإسلام سِرَاجُ الدين البُلْقِيني عُمَرُ بن رَسْلَان شيخُ الحافظ ابن حجر، في كتابه «محاسن الاصطلاح» المطبوع مع «مقدمة ابن الصلاح»[3]، فقال: «فَقد جاء عن علي مُسنَداً مرفوعاً: إذا كتبتم

---

(١) ٥: ٤٥٤.

(٢) ص ٢٦.

(٣) ص ٣١٠ في أوائل (النوعُ الخامسُ والعشرون في كتابةِ الحديث. . .).

الحديثَ فاكتبوه بسَنَدِه». انتهى. ونقَلَه عنه وتابعَهُ عليه مُتابعةً تامة الحافظُ البِقاعيُّ، في «النُّكَت الوفية بما في شرح الألفية» للعراقي[١]، ولم يَعْزُوَاهُ إلى مصدرٍ حديثيّ.

وهذا منهم رحمهم الله تعالى عجيب، فإنهم محدِّثون وناقدون بصيرون، فكيف غَفَلوا عنه وأقرُّوه في كتبهم؟ والظاهرُ أنهم نقلوه على المتابعةِ دون توجهٍ للكشف عنه، وهذا يقَعُ مِثلُه لكثيرٍ من كبار العلماء والأئمة. والحديثُ ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وقال شارحه العلامة المُناوي في «فيض القدير»[٢]: «قال الذهبي في الميزان: موضوع»[٣].

أما التحريف العجيبُ الذي وقع في كلمة الإمام عبد الله بن المبارك، فإليك بيانَه وكشفَه وشواهدَه العديدة، وهي على طولها وكثرتها: لطيفةٌ طريفة في

---

(١) في الورقة ٢٧٥ من المخطوط.

(٢) ١ : ٤٣٤.

(٣) قلت: قال الذهبي في «الميزان» ٤ : ٩٨، «مَسْعَدَةُ بن صَدَقَة، عن مالك، وعنه سعيدُ بنُ عَمْرٍو، قال الدارقطني: متروك. قلتُ: رَوَى عَنْهُ عَبَّادُ بنُ يعقوب الرَّوَاجِنيُّ، حدَّثنا سعيدُ بن عَمْرٍو، عن مَسْعَدَة بن صَدَقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيهِ، عن جدِّه، عن أبيهِ، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بإسنادِه، . . . هذا حديثٌ موضوع». انتهى.

وأقرَّه الحافظ ابن حجر في «اللسان» ٦ : ٢٢. ووقع فيهما: (رَوَى عن عَبَّادِ بنِ يعقوب الرَّوَاجِني). وهو تحريف عما أثبتُه، لأن العبارة هكذا تُفسِدُ الإسناد، فتَجعَلُ (عَبَّاداً) شيخَهُ، وتجعَلُ (سعيد بنَ عَمْرو) شيخَ شيخِه، ثم تجعلُهُ الراويَ عن (صدقة)! فلذا صححتها كما رأيت. ولم أجد الحديثَ في «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ولا في «الحِلية» المطبوعين، فالله أعلم.

ومن أجل معرفة موضع قولِ الذهبي هذا في «الميزان»، طالعتُ «الميزان» كلَّه في أقلَّ من عشرين يوماً، في أول أيام استزارتي من جامعة أم دُرْمَان في مدينة الخُرطُوم بالسودان، في ٨ من رجب حتى ٢٥ منه لعام ١٣٩٦.

مضمون أخبارها، تتضمنُ جانباً مهماً من تاريخ بعضِ حياة المحدِّثين والعلماء، وقُوَّة حفظِهم ومُباراتِهم به.

رَوَى مسلم في «مقدمة صحيحه»[١]، بسنده إلى «عَبْدانَ بن عثمان يقول: سمعتُ عبد الله بن المبارك يقول: الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء». ورَوَى هذه الكلمةَ أيضاً الترمذيُّ في كتابه «العِلَل الصغير» الملحق بآخر كتابه «الجامع»: «السنن»[٢]، وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، وابنُ حبان في «كتاب الضعفاء والمتروكين»[٤]، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدِّث الفاصِل»[٥]، والحاكمُ في «معرفة علوم الحديث»[٦]، وابنُ عبد البر في «التمهيد»[٧].

كما رواها الخطيبُ البغدادي في «شرف أصحاب الحديث»[٨]، و «الكفاية»[٩]، و «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[١٠]، وابن الصلاح في «علوم الحديث»[١١]، وابنُ تيمية في «منهاج السنة النبوية»[١٢]، وابنُ عبد الهادي في «الصارم المنكي»[١٣]، والذهبي في «تذكرة الحفاظ»[١٤]، في ترجمة (أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس)، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية»[١٥]، والسَّخاوي في «فتح المغيث»[١٦]، والسيوطي في «تدريب

(١) ١ : ٨٧ بشرح صحيح مسلم للنووي.
(٢) ١٣ : ٣٠٧ بشرح ابن العربي و ٤ : ٣٨٨ بشرح المباركفُوري من طبعة الهند.
(٣) ١/١ : ١٦.
(٤) ١ : ١٨.
(٥) ص ٢٠٩.
(٦) ص ٦.
(٧) ١ : ٥٦.
(٨) ص ٤١.
(٩) ص ٣٩٣.
(١٠) ٢ : ١٤٧.
(١١) ص ٢١٥.
(١٢) ٤ : ٩٦.
(١٣) ص ٢٦٨.
(١٤) ٤ : ١٠٥٤.
(١٥) ١ : ١٨٧.
(١٦) ص ٣٣٥.

الراوي»[1]، والزُّرقاني في «شرح المواهب اللدنية»[2].

وذكرها بعضُ هؤلاء الأئمة من غير سند، وأكثرُهم اقتصر على هذا القدر المذكور منها، وأتمَّها بعضُهم فذكرَها بلفظ «الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا قيل له: من حدَّثك؟ بَقِي!». أي بَقِيَ ساكتاً مُفْحَماً، أو بَقِيَ ساكتاً مَبْهُوْتاً منقطعاً عن الكلام[3].

---

(١) ص ٣٥٩.

(٢) ٥: ٤٥٣.

(٣) وهذا أسلوبٌ معروفُ الاستعمالِ في مُحاوَرَاتِ أهلِ القرنِ الثاني والثالثِ والرابع، يَحذِفون بقيَّةَ هذه الجملةِ للعلم بها، وأدَباً منهم في طيِّها، لأنها تكشِفُ عن ضَعْفِ المَقُولَةِ فيه أو نَقْده، فيطوونها للبُعدِ عن التصريح بما يُفيدُ الذمَّ أو النقصَ. وهذا خُلُقٌ كريمٌ رفيعٌ مُرَاعَىً عند السلف، بل ما يَزالُ يُراعَى عند بعضِ الناس إلى يومِنا هذا، فيقولُ الكلمةَ ويَطوِي ما وراءَها مما فيه الشَّينُ والعيبُ، فتُعلَمُ من غيرِ النطق بها. وهذه نُكتَةٌ غاليةٌ عَذْبَةٌ فَتَح الله بها.

ثم غاب هذا الأسلوبُ وغَمُضَ معناه في هذه الجملة، بتقادُمِ تَرْكِه، فلذا وقع في كلمةِ ابن المبارك هذه وأشباهِها التي جاء فيها: (فبَقِيَ) تحريفاتٌ كثيرة، لعدمِ استعمالِها في مُحادثاتِ الناس بعدَ تلك القرون.

ولحذفِ الكلمةِ المكروهةِ في مُحاوَرَاتِ العرب ـ كِيَاسَةً وأدَباً وترفُّعاً ورِفْقاً، واستغناءً بذكرِ ما قبلَها عنها ـ شواهدُ كثيرةٌ في كلامهم، بل في كلامِ الناسِ اليومَ من ذلك شيءٌ كثير.

١ ـ فمن شواهدِ حَذْفِها في كلامِ الصحابةِ الكرام، لرعايةِ ما أشرتُ: ما جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ٤ : ١٣٥ «عن محمد بن السائبِ بنِ بَرَكة، عن أُمِّهِ قالت: طُفتُ مع عائشة بالبيتِ في نسوةٍ من بني المغيرة، فذكَرْنَ حَسَّانَ بنَ ثابتٍ ووَقَعْنَ فيه، فقالت عائشةُ: ابنُ الفُرَيْعَةِ تَسُبُّونَهُ منذ الليلة! قُلْنَ: يا أمَّ المؤمنين، إنه ممَّنْ، قالت: أليس هو القائلَ: ـ أي في الرد على أبي سفيان قبلَ إسلامِهِ ـ :

هَجوتَ مُحَمَّداً وأَجبتُ عنه   وعندَ اللّهِ في ذاكَ الجَزَاءُ

فإنَّ أبِي ووَالِدَهُ وعِرْضِي   لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ منكم وِقَاءُ =

واللّهِ إني لأرجو أن يُدخِلَهُ اللّهُ الجنة». انتهى. أي بذَبِّهِ عن النبي صلى الله عليه وسلم بلِسَانِه. وقَوْلُهُنَّ: (إنَّهُ مِمَّنْ)، يَعْنِينَ أنه ممن خاضَ في خَبَرِ الإفك.

٢ ــ ومن الشواهد أيضاً ما جاء في «صحيح البخاري» ١ :٥٣٢، في كتاب الصلاة (باب نوم المرأة في المسجد): «عن عائشة رضي الله عنها أنَّ وَلِيدَةً كانت سوداءَ لحيٍّ من العرب، فأعتقوها فكانَتْ معَهُمْ، قالَتْ ــ أي الوليدةُ ــ : فخرجَتْ صَبِيَّةٌ لهم عليها وِشَاحٌ أحمَرُ من سُيُور، قالَتْ: فوضَعَتْهُ أو وَقَعَ منها. فمَرَّتْ به حُدَيَّاةٌ وهو مُلْقَىً، فحَسِبَتْهُ لَحْماً فخَطِفَتْهُ.

قالت: فالتَمَسُوه فلم يجدوه، قالت: فاتَّهموني به، قالت: فطَفِقُوا يُفَتِّشون حتى فتَّشُوا قُبُلَها ــ تعني الوليدةُ نفسَها ولكنها أسندت الكلام بلفظِ الغَيْبَةِ أدباً منها وخجلاً ــ ، قالت: واللّهِ إني لقائمةٌ معهم إذ مَرَّتْ الحُدَيَّاةُ فألقَتْهُ، قالَتْ: فوقع بينهم، قالت: فقلتُ: هذا الذي اتَّهمتوني بهِ زَعَمْتُم ، وأنا منه بَرِيئةٌ وهُو ذَا هُو.

قالت: فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلَمَتْ، قالت عائشة: فكان لها خِبَاءٌ في المسجد أو حِفْشٌ ــ بيتٌ ضيِّق صغيرٌ متواضع من بيوت الأعراب ــ ، قالت: فكانت تأتيني فتَحدَّثُ عندي، قالت: فلا تجلِسُ عندي مجلساً إلا قالت:

ويومَ الوِشَاحِ مِن تعاجِيبِ رَبِّنا   ألَا إنه من بَلْدَةِ الكُفْرِ أَنجاني

قالت عائشة: فقلتُ لها: ما شأنُك لا تقعدين مقعداً إلا قلتِ هذا؟ قالت: فحدَّثَتْني بهذا الحديث». انتهى. والشاهدُ أنها طَوَتْ من الذكرِ مفعولَ (زَعَمْتُم)، وهو (أني سرقتُهُ)، كراهة التصريح به ولمعرفته من السياق.

وقولُها: (من سُيُور) أي من سُيُورِ الجِلْد، وهي الخُيوطُ العريضةُ التي تُقَدُّ من الجلد.

وقولُها في البيت (أنجاني) روايةٌ أوردها البخاري هنا، وأورد روايةً ثانية: (نَجَّاني) بتشديد الجيم، في الجزء ٧ :١٤٨، في كتاب مناقب الأنصار (باب أيام الجاهلية). والوُشاحُ بكسر الواو ويجوزُ ضمُّها: خَيطانِ من لؤلؤ وجوهر، منظومانِ، يُخالَفُ بينهما، معطوفٌ أحدُهما على الآخر، ونَسِيجٌ عريضٌ من أديمٍ يُرصَّعُ بالجواهر، وتَشُدُّهُ المرأةُ بين عاتِقها وكَشْحِها. ومعذرةٌ من الإطالة ففي الحديث قصةٌ طريفة، ولذا أوردتُه بطوله.

ولفظُ (بَقِيَ) بصيغة الفعل الماضي، كما جاء في «العِلل الصغير» للترمذي، و «الضعفاء والمتروكين» لابن حبان، و «التمهيد» لابن عبد البر، و «الكفاية» للخطيب البغدادي، و «تذكرة الحفاظ» للذهبي. وكما رأيته في أكثر من نسخة مخطوطة موثوقة من «سُنن الترمذي».

ومنها: ثلاث نسخ في المكتبة الظاهرية بدمشق، إحداها كُتِبَتْ سنة ٥٤٠، وفي آخرها سماعات كثيرة جداً، وقد قُرِئتْ هذه النسخة على حافظ الدُّنيا أبي الحَجَّاج المِزِّي رحمه الله تعالى، ورقمُها في المكتبة الظاهرية (ح: ٥٢٨). والثانيةُ كُتبت سنة ١٠٩٩، ورقمها (ح: ٧٩٤)، والثالثةُ كُتبت سنة ١٢٠٢ ورقمها عامّ (٦٣٤٢).

والرابعةُ: نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، عليها شرحُ أبي الطيب السِّنْدي. وقد كُتِبَتْ كلمةُ (بَقِيَ) في جميع النسخ التي رأيتها بصيغة الفعل الماضي واضحةً جليّة، لا لَبْسَ فيها ولا احتمال.

ومع الأسف الشديد: قد تلوَّن التحريفُ فيها ألواناً شتى من النُّسَّاخ، وذلك لبُعدِ فهمهم عنها، لانقطاع استعمالها في الأزمان المتأخرة، فتخبَّط فيها النُّساخ، ثم تَبِعهم كثيرٌ غيرُهم من المصحِّحين والمحقِّقين، واستنكروا صِحةَ هذه الكلمة! لعدم وقوفهم على استعمالها ومعناها! والإنسانُ ــ كما قيل ــ عَدوٌّ ما جَهِل.

= ٣ ــ ومن الشواهد أيضاً قولُ الصحابي الجليل عبدِ الله بنِ مسعود رضي الله عنه، حين رَوَى الحديثَ المرفوعَ: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ»، قالَ بعدَهُ: «وما مِنَّا إلاَّ، ولكنَّ اللَّهَ يُذهِبُهُ بالتوكل». رواه أبو داود ٤ : ٢٣٠، في كتاب الطب (باب الطِّيَرَة)، والترمذي ٤ : ١٦٠، في كتاب السِّيَر (باب ما جاء في الطِّيَرة)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه ٢ : ١١٧ في الطب (باب من كان يُعجِبُهُ الفَأْل).

قال الإمام الخطابي: «قولُهُ: (وما مِنَّا إلا)، معناه: إلاّ مَنْ يَعتريهِ التطيُّرُ، ويَسبِقُ إلى قلبِهِ الكراهَةُ منه، فحُذِفَ اختصاراً للكلام، واعتماداً على فَهْمِ السامع».

وأذكُرُ هنا بعضَ العبارات التي حُرِّفتْ فيها هذه الكلمة، ليقف القارىء على وجوه التحريف فيها، ثم أسوقُ شواهدَ صحةِ استعمالها، ليتضح للقارىء في أيامنا هذه كيف كانت هذه الكلمة شائعةً متداولةً قبلَ أكثرَ من ألفِ سنة.

١ ــ رَوَى الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى في «التمهيد»[1]، من طريق الحسين بن الحسن المَرْوَزي، عن ابن المبارك، قال: «لولا الإسنادُ لقال كلُّ من شاء: ما شاء، ولكن إذا قيل له: عمن؟ بقي!». انتهى.

ولم يُوفَّق محقِّقا كتاب «التمهيد» لفهم العبارة، فعلَّقا عليها بقولهما: «كذا ورد في النُّسخِ التي بين أيدينا، ولعلَّ في الكلام بَتْراً؟ نشأ عن عدم تثبُّتِ الناسخين، لأن المعنى غيرُ ظاهر ما بقي التعبيرُ على حاله». انتهى تعليقُهما وتغليطُهما لصحة الكلمة التي وردت على الصحة في جميع النسخ التي بين يديهما! والتعبيرُ سليم قويم، لا شِيَةَ فيه، ولكن لما فاتهما الوقوفُ على أصل هذه الكلمة ومعنى استعمالها، غلَّطاها وقالا: ما قالا!

٢ ــ وعندما أورد الترمذيُّ الكلمة بتمامها في كتابه «العِلَل» الصغير آخِرَ كتابِهِ (الجامع)[2]، تردَّد شارحُهُ المباركفوري في «تحفة الأحوذي» في شرح معناها، فقال: «قولُه: (فإذا قيل له: من حدَّثك؟ بقي!) بفتح الموحدة وكسر القاف، كذا ضُبِطَ بالقلم في النسخة الأحمدية، وقال محشيه: أي سَكَت. قلتُ ــ القائل المباركفوري ــ: لم أجد في كتب اللغة: البقاءَ بمعنى السكوت، والظاهرُ عندي أن المراد بَقِيَ حيران، أو بَقِيَ ساكتاً. وفي بعض النسخ: يَقِي بفتح الياء التحتية، وكسر القاف، من وَقَى يَقِي، أي يَصُونُ نفسَه عن التحديث

---

(١) ١: ٥٦.

(٢) ٤: ٣٨٨.

بلا إسناد، قال في «القاموس»: وَقَاه وَقْياً ووَاقِيَةً: صانه». انتهى.

٣ ـ وجاء في «شرح عِلَل الترمذي» للحافظ ابن رجب الحنبلي[١]، من رواية الترمذي في «العِلَل»، من طريق «عَبْدَان، عن ابن المبارك. . . فإذا قيل له: من حدَّثك؟ نفى». انتهى. ومَرَّ عليه محقِّقُه على الإقرارِ والموافقةِ دون توقف![٢].

٤ ـ وجاء فيه أيضاً[٣] «وخرَّج البيهقي من طريق علي بن حُجْر، قال: قال ابن المبارك: لولا الإسنادُ لذهب الدِّينُ، ولقال امْرؤٌ ما شَاءَ أن يقولَ[٤]، ولكن إذا قلتَ: عمَّن؟ يبقى». انتهى. ومَرَّ عليه محقِّقُه أيضاً دون تردُّدٍ أو استشكال![٥].

٥ ـ وعندما وقف الأستاذ عزيز القادري محقق كتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن حبان[٦]، على هذه الكلمة: (بَقِي)، توقف فيها، وعلَّقَ عليها

---

(١) ص ٨٧ بتحقيق السيد صبحي السامَرَّائي.

(٢) وجاء في الكتاب نفسه ١ : ٥٦ بتحقيق الدكتور نور الدين عتر: (بَقِي)، وعلَّقَ عليه بقوله: (أي بقي حائراً أو ساكتاً. وفي بعض النسخ (يَقِي) أي يقي نفسَهُ من الكذب. انظر شفاءَ الغَلَل شرحَ العِلَلِ، آخِرَ تحفة الأحوذي ٤ :٣٨٨). انتهى. فتردَّدَ في صحة كلمة (بَقِي)، إذْ ذَكَر معها (يقي)، وفسَّرها أيضاً، والتفسيرُ فرعُ الصحة. و (يقي) تحريفٌ لا ريب فيه، والصواب (بَقِي).

(٣) ص ٨٨ بتحقيق السيد صبحي السامرائي.

(٤) وقع في هذه الجملة هناك تحريف! فجاءت (ولقالَ مَنْ شاءَ أن يقول). والصواب فيها كما أثبتُّهُ وكما جاء في طبعة الدكتور عتر وطبعة الدكتور همَّام.

(٥) وهكذا وقع في الكتاب نفسه: «شرح علل الترمذي» ١ : ٣٦٠ بتحقيق الدكتور همَّام سعيد. والصواب فيه: (بَقِي).

(٦) ١ :١٨ من طبعة حيدرآباد الدكن سنة ١٣٩٠.

في الحاشية بقوله: «كذا في نسخة ح ونسخة و، وعليه بين السطور حاشية (كذا). ». انتهى.

وسبَبُ هذا التوقف منه وممن وقف عليه قبله على هذه اللفظة في تينك النسختين: غموضُ معناها بالنسبة لمخاطباتِ الناس ومُكاتباتِهم في معهودهم.

٦ ـ وجاء في «مناقب الشافعي» لابن أبي حاتم الرازي[1]: «سمعتُ محمد بنَ عبد الله بن عبد الحكم: سمعتُ الشافعيَّ يقول: اجتمع مالك وأبو يوسف عند أمير المؤمنين ـ هارون الرشيد ـ، فتكلَّموا في الوُقُوفِ وما يُحَبِّسُهُ الناس.

فقال يعقوبُ ـ أبو يوسف ـ: هذا باطلٌ قال شُرَيحٌ: جاء محمدٌ ـ صلى الله عليه وسلم ـ بإطلاقِ الحُبُس، فقال مالك: إنما أَطلَق ما كانوا يُحَبِّسُونه لآلهتِهم من البَحِيرة والسَّائِبة، فأمَّا الوُقُوفُ فهذا وَقْفُ عمر رضي الله عنه، قد استأذن النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فقال ـ له ـ: حَبِّسْ أصْلَها، وسَبِّلْ ثَمَرتَها، وهذا وَقْفُ الزُّبَيْر، فأَعجَبَ الخليفةَ ذلك منه، ونَفَى يعقوب».

وعلَّق عليه شيخُنا عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى بقوله: «قولُهُ: (ونَفَى يعقوب) كذا بالأصل و«المناقب» ـ يَقصِد «مناقب الشافعي» للفخر الرازي ص ١٣ ـ ١٤ ـ، وفي «السنن الكبرى» للبيهقي ٦: ١٦٣ (وبقي)، وهو تصحيف». انتهى. وما حَكَم عليه بأنه تصحيفٌ هو الصوابُ، وما صَوَّبه هو تصحيف، كما تَرى!

٧ ـ وجاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض[2]، في ترجمة الإمام

(١) ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

(٢) ٣: ١٢١ من طبعة بيروت، و ٤: ٢٢٥ من طبعة المغرب.

ابن عبدوس (محمد بن إبراهيم بن عَبْدُوس القَيْرَواني) فقيهِ المالكية بعدَ شيخِهِ سُحنون، المولود سنة ٢٠٢، والمتوفى سنة ٢٦٠ رحمه الله تعالى[1]:

«ودَخَل محمد بن عَبْدُوس على سُحنون، وعنده ابنُه محمد، وأبـو داود ـ العطار أحمدُ بنُ موسى الأَزْدِي ـ، وعبدُ الله بن الطُّبْنَة[2]، وعبدُ الله بنُ

---

(١) من أغرب ما وقع للعلامة المؤرِّخ المحقِّق الزركلي رحمه الله تعالى، في كتابه الماتِع النَّفَّاع: «الأعلام» ٦:١٨٣، أنه قال في ترجمة (ابن عَبْدُوس) هذا: «ولد سنة ٢٠٢ وتوفي سنة ٢٦٠، فقيهٌ زاهد، من أكابر التابعين». انتهى.

وكيف يكون من أكابر التابعين من يُولَدُ بعد المتين؟! ولكنها الغفلـة التي لا يخلو عنها الإنسان! وإنما وقع له هذا الغلط، بسبب ما جاء في ترجمته عند من ترجموه: «قال أحمد بن زياد: ما أظنُّ كان في التابعين مِثلُه؟». قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»، في ترجمتِهِ عَقِبَ هذه الكلمة: «يعني في الفضل والزهد. وهذا غُلُوّ». انتهى.

(٢) وقع في «ترتيب المدارك» من طبعة بيروت: (عبد الله بن الطبية)، أي بتقديم الباء الموحدة على الياء! وعلَّق عليه محقِّقُه هنا تخليطاً وتخبيطاً! وأما تحقيقهُ لهذا الكتاب العظيم فيَستحقُّ عليه التعزير! وقد وقع في الطبعة التي حققها تحريفات وتصحيفات لا تعد! ثم نقصٌ وسَقْطٌ لتراجم عددها ٤١٠ فقط!! اكتفى بالإشارة إليها بقوله في حاشية الجزء ٣: ٢٧٥ بقوله: «لعل بالأصل نقصاً من الناسخ». وهذه التراجم الناقصة تراها في طبعة المغرب التامة في الجزء ٤: ٤٠٢ حتى ٥: ٢٥٣.

وجاء في طبعة المغرب: (عبد الله بن الطيبة)، أي بتقديم الياء المثناة على الباء الموحدة! وكلاهما تحريف! وصوابه كما في ترجمته بين أيدي المحققين لهذا الكتاب ٣: ١٢٧ و ٤: ٢٣١ (عبد الله بن الطُّبْنَة)، بضم الطاء ثم بسكون الباء الموحدة ثم نون ثم تاء مربوطة، وكما جاء في ترجمة ابنه: (حَمْدُون بن عبد الله بن الطُّبْنَة) ٥: ١٠٠ من طبعة المغرب.

ووقع نحو هذا التحريف في ترجمة (حمدون) في كتاب «علماء إفريقية» لمحمد بن الحارث الخُشَني ص ٢١٤، فاعرفه.

سَهْل القِبْرِيَاني(١)، وجماعةٌ من كبارِ أصحابِه، وقد أَلْقَى عليهم مسألةً، فبقي عليهم في الجواب(٢).

فقال: أَيْشٍ تتكلمون؟ فقال سحنون: أخبِرُوه، فأخبَرُوه، فقال: قال فيها بعضُ أصحابنا: كذا، وبعضُهم: كذا، وذَكَر الجوابَ والاختلاف. فقال سحنون: نعم، انظروا من يَدْرُس، وأنتم تركتم الدرس!».

٨ ــ وجاء في «أدب الإملاء والاستملاء» للإمام أبي سَعْد السمعاني(٣)، بسنده إلى «ضَمْرَةَ بنِ ربيعة الرَّمْلِي، عن عبدِ الله بنِ شَوْذَب، قال: مثَلُ الذي يَرْوِي عن عالمٍ واحد، كمثلِ رَجُلٍ له امرأةٌ ــ واحدة ــ إذا حاضَتْ نَقِيَ». كذا وقع فيه بالنون مشكولاً كلُّه، وصوابُهُ: (بَقِيَ) بالباء الموحدة من تحتُ لا غير.

٩ ــ وجاء في كتاب «الاستقامة» للإمام ابن تيمية(٤) قولُ أبي يزيد البِسْطامي رحمه الله تعالى: «عَمِلتُ في المجاهدةِ ثلاثين سنة، فما وجدتُ شيئاً أشدَّ عليَّ من العِلمِ ومتابعتِه، ولولا اختلافُ العلماء لتَفَتَّتُ، واختلافُ العلماء رحمةٌ إلا في تجريد التوحيد». انتهى.

---

(١) القِبْرِيَاني: بقاف مكسورة، ثم باء موحدة ساكنة، وراء مكسورة، بعدها ياء باثنتين من تحتها، وبعد الألف نون. كما ضبطه به القاضي عياض في صدر ترجمته في «ترتيب المدارك» ٤ : ١٩٢ من طبعة المغرب، و٣ : ٩٤ من طبعة بيروت. ومما يؤسف له أنه وقع في الطبعة المغربية المحققة! في ترجمة (محمد بن عبدوس) هكذا: (عبد الله بن الفريابي)!!

(٢) كذا وقع في الطبعتين من «ترتيب المدارك». والعبارةُ صحيحةٌ ويكونُ أصلُها: (فبَقِي كلُّهم في الجواب)، فحرَّفها بعضُ من قرأ الكتاب أو نَسَخَه ولم يَفهمها، والله تعالى أعلم.

(٣) ص ٥٤، وفي ص ١٢٦ من هذا الكتاب نفسِهِ المنشور باسم «المذهب التربوي عند السمعاني» بتحقيق الأستاذ شفيق محمد زيعور.

(٤) ١ : ٢٥١.

وقوله: (ولولا اختلافُ العلماء لتفتت) تحريفٌ عن (لبَقِيتُ) أي لبَقِيتُ في مَشَقَّةٍ وعذاب. وقد جاءت هذه الكلمة على الصحةِ والصوابِ في «الرسالة القُشَيْرِيَّة»[1]: (ولولا اختلاف العلماء لَبقِيتُ). وعلَّقَ المحقق الدكتور رشاد سالم على كتابِ «الاستقامة» بقوله: (لَتَفَتَّتُ، كذا في الأصل. وفي الرسالة القشيرية: لبقيتُ). انتهى. فبَقِيَ المحقِّقُ متردِّداً في صحةِ إحدى الكلمتين، والصواب: لبَقِيْتُ.

١٠ ـ وجاء في «منهاج السنة النبوية» للشيخ ابن تيمية[2]: «... لولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا يُسألُ عمن لقي»[3].

١١ ـ وجاء في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» لابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي[4]، «... ولكن إذا قيل: من حدَّثك نَفَى»[5].

---

(١) ١ :٨٨، بتحقيق الدكتور عبد الحليم محمود.

(٢) ٤ :٩٦ من طبعة بولاق.

(٣) هكذا وقعت العبارةُ في الطبعة البولاقية. ووقعَتْ هذه العبارةُ في الكتاب نفسِهِ، في طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، بتحقيق الدكتور رشاد سالم ٧: ٣٦٠، على وجهٍ آخر من التغيير والتصرُّف! فجاءت: (لولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا سُئِلَ: وَقَف وتحيَّر). وعلَّق عليه محققُهُ بقوله: (ن ـ أي في مخطوطةِ نور عثمانية ـ فإذا سُئِلَ عمن بقي. س ـ أي في مخطوطةِ جامعة الإمام الخامسة ـ فإذا سُئِلَ عمن لقي. ب ـ أي في النسخة المطبوعة البولاقية ـ فإذا يُسألُ عمن لقي). انتهى.

وهذا اضطرابٌ شديد فيه ألوانٌ من التحريف! ما عرفتُ اللفظَ المثبَتَ من أيِّ نسخة؟ ولم يُشر المحقق إلى شيء، فإن كان هو اختيارَهُ وأثبَتَهُ من عندِه فقد زاد الأمرَ بَلْبَلةً وسُوءاً، فالله أعلم.

(٤) ص ٢٦٨.

(٥) هكذا وقع في النسخة المطبوعة بالمطبعة الخيرية. وهكذا وقع أيضاً: (نَفَى)، في ص ٣٧٥ من طبعةِ دار الإفتاء بالرياض سنة ١٤٠٣، بتحقيق العلامة الفاضل المحقق الشيخ إسماعيل الأنصاري.

وكلُّهُ تحريفٌ عن لفظ (بقي). كما أنَّ كلمة (يسأل) في «منهاج السنة» تحريف عن (قِيلَ)، وهو مسبَّبٌ عن تحريفِ (بقي) لغموضِ معناها، فتحريفٌ جَرَّ تحريفاً!

والذي يبدو لنظر العبد الضعيف أن هذه الكلمة: (فبَقِيَ)، كانت تقال على نحو هذا الوجه: فَبَقِيَ ساكتاً لا يَنطِقُ بحرف، أو: فبَقِيَ واجماً لا يَنْبِسُ بكلمة. كما تَرى هذا الأسلوبَ كثيراً منتشراً في الأخبار، في كتب الأدب أو التارخ أو التراجم، وأقربُها مني الآن ما جاء في كتاب «أعلام النساء» لعمر كَحَّالة[1]، في خبر (محبوبة)، وذلك أن الخليفة المتوكل العباسي، «طلَبَ من الشاعر علي بن الجَهْم أن يقول شيئاً في إحدى جواريه، فبَدرَتْ محبوبةُ فقالت فيها شعراً من غير فكر ولا رَويَّة، وبَقِيَ علي بن الجهم واجماً لا يَنطِقُ بحرف». انتهى. والخبرُ هناك بتمامه منقولٌ عن «الأغاني» و «مروج الذهب».

فلما اشتهرت هذه الجملةُ وعُرِفَ المراد منها، صار لفظُ (فبَقِيَ) دالاًّ لسامعه على ما بعده، فطَوَوْا بقيةَ الجملة اكتفاءً بفهم المراد، كما يقع دائماً في مخاطبات الناس في كل عصر ومصر: أنهم يطوون من الذكر ما عُرِفَ، اختصاراً واكتفاءً، فحذفوا بقية الجملة للعلم بها، وأدباً منهم لأنها تكشِفُ عن ضعفِ المقولةِ فيه، كما تقدَّمَتْ الإشارةُ إليه[2]. ورحم الله تعالى إمامَ النحاة ابنَ مالك الجيَّاني الأندلسي، إذ قال في ألفيته: «الخلاصة»:

وحَذْفُ ما يُعلَمُ جائزٌ كما تقولُ: زيدٌ، بَعْدَ مَنْ عِندَكُما؟

وإليك بعد هذا طائفةً من نصوص العلماء القُدامى، تُؤنِسُك بهذا التعبير، وتُحدِّدُ لك معناه، وتُعرِّفُك بشيوعِهِ واستعمالِهِ في مُناطَقَاتِ علماء القرن الثاني حتى

---

(١) ٥: ٢٦.

(٢) في ص ٥٣.

أوائل القرنِ الخامس، مرتَّبةً بتسلسل أزمانِ قائلي تلك النصوص:

١ ــ رَوَى الحافظ الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآدابِ السامع»[١]، بسنده إلى «ابن شَوْذَب، عن مَطَرٍ ــ الورَّاق التابعي البصري المتوفى سنة ١٢٩ رحمه الله تعالى ــ قال: العِلْمُ أكثرُ من مَطَرِ السماء، ومَثَلُ الرَّجُلِ الذي يَروِي عن عالمٍ واحدٍ كرجلٍ له امرأةٌ واحدة، فإذا حاضَتْ بَقِي»[٢].

٢ ــ وروى الحافظُ البيهقيُّ في «مناقب الشافعي»[٣]، والحافظُ ابنُ عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء»، في (باب فصاحة الشافعي واتساعه في فنون العلم)[٤]، وذكرَ أيضاً القاضي عِيَاض في «ترتيب المدارك»[٥]، والحافظُ ابنُ حجر في «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس»[٦]: «عن المُزَنيِّ قال: قَدِمَ الشافعي، وكان بمصر ابنُ هشام صاحبُ «المغازي»، وكان عالِمَ مصر بالغريبِ والشعر، فقيل له: لو أتيتَ الشافعيَّ، فأَبَى أن يأتيه، فلما كان بعدَ ذلك قيل له: لو أتيتَه، فأتاه فذاكره أنسابَ الرجال.

فقال له الشافعيُّ بعد أن تذَاكرا طويلاً: دَعْ عنك أنسابَ الرجال، فإنها

---

(١) ٢: ٨٨ بتحقيق الدكتور محمود طحان، و٢: ١٤٧ بتحقيق الدكتور محمد رأفَتْ سعيد.

(٢) وقع في طبعة الأخ الفاضل الدكتور محمود طحان: (فإذا حاضَتْ هي)، وعلَّقَ عليه بقوله: «وهكذا جاء النصُّ في المخطوطةِ بدون جوابِ الشرط، وذلك للعلم به، وتقديرُ الجواب: حاضَ مَعَها حُكْماً». انتهى. وهذا كلُّه خطأ بُنِيَ على تحريفِ (بَقِيَ) إلى (هِيَ)، لغموضِ المعنى عند الناسخ، أو عند الشيخ الراوي للخبر! فأَوقَعَ المحقِّقَ في هذه الغلطة!

(٣) ١: ٤٨٨ و٢: ٤٢.

(٤) ص ٩٣.

(٥) ٣: ١٨٣.

(٦) ص ٦٠.

لا تذهَبُ عنا وعنك، وخُذْ بنا في أنساب النساء، فلما أخَذا فيها بَقِي ابنُ هشام! أي انقَطَع، فكان ابنُ هشام بعدَ ذلك يقول: ما ظننتُ أن الله عزَّ وجل خَلَقَ مثلَ هذا». انتهى. قال البيهقي في ختام الخبر في الموضع الأول: «أي انقطع». وقال ابن حجر: «يعني سَكَتَ».

٣ ــ وجاء في كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل بين الراوي والواعي»، للرامَهُرْمُزِي[1]: «حدَّثني عبدُ الله بنُ محمد بن أبان الخَيَّاط من أهل رامَهُرْمُز، ثنا القاسم بن نصر المُخَرِّمي، ثنا سليمان بن داود المِنْقَرِي، قال:

وجَّه المأمونُ عبدُ الله بنُ هارون، إلى محمد بن عبد الله الأنصاري ــ البصري المحدِّث قاضي البصرة، المولود سنة ١١٨، والمتوفى سنة ٢١٥ رحمه الله تعالى ــ خمسين ألفَ درهم، وأَمَرَهُ أن يَقسِمَها بين الفقهاء بالبصرة، فكان هلالُ بنُ مُسْلِم يَتكلَّمُ عن أصحابِه[2]، قال الأنصاري: وكنتُ أنا أتكلَّمُ عن أصحابي، فقال هلال: هي لي ولأصحابي، وقلتُ أنا: بل هي لي ولأصحابي، فاختلفنا.

فقلتُ لهلال: كيف تتشهَّدُ؟ فقال هلال: أوَمثلِي يُسألُ عن التشهد؟! قلتُ: إنما عليك الجواب، والجوابُ عن الواضح السَّهْلِ أولَى، فتشهَّدَ هلالٌ على حديثِ ابن مسعود، فقال له الأنصاري: من حدَّثك به؟ ومِن أين ثَبَتَ عندك؟ فبَقِيَ هِلالٌ، ولم يُجبه!

فقال الأنصاري: تُصلِّي في كل يوم وليلة خمسَ صلوات، وتُرَدِّدُ فيها هذا الكلام، وأنت لا تدري من رواه عن نبيِّك صلى الله عليه وسلم؟ قد باعَدَ اللّهُ بينك وبين الفقه! فقَسَمها الأنصاريُّ في أصحابه»[3].

---

(١) ص ٢١٠، وعن «المُحدِّثِ الفَاصِلِ» رواه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٥:٤٠٩، والذهبيُّ في «سِيَر أعلام النبلاء» ٩:٥٣٦، في ترجمة (محمد بن عبد الله الأنصاري البصري) المتوفى سنة ٢١٥ عن ٩٧ سنة.

(٢) سيأتي طَرَفٌ من ترجمته تعليقاً على آخر هذا الخبر.

(٣) قلتُ: هِلالُ بنِ مُسْلم هو هلالُ بنُ يحيى بن مُسْلِم البصري، أَخَذ الفقهَ عن

٤ ـ وجاء في «تاريخ الأمم والملوك» للإمام ابن جرير الطبري[١]، في حوادث سنة ٢١٨، في خبرِ مُحادثةِ العَتّابي للمأمون: «. . . ثم أخذوا في المُفاوَضَةِ والحديث، وغَمَز عليه ـ أي على العَتّابيِّ ـ إسحاقُ بنُ إبراهيم، فأقبَلَ لا يأخُذُ العتابيُّ في شيء إلا عارضَهُ إسحاقُ بأكثَرَ منه، فَبقِيَ متعجِّباً، ثم قال: يا أمير المؤمنين. . . ».

٥ ـ وجاء في الجزء المطبوع من «مسند يعقوب بن شيبة»، وهو قسم من (مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، جاء فيه[٢]، «حدثنا محمد، قال: حدثنا جَدِّي ـ هو يعقوب بن شيبة مؤلِّفُ المُسْنَد ـ، قال: سمعتُ عليَّ بنَ عبد الله ـ هو ابن المَدِيني ـ يقول: كنت عند سفيان ـ هو ابنُ عُيَينة ـ معي ابنُ ابنِ حمّادِ بنِ زيد، فحدَّثَ سفيانُ بحديث: عَمْرو ـ هو ابنُ دينار ـ، عن طاوسٍ في المواقيتِ، مُرسَل.

قال علي: فقلت له: حمّادُ بن زيد يقول: عن ابن عباس، ـ يعني يرويه عن طاوس عن ابن عباس ـ، فقال سفيان: أُحَرِّجُ عليك بأسماءِ الله لَمّا صَدَقْتَ: أنا أعلمُ بعَمْرٍو أو حمّادُ بنُ زيد؟ فبَقِيتُ! ثم قلتُ: أنت يا أبا محمد أعلَمُ بعَمْرٍو من حمّاد بن زيد، وابنُ ابنِهِ حاضرٌ، فلما قُمتُ قال لي ابنُ ابنِه: عَرَّضتَ جَدِّي حين قلتَ له: إنَّ حمّادَ بنَ زيد يقول: كذا وكذا». انتهى.

= أبي يوسف وزُفَرَ، وكان أحَدَ كبار فقهاءِ الحنفية في عصره، توفي سنة ٢٤٥ رحمه الله تعالى، وكان يلقَّب بهلالِ الرَّأْي لِسَعَةِ عِلمِهِ وكثرةِ فِقهِهِ وقوَّةِ رأيِهِ وأَخذِهِ بالقياس.

قال الذهبي في «الميزان» ٤: ٣١٧ «هلال. . . البصريُّ الحنفيُّ الفقيهُ»، وقال في «المشتَبِه» ص ٣٣١ «من أعيان الحنفية»، وفي «تبصير المنتَبِه» لابن حجر ٢: ٦٢٠ «فقيهُ البصرة»، فكيف لم يكن فقيهاً؟! ولكنَّ الدراهمَ أَطمَعَتْ بنفسها آخِذَها رحمه الله تعالى، فأصارها إليه وإلى أصحابه بفتوى منه، فهلاَّ قاسَمَهُ بها على الأقل. وقولُه لهلال: (قد باعَدَ اللهُ بينك وبين الفقه) يَدُلُّ على حنَقٍ في النفس!. وهل عدَمُ حضورِ العالم الجوابَ عن مسألةٍ مُباغِتةٍ ليست محَلَّ سؤال، يَنفي عنه العلم؟!

(١) ٨: ٦٦٣ من طبعة دار المعارف.

(٢) في ص ٣١.

وواضحٌ من قوله: فَبقِيتُ. أي أُفحِمتُ وبَقِيتُ ساكتاً، بدليل قولِهِ بعد: ثم قلتُ.

٦ ــ وجاء في «تَقْدِمَةِ الجرح والتعديل»[١]، وفي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي[٢]، في ترجمة (الإمام أحمد بن حنبل) رحمه الله تعالى، و «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي[٣]، «قال أحمد بن حنبل: مات هُشَيم وأنا ابنُ عشرين سنة، وأنا أحفَظُ ما سمعتُ منه، ولقد جاء إنسانٌ إلى بابِ ابن عُلَيّة، ومعه كتُبُ هُشَيم، فجعَلَ يُلقِيها عليَّ وأنا أقول: إسنادُ هذا كذا، فجاءَ المُعَيْطِيُّ وكان يحفظ، فقلت له: أجِبْهُ فيها، فبقي!». انتهى.

وجاء هذا الخبر في «الحِلية» لأبي نعيم[٤]، بلفظ (. . . فقلتُ له: أجِبْه فيها، فَسهَا) انتهى. ولفظُ (فَسهَا) تحريف عن (فبقي)، ولعلّه بتصرفٍ من الناسخ أو الطابع؟ إذ لم يَفهم معنى (فبقي)، فقدَّرها محرفةً عن (فَسهَا)، فَسهَا!

٧ ــ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[٥]، في ترجمة (أحمد بن حنبل)، وفي «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي[٦]، وفي «تاريخ الإسلام» للذهبي ــ مخطوط ــ من طريق ابن أبي حاتم، في ترجمة (أحمد بن حنبل): «قال إسحاق بن راهُوْيَه: كنتُ أجالسُ بالعراق أحمدَ بن حنبل، ويحيى بنَ مَعين، وأصحابَنا، فكنا نتذاكرُ الحديث من طريقٍ وطريقينِ وثلاثة، فيقول يحيى بنُ مَعِين من بينهم: وطريقَ كذا، فأقول: أليس قد صَحَّ هذا بإجماعٍ منا؟ فيقولون: نعم، فأقول: ما مُرادُه؟ ما تفسيرُه؟ ما فِقْهُهُ؟ فيَبْقَوْن

---

(١) ص ٢٩٥.
(٢) ١/١: ٦٨.
(٣) ص ٥٩.
(٤) ٩: ١٦٤.
(٥) ص ٢٩٣.
(٦) ص ٦٣.

كلُّهم! إلا أحمدَ بن حنبل»[1].

(١) قال عبد الفتاح: هذا النصُّ يُفيدنا بجَلاءٍ أن المعرفة التامة بعلم الحديث ــ ولو من أولئك الأئمةِ الكبار أركانِ علم الحديث في أزهى عصور العلم ــ لا تجعَلُ المحدِّثَ الحافظَ (فقيهاً مجتهداً)، إذ لو كان الاشتغالُ بالحديث يَجعلُ (الحافظَ): (فقيهاً مجتهداً)، لكان الحُفَّاظُ الذين لا يُحصىَ عَدَدُهم، والذين بَلَغ حفظُ كلِّ واحدٍ منهم للمتون والأسانيد، ما لا يحفظه أهلُ مصر من الأمصار اليوم: أولى بالاجتهاد، ولكنهم صانهم الله فما زعموه لأنفسهم.

بل إن سَيِّدَ الحُفَّاظِ الإمامَ (يحيى بنَ سعيد القطان) البصريَّ، إمامَ المحدِّثين، وشيخَ الجرح والتعديل: كان لا يَجتهدُ في استنباط الأحكام، بل يأخذُ بقولِ أبي حنيفة، كما في «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي ١: ٣٠٧، في ترجمة (وكيع بن الجراح). وفي «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ١٠: ٤٥٠ «قال أحمد بن سعيد القاضي: سمعت يحيى بن معين ــ تلميذ يحيى القطان ــ يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نَكْذِبُ اللّهَ، ما سَمِعْنا رأياً أحسَنَ من رأي أبي حنيفة، وقد أَخَذْنا بأكثر أقوالِه».

وكان إمامُ أهل الحفظ في عصره (وكيعُ بن الجراح) الكوفيُّ، محدِّثُ العراق، لا يجتهدُ أيضاً، ويُفتي برأي الإمام أبي حنيفة الكوفي، ففي «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي ١: ٣٠٧، و «تهذيب التهذيب» ١١: ١٢٦ ــ ١٢٧ «قال حُسَينُ بن حِبَّان، عن ابن مَعِين ــ تلميذِ وكيعٍ ــ: ما رأيتُ أفضلَ من وكيع، كان يَستقبلُ القِبلة، ويَحفظُ حديثَه، ويقومُ الليل، ويَسرُدُ الصومَ، ويُفتي بقولِ أبي حنيفة».

وكذلك هؤلاء الحفاظُ الأئمةُ الأجلَّة، الذين عناهم إسحاق بن راهويه في كلمتِهِ المذكورة، ومنهم يحيى بنُ معين، كانوا لا يجتهدون، وقد أَخبرَ عنهم أنهم كانوا يُفيضون في ذكرِ طُرُقِ الحديث الواحِدِ إفاضةً زائدة، فيقول لهم: ما مُرادُ الحديث؟ ما تفسيرُه؟ ما فِقهُه؟ فيَبْقَوْن كلُّهم إلا أحمدَ بن حنبل».

وهذا عُنوانُ دِينِهم وأماناتِهم وحَصَافتِهم، إذْ وَقَفوا عند ما يُحسنون، ولم يخوضوا فيما لا يُحسنون. وذلك لصعوبةِ الفقه الذي يَعتمد على الدراية، وعُمقِ الفهم للنصوص من الكتاب والسنة والآثار، وعلى معرفة التوفيقِ بينها، وعلى معرفةِ الناسخ والمنسوخ، وما أُجمِعَ =

. . . .

= عليه وما اختُلِفَ فيه، وعلى معرفةِ الجرح والتعديل، والترجيح بين الأدلة، ومعرفةِ لغة العرب ألفاظاً وبلاغة ونحواً ومجازاً وحقيقة . . .

ومن أجلِ هذا قال الإمام أحمد، لما سأله محمد بن يزيد المستملي، عن المحدِّث الحافظِ الكبير (عبد الرزّاق بن همّامٍ الصَّنْعاني) صاحبِ التصانيف، ومنها «المصنَّفُ» في أَحَدَ عشر مجلَّداً ضخماً، وشيخِ الإمام أحمد نفسِه، وشيخِ إسحاق بن راهويه، ويحيى بنِ معين، ومحمدِ بنِ يحيى الذهلي، أركانِ علم الحديث في ذلك العصر، وشيخِ أُمَمٍ سِواهُم، المتوفى سنة ٢١١ عن ٨٥ سنة: «أكان له فقه؟ فقال الإمام أحمد: ما أقلَّ الفِقهَ في أصحاب الحديث». كما في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١ : ٣٢٩، في ترجمة (محمد بن يزيد المستملي).

وقال الحافظ أبو عُمَر ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢ : ١٦٠، تعقيباً على قول الإمام أحمد: «من أين يَعرِفُ يحيى بنُ معين الشافعيَّ؟ هو لا يَعرف الشافعيَّ، ولا يَعرفُ ما يقولُ الشافعيُّ. قال أبو عمر: صَدَق أحمدُ بن حنبل رحمه الله، إنَّ ابنَ معين كان لا يَعرفُ ما يقول الشافعي.

وقد حُكي عن ابن معين أنه سئل عن مسألةٍ من التيمم فلم يعرفها.

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابنُ زهير، قال: سُئل يحيى بن معين وأنا حاضر عن رجل خيَّر امرأتَه فاختارت نفسَها؟ فقال: سَلْ عن هذا أهلَ العلم». وسيأتي شاهد آخر لعدم معرفته بالفقه في ٨.

هذا، ولا شك في يُسرِ الرواية بالنظرِ لمن توجَّه للحفظ والتحمُّل والأداء، وآتاه الله حافظةً واعية، فلهذا كان المتأهلون للرواية أكثَرَ جداً من المتأهلين للفقه والاجتهاد، رَوَى الحافظ الرامَهُرْمُزِي في كتابه «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» ص ٥٦٠، بسنده «عن أنس بن سيرين، قال: أتيتُ الكوفة، فرأيتُ فيها أربعةَ آلافٍ يَطلبون الحديث، وأربعَ مئةٍ قد فَقُهُوا». انتهى.

وفي هذا ما يَدلُّ على أنَّ وظيفة الفقيه شاقَّةٌ جداً، فلا يكثُرُ عددُه كثرةَ عددِ النقلة الرواة، وإذا كان مثلُ يحيى القطانِ، ووكيع بنِ الجراح، وعبدِ الرزاق، ويحيى بنِ معين، وأضرابِهم، لم يجرؤا أن يخوضوا في الاجتهاد والفقه، فما أجرأ المدَّعين للاجتهاد في عصرنا هذا؟! مع تجهيل السلف بلا حياءٍ ولا خَجَل! نعوذُ بالله من الخِذلان.

ونَقَل هذا النصَّ شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في مقدمته على «مسند الإمام أحمد» ١ : ٦٤، ووقع فيه: (فيقفون كلُّهم إلا . . .)، وهو تحريف عن (فَيَبْقَوْن)، ووقع محرفاً إلى (فيقفون) أيضاً في مخطوطة دار الكتب المصرية من «تقدمة الجرح والتعديل» المرموزِ لها في المطبوعة بحرف (م).

٨ ــ وجاء في «ذيل طبقات الحنابلة» للحافظ ابن رجب[١]، و «المنهج الأحمد» للعُلَيمي[٢]، في ترجمة (يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني): «قال فُوران[٣] ماتت امرأةٌ لبعض أهل العلم: فجاء يحيى بن مَعِين والدَّوْرَقي، فلم يَجِدوا امرأةً تَغسِلُها إلا امرأةً حائضاً، فجاء أحمدُ بن حنبل وهم جلوس، فقال ما شأنكم؟ فقال أهلُ المرأة: ليس نَجِدُ غاسِلةً إلا امرأةً حائضاً، فقال أحمد بن حنبل: أليس تَرْوُون عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يا عائشة ناوليني الخُمْرة، قالت: إني حائض، فقال: إنَّ حيضتَكِ ليستْ في يدِكِ». يجوزُ أن تَغسِلها، فَخجِلُوا وبَقُوا!».

٩ ــ وجاء في «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي[٤]، في ترجمة الإمام أبي عبد الله البخاري: «قال محمدُ بنُ أبي حاتم ورَّاقُ البخاري: قَدِمَ إلى بُخَارَى رجاءُ بنُ مُرَجَّى ــ الإمامُ الحافظُ الناقدُ المصنِّفُ ــ فصار إلى أبي عبد الله، فقال لأبي

---

(١) ١ : ١٣١.

(٢) ٢ : ٢٠٨.

(٣) فوران بضم الفاء بعدها واو، بعدها راء مهملة كما في غير كتاب، مثل «اختصار طبقات الحنابلة» للشمس النابلسي ص ١٤٠، و «المنهج الأحمد» للعليمي ١ : ١٣١، وكما هو معروف. وقد وقع في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١ : ١٩٥ في ترجمته محرفاً إلى (فوزان) بالزاي المعجمة، وهو تحريف. وفوران لقب، واسمه: عبد الله بن محمد بن المهاجر، ووقع في «البداية والنهاية» لابن كثير ١٠ : ٣٤١ محرَّفاً إلى (بوران)!

(٤) ١٢ : ٤١٣.

عبد الله: ما أعددتَ لقدومي حين بلغك؟ وفي أيِّ شيء نظرتَ؟ فقال: ما أَحْدَثْتُ نظراً، ولم أستعدَّ لذلك، فإن أحببتَ أن تسألَ عن شيء فافعل، فجعَلَ يناظره في أشياء، فبقِيَ رَجَاءٌ لا يَدْرِي أين هو».

١٠ ـ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[1]، «قال عبدُ الرحمن ـ هو ابنُ أبي حاتم ـ: قيل لأبي زُرْعَة ـ الرازي عُبَيدِ الله بن عبد الكريم ـ: بلَغَنا عنك أنك قلتَ: لم أرَ أحداً أحفَظَ من ابنِ أبي شيبة؟ فقال: نعم في الحِفظِ، ولكن في الحديث، كأنه لم يَحْمَدْه.

فقال: رَوَى مَرَّةً حديثَ حُذَيْفَة في الإزار، فقال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي مُعَلَّى، عن حُذَيفة.

فقلتُ له: إنما هو أبو إسحاق، عن مُسْلِم بن نُذَيْر، عن حُذَيْفَة، وذاك الذي ذكرتَ عن أبي إسحاق، عن أبي المُعَلَّى، عن حُذَيْفَةَ قالَ: «كنتُ ذَرِبَ اللسان...». فبَقِيَ. فقلت للورَّاقِ: أحضِرُوا «المسنَدَ»، فأَتَوْا بمُسْنَدِ حُذَيْفَة، فأصابه كما قلتُ».

١١ ـ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، في ترجمة والده (أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي)[2]، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي[3]: «قال عبدُ الرحمن ـ هو ابنُ أبي حاتم ـ: سمعتُ أبي يقول: كان محمد بن يزيد الأَسْفَاطِيُّ يحفظ التفسير، فقال لنا يوماً: ما تحفظون في قول الله عز وجلَّ: ﴿فَنَقَّبُوا فِي البِلادِ﴾؟[4]، فبَقِيَ أصحابُ الحديث ينظر بعضُهم إلى بعض! وفي «طبقات الشافعية»: فسكتوا، فقلتُ أنا:

---

(١) ص ٣٣٧.

(٢) ص ٣٥٧.

(٣) ٢ : ٢٠٩.

(٤) من سورة ق، الآية ٣٦.

حدثنا أبو صالـح ،عن معاوية بن صالـح ، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، في قوله عز وجل: ﴿فَنَقَّبُوا في البِلادِ﴾ قال: ضَرَبُوا في البلاد، فاستَحْسَن».

١٢ ـ وجاء في «مجالس العلماء» للزَّجَّاجي[١]: «أن أبا العباس المبرِّد، قال لأبي إسحاق الزَّجَّاج: فإن قيل لك: إذا قلتَ: شيءٌ أحسنَ زيداً، فقد أخبرتَ ولم تتعجَّب، فإذا وضعتَ (ما) في موضع (شيء)، فمن أين وقع التعجُّب؟ قال الزجّاجُ: فبَقِيتُ! ولم يكن عندي جواب».

١٣ ـ وجاء في «مناقب الشافعي» للبيهقي[٢]، في آخِرِ حكايةٍ أوردها البيهقي عن أبي القاسم الأنماطي: عثمان بن سعيد بن بشار، أحدِ أصحاب المُزَني رحمهما الله تعالى، جاء في آخرها قولُ أبي القاسم الأنماطي:

«فقلتُ له ـ أي لرئيسِ الجهمية الذي اجتمع معه ليناظره ـ : القرآنُ غيرُ مخلوق، وأدُلُّ عليه بكتاب الله تعالى، وسُنَّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماعِ أُمَّتِه، ومن حُجَج العُقولِ التي ركَّبها اللهُ في عباده، قال: فأوردتُ عليه ذلك، فَبَقِيَ متحيِّراً». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهنا قد صرَّح المتكلِّمُ بحالِ الذي (بَقِيَ)، فقال: (فبقي متحيِّراً).

١٤ ـ وجاء في «تاريخ بغداد» للخطيب[٣]، في ترجمة (الإمام أبي زُرْعَة الرازي): «. . . حدثنا صالحُ بن محمد الأَسَدي ـ هو صالحُ جَزَرَة ـ ، قال حدثني سَلَمةُ بن شَبِيب، حدثني الحسنُ بنُ محمد بنِ أَعْيَنَ، حدثنا زهير بن

---

(١) ص ١٦٦.

(٢) ١: ٤٦٧.

(٣) ١٠: ٣٢٨.

معاوية، قال حدَّثَتنا أمُّ عمرو بنتُ شِمْر، قالت: سمعتُ سُويدَ بنَ غَفَلَة يقرأُ ﴿وعِيْسٌ عِينٌ﴾، يُرِيدُ: ﴿حُورٌ عِينٌ﴾. قال صالح: ألقَيْتُ هذا على أبي زُرْعَة فبَقِيَ مُتعجِّباً، وقال: أنا أحفظُ في القراءات عَشَرَةَ آلافِ حديث، قلتُ: فتحفَظُ هذا؟ قال: لا».

١٥ ــ وجاء في «معرفة علوم الحديث» للحاكم[1]، في (النوعُ الثالثُ والثلاثون من علوم الحديث: مذاكَرَةُ الحديث)، وفي «تذكرة الحفاظ» للذهبي[2]، في ترجمة (أبي علي عبد الله بن محمد بن علي البلخي الحافظ): «قال الحاكم: سمعتُ أحمدَ بنَ الخضر الشافعي غيرَ مرة يقول: قَدِمَ علينا ــ نيسابور ــ أبو علي عبدُ الله بن محمد بن علي الحافظ البلخي حاجًّا، فعجَزَ أهلُ بلدنا عن مُذاكرتِهِ لحفظِه.

فاجتمع معه جعفر بن أحمد بن نصر الحافظ[3] ــ الحَصِيري النيسابوري ــ، فذاكره بأحاديث الحج، فكان عبدُ الله يَسرُدُها، فقال له جعفر: تحفظُ عن سليمان التَّيْمِي، عن أنس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبَّى بحَجٍّ وعُمْرَة؟ فبقي أبو علي[4]، فقال جعفر: حدَّثنا به يحيى بنُ حبيب بن عربي، حدثنا مُعْتَمِرُ بنُ سليمان، عن أبيه، عن أنس، فقَطَع المجلسَ بذلك».

---

(١) ص ١٤٢.

(٢) ٢: ٦٩٠.

(٣) وقع في تذكرة الحفاظ» ٢: ٦٩٠ (فاجتمع معه جعفر بن محمد بن نصر). وهو تحريف! صوابه: (جعفر بن أحمد بن نصر)، كما هو في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» نفسها ٢: ٧٠٢، وكما جاء في «معرفة علوم الحديث» المنقول عنه الخبر أعلاه.

(٤) وقع في «تذكرة الحفاظ»: (. . . فبهت). والظاهر أنه محرف عن (فبقي) الذي جاء في كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم، وهو المصدر الأصل لهذا الخبر أو أنه نقل بالمعنى. ووقع في نسختين من مخطوطات «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (فنفى)! كما نبه إليه محقق كتاب الحاكم في حاشيته. وصوابه: فبقي، كما علمت.

١٦ ــ وجاء في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي[١]، و «تذكرة الحفاظ» للذهبي[٢]، في ترجمة (أبي العباس أحمد بن عُقْدة)، وقد كان أحفَظَ مَنْ في عصرِهِ من الحُفّاظ، قال الخطيب: «قال أبو أحمد ــ هو الحاكمُ الكبير النيسابوري ــ قال لي أبو العباس بنُ عُقْدة: دخَلَ البَرْدِيجيُّ الكوفة، فزَعَمَ أنه أحفَظُ مني، فقلتُ: لا تُطَوِّل، تَتقَدَّمُ إلى دُكانِ وَرّاق، وتَضَعُ القَبّانَ، وتَزِنُ من الكتب ما شِئتَ، ثم تُلقَى علينا فَنَذْكُرُه، فبقي!». انتهى.

وتوقَّفَ المصححُ لكتابِ «تاريخ بغداد» في صِحّة هذه الكلمة! فعلَّقَ عليها بقوله: «هكذا في الأصلين من تاريخ بغداد». وتوقُّفُه إنما نشأ من عدم معرفتِهِ بصحةِ هذه الكلمةِ ومعناها!

١٧ ــ وجاء في «معرفة علوم الحديث» للحاكم[٣]، في (النوعُ الثالثُ والثلاثون: مُذاكَرةُ الحديث)، وفي «تذكرة الحفاظ» للذهبي[٤]، في ترجمة (الحافظ المُفِيدِ أبي حفص عُمَرَ البصري، تلميذِ ابن عُقْدة) ما يلي: «قال الحاكم، سمعتُ عُمَرَ بنَ حفص البصري يقول: دخلتُ الكوفة سنةً من السنين وأنا أُريدُ الحج، فالتقيتُ بأبي العباس بنِ عُقْدة، وبِتُّ عنده تلك الليلة.

فأخذ يُذاكِرُني بشيءٍ لا أهتدي إليه ــ قال الخطيب في «تاريخ بغداد»[٥]: وكان أبو العباس أحفَظَ من في عصرِنا للحديث ــ، فقلت: يا أبا العباس، أَيْشٍ عند أيوب السَّخْتِياني عن الحسن؟ فذكَرَ حديثين، فقلتُ: تحفَظُ: أيوبُ، عن الحسن، عن أبي بَرْزَة أن رجلاً أغلظَ لأبي بكر، فقال عُمَرُ: يا خليفةَ رسول الله، دَعْني فأضرِبَ عُنُقَه! فقال: مَهْ يا عمر، ما كانَتْ لأحَدٍ بعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَبَقِيَ! وكَبَّرتُ...».

١٨ ــ وجاء في «تذكرة الحفاظ» أيضاً[٦]، في ترجمة الحاكم أبي عبد الله

---

(١) ٥: ١٦.
(٢) ٣: ٨٤٠.
(٣) ص ١٤٢.
(٤) ٣: ٩٣٥.
(٥) ٥: ١٦.
(٦) ٣: ١٠٤١.

النيسابوري «قال الحافظُ خليلُ بنُ عبد الله: دخلتُ على الحاكم أبي عبد الله، ويُقرَأُ عليه في «فوائد العراقيين»: سُفيانُ الثوريّ، عن أبي سَلَمة، عن الزهري، عن سهل بن سعد: حديثُ الاستئذان ـ أي حديثُ إنما جُعِلَ الاستئذانُ من أجل البصر ـ، فقال: من أبو سَلَمة؟ قلت: هو المُغيرةُ بنُ مُسْلِم السَّرَّاج، قال: وكيف يَروِي المغيرةُ عن الزهري؟ فبَقِيتُ!

ثم قال: قد أمهلتُك أُسبوعاً، فتفكّرتُ ليلتي، فلمَّا وقعتُ ـ أي وَصَلتُ بتفكيري إلى أصحابِ الجزيرة ـ تذكَّرتُ محمدَ بنَ أبي حَفْصَة، فإذا كُنْيَتُهُ أبو سَلَمة، فلما أصبحتُ حضرتُ مجلسَهُ وقرأتُ عليه نحوَ مئةِ حديث، فقال لي: هل تذكَّرتَ فيما جَرَى؟ فقلتُ: نعم، هو محمدُ بنُ أبي حفصة، فتَعجَّبَ وأثنى عليَّ». انتهى.

فهذه ثمانيةَ عَشَرَ نصَّاً ـ والنصوصُ غيرُها كثيرٌ يراها الباحثُ المنقِّب في كتب التاريخ والتراجم والأدب وغيرها ـ تدُلُّ أوضحَ الدلالة على صحة كلمة ابن المبارك رحمه الله تعالى: «الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا قِيلَ له: مَنْ حَدَّثك؟ بَقِي!». أي أُفْحِمَ وبَقِيَ ساكتاً.

وإنما أُغفِلَتْ هذه الجملةُ في كثيرٍ من الكتب، عندَ نَقْلِ كلمةِ ابن المبارك على توالي العصور، لغموضِ المعنى المقصودِ منها شيئاً فشيئاً، بسبب قِلّةِ استعمالِ هذا التعبير، ولكنها من تمام المعنى المرادِ لابنِ المبارك، في بيانِ شأنِ أهميَّةِ الإسناد في الدين، والله تعالى أعلم. وهكذا يتبدى من هذه الشواهد أن بعض الألفاظ في العربية تعيش في قرون وتموت في قرون كشأن الأفكار وغيرها. والحمد لله على الختام.

* * *

يقول العبدُ الضعيف عبدُ الفتاح بنُ محمد أبو غُدَّة غفر الله له ولوالديه وللمسلمين: فَرَغتُ من إعادةِ النظرِ في هذه الرسالة: (الإسنادُ من الدِّين) في ضحى يوم الثلاثاء ١٣ من المحرَّم سنة ١٤١٠، في مدينة فانكوفر من كَنَدا. والحمدُ لله رب العالمين.

صَفْحَةٌ مُشْرِقَةٌ
مِنْ تَارِيخِ سَمَاعِ الحَدِيثِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ

بقلم

عبد الفتّاح أبو غُدّة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة :

الحمدُ للّهِ البَرِّ الجَوَاد[1]، الذي جَلَّتْ نِعَمُهُ عن الإحصاءِ والأَعداد، الهادي إلى سَبيلِ الرشاد، الموفِّقِ بكَرَمِهِ لِطُرُقِ السَّداد، المانِّ بالاعتناءِ بسُنَّةِ حَبيبِه وخليله، عبدِه ورسولِه، صلواتُ الله وسلامُهُ عليه وعلى مَنْ آمن به من العِبَاد.

المُخَصِّصِ سبحانه هذه الأُمَّةَ ــ زادها الله شرَفاً ــ بعلم الإسناد، الذي لم يَشركها فيه أحَدٌ من الأُمَم، على تكرُّرِ العُصورِ والآباد، الذي نَصَب لحفظِ هذه السُّنَّةِ المكرَّمةِ الشريفةِ المطهرة: خَوَاصَّ من الحُفَّاظِ النُّقَّاد، وجعَلَهم ذَابِّين عنها في جميع الأزمانِ والبلاد، باذِلين وُسْعَهم في تبيينِ الصحةِ من طُرُقِها والفَسَاد، خوفاً من الانتقاصِ منها والازدِيَاد، وحِفظاً لها على الأُمَّةِ ــ زادها الله شرَفاً ــ إلى يومِ التَّناد.

أحمَدُهُ أبلغَ حَمْدٍ على نِعَمِه، خصوصاً على نِعمةِ الإسلام وأنْ جَعَلنا من أُمَّةِ خيرِ الأوَّلِينَ والآخِرين، وأكرَمِ السابقِينَ واللاحقين، محمدٍ عَبْدِهِ ورَسُولِه، وحَبِيبِهِ وخليلِه، خاتَمِ النبيِّين، المكرَّمِ بتفضيل أُمَّتِه ــ زادها الله شرَفاً ــ على الأُمَمِ السابقِين، وبكونِ أصحابِهِ رضي الله عنهم خيرَ القُرونِ الكائنين، وبأنهم كلُّهم مقطوعٌ بعَدَالتِهم عند من يُعتَدُّ به من علماءِ المسلمين.

---

(١) هذه الخطبة مقتبسة مختصرة بحروفها من خطبة الإمام النووي رحمه الله تعالى لشرحه على «صحيح مسلم».

المخصوصِ بتوفُّرِ دواعي أُمَّتِه على حِفظِ شريعتِه وتدوينِها ونَقْلِها عن الحُفَّاظِ المُسْنِدِين، وأَخْذِها عن الحُذَّاقِ المُتْقِنِين، والاجتهادِ في تبيينِها للمُسْتَرْشِدين، والدُّؤُوبِ في تعليمِها احتساباً لرضا رَبِّ العالمين، والمُبالغةِ في الذَّبِّ عن مِنهاجِهِ بواضحِ الأدلةِ وقمعِ الملحدين والمبتدعين، صَلَوَاتُ الله وسَلَامُهُ عليه وعلى سائرِ النبيين، وآلِ كلٍّ وصَحَـابتِهم والتابعين، وسائرِ عِبَادِ الله الصَّالحين، ووفَّقَنا للاقتداءِ به في أقوالِهِ وأفعالِهِ وسائرِ أحوالِهِ مُخلِصين مستمرين دائبين.

وبعدُ، فيقول العبدُ الضعيف عبدُ الفتاح بن محمد أبو غُدَّة، فتح الله تعالى عليه، وغَفَر له ولمشايخه ولوالديه: هذه رسالة لطيفة طريفة، سميتُها: «صفحةٌ مشرِقةٌ من تاريخ سَمَاعِ الحديث عند المحدِّثين». أوردتُ فيها نَصَّاً من نصوص سَمَاعِ الحديثِ الشريفِ وتلقِّيه عن أئمتِهِ بالمُشافهةِ والإسناد، جاء ذلك النَّصُّ في آخر المجلَّد الثامن، من الكتاب الفَخْم الضَّخْم العظيم: «السُّنَن الكبرى» للإمام البيهقي[١]، رحمةُ الله تعالى عليه.

رواه عنه بالسَّنَدِ إليه الإمامُ الحافظُ تقيُّ الدين أبو عَمْرو بنُ الصلاح الشَّهْرَزُوري المَوْصِلي ثم الدمشقي، في دار الحديث الأشرفية بدمشق الشام سنة ٦٣٤، في مجالسَ بلغَتْ في المجلَّدِ الثامنِ فقط ٩٠ مجلساً[٢] وتحمَّلَهُ عن الحافظِ ابنِ الصلاح وسَمِعَهُ منه شيوخُ العلم والحديثِ وطُلَّابُه، في أدَقِّ صورةٍ وأضبطِ سماعٍ لتلك المجالس، التي كانت تُساقُ فيها روايةُ ذلك الكتاب الجليل، مع العَرْضِ والمُقابلةِ له على نسخةِ المؤلِّف الإمامِ البيهقي ونسخةِ الحافظِ ابنِ عساكر الدمشقي.

---

(١) وبَيْهَقُ: بلدة كبيرة من نواحي نيسابور، في بلاد روسيا الآن.

(٢) أما مجالسُ الكتابِ كلِّه في المجلَّداتِ العشرة فقد بلغَتْ ٧٥٧ مجلساً كما سيأتي بيانه تعليقاً في ص ١١٨.

وهي صُورةٌ رائعةٌ مُمتِعة، تُعرِّفنا بما كان عليه المحدِّثون الكبارُ من الضبطِ والإتقان، والعنايةِ البالغةِ والتجويد العجيب، لروايةِ الحديث بالسماعِ والإسناد، في مجالسهم وفي أخذِ الرواةِ عنهم، حتى في الكُتُبِ الكبار كهذا الكتاب الحافلِ العظيم «السنن الكبرى». وتُمَثِّلُ لنا في قِدَمِها من نحو ثماني مِئةِ سنة ما كأنَّا نشهدُهُ اليومَ في الوسائل الضابطة الدقيقة المصوِّرة كالتِّلْفَاز.

فهي صُورةٌ ــ غيرُ ناطقة ولا صَوْتيَّة ــ تُسجِّلُ تلك المجالسَ الحديثيَّة، وحالَ الشيخِ المحدِّث، وحالَ العلماءِ الطُّلَّابِ الحاضرين فيها: سَماعاً وتلقِّياً، وحُضوراً وغِياباً، ويَقَظةً ونَوْماً، وانتباهاً واشتغالاً، وتحدُّثاً ونسخاً، وفَوَاتاً واستكمالاً، كأنك تَشهدُهُم في مجالسِ التحديثِ والتسميع، ولكن يَنقُصُها تسجيلُ الصوتِ والكلام، فهي صورةٌ صافيةٌ واعية، لسماعٍ وتحمُّلٍ وأداءٍ وأمانةٍ علميةٍ بالغة، تميَّزَ بها آباؤنا وعلماؤنا المحدِّثون رضي الله عنهم، وتميَّزَ عنهم فيها أيضاً الحافظُ الإمامُ ابنُ الصلاح رضي الله عنه.

وقدَّمتُ لعَرْضِ هذه الصورةِ النفيسةِ بمَدْخَلٍ للموضوع، تضمَّنَ بعضَ النصوص من الأحاديثِ الشريفةِ الواردةِ في لزومِ الأخذِ بالسنة المطهرة، إلى جانب وجوب الأخذ بالقرآن الكريم، والمحذِّرَةِ من الإعراضِ عن السنة، والمُفيدةِ لجملةٍ من الأحكام الشرعية التي استقلَّتْ السُّنَّةُ وحدَها ببيانها وتشريعها.

وتعرَّضتُ بعدَ ذلك لذكر (الإسناد) وأهميته، وأنه لم يَقتصِرِ التزامُهُ على روايةِ الحديث النبوي الشريف، بل شَمِلَ روايةَ كلام الصحابة، وروايةَ كلام التابعين في إطار الشرع الحنيف، ودَخَلَ في سائر علوم الدين، حتى دخل في كل منقول من تفسير، أو فقه، أو لغة، أو أدب، أو تاريخ، أو شعر، أو نثر، بل دَخَلَ في نقلِ الحكاياتِ الواعظة والأخبارِ المسلِّية أو المضحكة والأقوالِ الحِكَمِيَّة، التي لا يترتَّبُ عليها شيء من الأحكام الشرعية.

ونبَّهتُ إلى ما يَتذرَّعُ به بعضُ المستشرقين ومقلِّدوهم من المسلمين، من الاستشهادِ بما يرويه الإمامُ ابن جرير أو أمثالُه من الأئمةِ الكبار إذ يَرْوونه بالسَّنَد، فيتخذ أولئك المفسدون من رِفعةِ مقام ابن جرير في العلم، مُسْتَنَداً إلى توهيمهم صِحةَ ما ينقلونه عنه من خبرٍ تالف أو حديثٍ زائف، وذكرتُ أن قيمةَ ما يرويه الإمامُ ابن جرير قيمةُ سَنَدِه، فإنه قد يَروي الصحيحَ والضعيفَ والمقبول والمردود، كشأن غيره من جمهرة المحدِّثين، للإطْلاعِ على ما جاء في الباب.

ثم أتبعتُ ذلك بكلمةِ تمهيدٍ أمامَ نصِّ «السَّماع»، أشرتُ فيها إلى عناية المحدثين بتلقي الحديثِ وروايتِهِ وتحمُّلِهِ وأدائِه، في كل كتاب صغير أو كبير، بحيث تتحقَّقُ الطمأنينةُ للواقفِ عليه في ضَبْطِ النقل، وذكرتُ أن المحدِّثين في هذه العناية على طبقات متصاعدة في ذواتهم، وفي مؤلَّفاتهم أو مرويَّاتهم، لما خَصَّ الله به كلَّ واحدٍ منهم من المزايا.

ثم تكلَّمتُ على كتاب «السُّنَن الكبرى» للإمام البيهقي وسَعَتِهِ في مجلداتِهِ العَشَرة، وألمعتُ إلى أهمِّ الأمور التي جاءت في السَّماع للمجلَّدِ الثامن من الحافظِ ابن الصلاح، مما تُعرِّفُنا بعنايتِهِ التي تميَّزَ بها فيما أَلَّفَهُ أو قُرِىءَ عليه، وذكرتُ أنَّ بعضَ كتبِ السُّنَّةِ المعتدِلَةِ الحجم، مثلِ الكتبِ السِّتَّةِ لَقِيَتْ من العناية وتكرارِ السَّماعِ والقراءةِ ما لم يَلْقه كتابٌ مؤلَّف، وأنَّ لمؤلفيها المحدِّثين خصيصةً كريمةً ومَنْقَبةً رفيعةً، وهي ذكرُ أسمائهم مع اسمِ النبي صلى الله عليه وسلم كلما رُوِي الحديثُ عنهم.

ثم أوردتُ بعدَ هذا ترجمةً موجزة للحافظ ابن الصلاح، زيادةً في معرفةِ مَقامِه العلمي، ثم أتبعتُها بإيرادِ نماذجَ كثيرة من صِيغةِ إثباتِ كل مجلس من مجالس السماع، ومعه ذكرُ عَدَدِهِ والتأكيدُ من الحافظ ابن الصلاح على العَرْضِ والمُقَابلةِ مع السماع فيه، ثم أوردتُ صُورةَ (السَّماع) مُرَقِّماً أسماءَ السامعين الذين بَلَغ عددُهم ٩٣ شيخاً، وترجمتُ لبعضهم ممن وَرَد اسمُه في مَدْخَلِ السماع وأوَّلِه، وضبطتُ من الأسماءِ ما استطعتُ ضبطَه.

وعلَّقتُ على بعض المواضع من السماع بإيجازٍ حيناً وبإسهابٍ حيناً آخر، استكمالاً لبيان المقام، وأَتبعتُ نَصَّ (السماع) بكلمةِ ختام بيَّنتُ فيها ما يُمكن أن يكون لدى ناظرِهِ وقارئِهِ من انطباعاتٍ رائقةٍ مُعجِبة مُدْهِشة، يَتحسَّسُ بها آثارَ خِدمةِ هؤلاء العلماءِ الأجلاءِ المحدِّثين الكبار لحديثِ النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ويَلْمَسُ عنايتَهم العجيبةَ بحفظِ السُّنَّةِ المُشرَّفةِ وضبطِها، ويتجلَّى له بيقينٍ ووضوحٍ وطُمَأْنِيْنَة ـ من ذلك السماعِ الذي قرأَهُ ـ صِدقُ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ﴾.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وُفِّقتُ إلى عَرْضِ هذا الجانب الهامِّ من خِدمةِ السنةِ المطهرة وعلومِها، ليَشهَدَ فيه الأبناءُ ما بَذَل فيه الآباء، فيعتزُّوا بميراثِ النبوَّةِ العظيم، ويَثِقُوا بعلومِهم بتقديرٍ وإكبارٍ واعتزاز، عن بصيرةٍ ومعرفةٍ وذَوَاق، فيكون ذلك مِهْمَازاً يَدفعُهم إلى النهوضِ بالسُّنَّةِ الشريفةِ وإلى العملِ بها، والله وليُّ المتقين. والحمدُ لله رب العالمين.

وكتبه

عبدالفتاح أبوغُدّة

في ٥ من جمادى الأولى سنة ١٤١٠ بالرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

صَفحَةٌ مُشرِقَةٌ
مِنْ تاريخ سَماعِ الحديث عِندَ المُحَدِّثين [١]

مَدْخَلٌ للموضوع:

الحمدُ للَّهِ رَبِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمد سيدِ الأنبياء والمرسلين، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

وبعدُ،

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحافِظُون﴾[٢].

وجاء عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ــ فيما رَوَى أبو داود، والترمذيُّ، وابنُ ماجَهْ، والدارمِيُّ، في «سُنَنِهم»[٣]، واللفظُ هنا لأبي داود، عن المِقدامِ بن

(١) كان أصلُ هذا الموضوع محاضرةً ألقيتُها على طلاب الدراسات العليا، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، في قاعة المحاضرات الكبرى بكلية الشريعة بالرياض، مساءَ يوم الاثنين ليلة الثلاثاء ١٣٩٩/٥/١٩.

(٢) من سورة الحِجْر، الآية ٩.

(٣) أبو داود في كتاب السُّنَّة من «سُنَنه»، في (بابٌ في لزوم السُّنَّة) ٤ : ٢٧٩، وفي كتاب الأطعمة، في (باب النهي عن أكلِ السِّبَاع) ٣ : ٤٨٦. والترمذيُّ في أبواب العلم، في (باب ما نُهِيَ عنه أن يقال عند حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ٤ : ١٤٥. وابنُ ماجَهْ في مقدمة «سننه»، في (باب تعظيمِ حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم =

مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ «ألا إني أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ مَعَه. ألا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ[١]، على أَرِيكَتِهِ[٢] يقولُ: عليكم بهذا القُرآن، فما وجدتُم فيه من حَلَالٍ فأَحِلُّوه، وما وجدتُم فيه من حَرَامٍ فحَرِّمُوه.

ألا لا يَحِلُّ لكم الحِمارُ الأَهْلِيُّ[٣]، ولا كُلُّ ذِي نَابٍ من السَّبُعِ[٤]، ولا كل

= والتغليظِ على مَنْ عارَضَهُ) ١ : ٦، والدارميُّ في (باب السنةُ قاضِيةٌ على الكتاب) ١ : ١١٧.

قال الترمذي: هذا حديثٌ غريب من هذا الوجه. انتهى. كذا في بعض نُسَخِ الترمذي، وفي بعضها: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب. وقال الحافظ المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٧ : ٩ «وأخرجه الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: حسَنٌ غريب من هذا الوجه. وحديثُ أبي داود أتمُّ من حديث الترمذي وابن ماجه».

(١) هذا كناية عن البلادةِ وسوءِ الفَهْمِ الناشيءِ عن الشِّبَعِ، أو عن الحَماقةِ اللازمةِ للتنعُّمِ والغُرُورِ بالمالِ والجاهِ عند بعض الناس.

(٢) هي: السَّرِيرُ المزيَّنُ بالحُلَل والأثواب. والمرادُ بهذا: أصحابُ الترفُّهِ والدَّعَةِ، الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلمَ من مَظَانِّه، فبَقُوا في الجهل، ولهذا تَصدُرُ عنهم هذه المقالةُ الشنيعة. يُحذِّرُ الرسولُ صلى الله عليه وسلم بهذا من ترك السُّنَنِ التي سَنَّها، مما ليس له في القرآن ذِكر، وذَكَر لهذا بعضَ الأمثلة مما شَرَعَه الله تعالى وليس مذكوراً في القرآن.

(٣) هذا بيانٌ لطَرَفٍ من قِسمِ الأحكام التي ثَبَتَتْ بالسنة، وليس لها ذكرٌ في القرآن، على سبيل التمثيل لا التحديد. قال في «لسان العرب» في (أهل): «في الحديث: نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن أكلِ لُحومِ الحُمُرِ الأهلية. هي الحمرُ التي تألَفُ البيوتَ ولها أصحاب، وهي مِثلُ الإنسِيةِّ ضِدُّ الوَحْشِيَّة. وكلُّ شيء من الدوابِّ وغيرها أَلِفَ المنازلَ: أَهْلِيٌّ، وكذلك قيل لِمَا أَلِفَ الناسَ والقُرَى: أَهْلِيٌّ، ولَمَا استَوْحَشَ: بَرِّيٌّ ووَحْشِيٌّ كالحِمارِ الوَحْشِيِّ». انتهى. والحِمارُ الأهليُّ يَحرُمُ أكلُه، لهذا الحديثِ، ولحديثِ أنسٍ. وفيه قولُهُ صلى الله عليه وسلم: «فإنَّها رِجْسٌ». رواه البخاري ٩ : ٦٥٤، في (باب لُحومِ الحُمُرِ الإنْسِيَّة). والحمار الوَحْشِيُّ حلالٌ أكلُهُ بالإجماع.

(٤) أي من السِّبَاع. وهي سِباعُ الوحوش كالأسَد والذئب والفهد والنمر وغيرها.

ذِي مِخْلَبٍ من الطَّيْرِ(١)، ولا لُقَطَةُ مُعَاهَدٍ(٢)، إلاَّ أن يَستغنِيَ عنها صاحبُها(٣)، ومَنْ نَزَلَ بقومٍ فعليهم أن يَقْرُوهُ(٤)، فإنْ لم يَقْرُوهُ فلَهُ أن يُعقِبَهم بمِثْلِ قِرَاهُ(٥).

أفاد هذا الحديثُ الشريفُ أنَّ ما أُوتِيَهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم من

---

(١) المِخْلَبُ هو ظُفُرُ ما يَصيدُ من الطير. ولكل طائر من الجوارح مِخْلَب كالصقر والشاهين والباز وغيرها من الطيور التي تَصِيد.

(٢) اللُّقَطَةُ: ما ضاع من شخصٍ بسقوطٍ أو غفلة. فإذا التَقَطها إنسانٌ فهي أمانَةٌ في يده تُردُّ لصاحبها إذا عُرِفَ، وإن لم يُعرَف تُرَد إلى بيتِ مالِ المسلمين، أو يُخرِجها لاقطُها بنيَّةِ الصدقةِ عن صاحبها، وهذا الحكمُ واحدٌ في لُقَطةِ المُسْلِم أو الذِّميِّ أو المعاهَد، وإنما خَصَّ بالذكر المعاهَد لأنَّ النفسَ ربما تتساهَلُ في لقطتِهِ لكونِهِ كافراً حَرْبياً.

والمُعاهِدُ بكسر الهاء اسمُ فاعل، وبفتح الهاء اسمُ مفعول، قال في «المصباح المنير» في (عهد): «العَهْدُ: الأمانُ والمَوْثِقُ والذِّمَّةُ، ومنه قيل للكافرِ الحربيِّ يَدخُلُ دارَ الإسلام بالأمانِ: مُعاهِد، بالبناءِ للفاعل، ومُعاهَد، بالبناء للمفعول، لأن الفعل من اثنين، فكلُّ واحدٍ يَفعلُ بصاحبه مِثْلَ ما يَفعلُهُ صاحبُهُ به، فكلُّ واحدٍ في المعنى فاعلٌ ومفعول، وهذا كما يقال: مكاتِب ومُكاتَب، ومُضارِب ومُضارَب، وما أشبه ذلك».

(٣) أي يتركَها لمن أخَذَها استغناءً عنها، أو كانت شيئاً حقيراً يُعلَمُ بأنَّ صاحبَهُ لا يَطلبه، فيجوزُ الانتفاعُ به..

(٤) بفتح الياء وضم الراء، أي يضيفوه، من قَرَيْتُ الضيفَ قِرىً بالكسرِ والقَصْرِ، إذا أحسنتَ إليه، وهذا القِرَى الواجبُ على المقيم للضيفِ النازل عليه، إنما هو في المضطر الذي لا يجد طعاماً ويَخافُ على نفسِهِ التلف. وهذا كان في بدء الإسلام حين كان المسافر يمر في طريقه بأحياء العرب، وليس هناك سُوقٌ يشتري منه الطعام، ولا معه زاد، فأوجَبَ عليهم ضيافتَهُ لئلا يَهلِك أو ينقطعَ في الطريق.

(٥) قوله: فلَهُ أن يُعْقِبَهم، بضم الياء وسكون العين وكسر القاف من الإعقاب، ويُروَى: يُعقِّبَهم، بضم الياء وفتح العين وكسر القاف المشدَّدة من التعقيب، أي يَسُوغ له أن يُجازِيَهم بأن يأخذ منهم عِوَضاً عما حَرَمُوه من القِرَى. وهذا في المضطر كما تقدم. ثم انتفى هذا الحكم بانتفاء الاضطرار، وذلك بتسهيل السبل ووجود المنازل والفنادق والمطاعم والمآكل لكل وارد وصادر.

القرآن هو من عند الله تعالى، كما أنَّ ما أُوتِيَهُ من السُّنَّةِ هو من عندِ الله تعالى أيضاً، وعلى مِثْلِيَّةِ القرآنِ الكريمِ في حفظِ الله تعالى له، وعلى مثليّتِهِ في شأن الحُجيَّةِ وتشريع الأحكام، وفي لزومِ اتّباعِهِ والعَمَلِ به، وإن كان القرآنُ يَمتازُ عن السنة بمزايا وخصائصَ كثيرة. وهذا الحديثُ من جملة الأدلةِ الكثيرة في الكتاب والسنة وأقوال السلف، الدَّالَّةِ على تأصيلِ السنة في التشريع[1]، وإذْ كان كذلك فيَدخُلُ حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم في تعهُّدِ الله سبحانه بالحفظِ له أيضاً، ذلك بأنه قال جَلَّ شأنه: ﴿إنَّا نحنُ نَزَّلْنا الذكرَ وإنَّا له لَحافِظُون﴾[2].

قال أستاذُنا المحقِّقُ الإمامُ، خاتمةُ شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، شيخُ الإسلام مصطفى صبري التُّوقَادي رحمه الله تعالى، في كتابه الفَذِّ العُجاب، الذي وُصِفَ حين صدورِهِ بأنه (كتابُ القَرْنِ الرابعَ عَشَر): «مَوقِفُ العقل والعِلم والعالَم من رَبِّ العالمين وعِبادِهِ المرسَلِين»[3]، ما يلي:

«وكونُ نبيِّنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم خاتمَ النبيين، يقتضي أن يكونَ جامعَ الفضائل ومتممَ مكارمِ الأخلاق، وأن تكون تلك الفضائلُ الجامعةُ والمكارمُ الشاملة مأثورةً عنه محفوظة، إذ لا يأتي بعدَهُ نبيٌّ آخَرُ يُتمُّها ويُصلحُ ما فَسَد منها، فيَلزمُ أن يكون نبيُّنا صلى الله عليه وسلم ممتازاً على أسلافِهِ الكرام، بجَمْعِ أسبابِ العَظَمةِ في نفسِه، وانتقالِ أنبائِهِ وأحاديثِهِ محفوظةً بحفظِ الله تعالى

---

(١) وحَبَّذا لو قامَ عالِمٌ مُدَقِّقٌ فجَمَع تلك الأحكامَ المستقِلَّ ثبوتُها بالسنة المطهرة مع نصوصِها، في كتاب، ليتجلَّى هذا الأمرُ الهامُّ عند من يجهله أو ينكره من الناس في هذا العصر! ولأستاذنا العلامة المحقق الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى، كتابُ «حُجِّيَّةُ السُّنَّة»، شَفَى وكَفَى وأربَى على الغاية في موضوع حُجيَّةِ السُّنَّة، فجزاه الله خيراً.

ومما ينبغي الوقوفُ عليه لبيان موقِع (السُّنَّةِ) من الكتابِ الكريم، وموقعِ (السُّنَّةِ) من حياةِ المسلم وسلوكِهِ في المجتمع: كتابُ «الإسلامُ على مُفْتَرَقِ الطُّرُق» للمفكِّر الإسلامي الكبير الأستاذ محمد أَسَد النِّمْسَوِي المهتدي، فانظر منه لِزاماً فصلَ (الحديثُ والسُّنَّة) وفصلَ (رُوحُ السُّنَّة) في ص ٨٧ ــ ١١٠، فإنه ــ والكتابُ نَفْسُهُ ــ فريدٌ في موضوعه.

(٢) من سورة الحِجْر، الآية ٩.

(٣) ٤: ٥٨.

إلى أُمَّتِهِ التي بُعِثَ إليها، وهي كافَّةُ الناسِ الموجودين فيما بين بعثتِهِ وقيامِ الساعة.

وليس في القرآن ذكرُ سيرتِهِ وسُنَّتِهِ ولو بقَدْرِ ما في الكتب المقدَّسَة القديمة، من أنباءِ الأنبياء الذين نَزَلَتْ عليهم تلك الكتب[1]، فلَزِمَ أن تكون سُنَّتُهُ محفوظةً بحفظٍ مستقلٍ كما حُفِظَ كتابُه، وقد كانت كذلك بفضلِ الله وبحَمْدِه، فالآن وفي كل زمانٍ من حقِّ الإسلام أن يُباهِيَ جميعَ الأديانِ بحفظِ كتابِهِ وسُنَّتِه.

ولئن دَخَلَتْ في الأحاديثِ موضوعاتٌ فما لَبِثَ علماءُ الحديث ونُقَّادُهُ أن تعقَّبوها، وتَعرَّفوها وميَّزُوها عن الصحيح الثابت، وليس في الذين أثاروا الشكَّ في السُّنَّةِ من المستشرقين ومُقلِّديهم من المسلمين العصريين، بحُجَّةِ وجودِ الأحاديثِ الموضوعة، أحَدٌ وَجَدَ حديثاً موضوعاً بتعقيبٍ وتدقيقٍ من عندِ نفسِه، غيرَ ما وجَدَهُ علماءُ الإسلام المتقدِّمون». انتهى.

وقال الإمامُ ابنُ حزم رحمه الله تعالى، في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»[2]: «قال الله عَزَّ وجل عن نبيِّهِ صلى الله عليه وسلم: ﴿وما يَنطِقُ عن الهَوَى. إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى﴾[3]، وقال تعالى آمِراً لِنبيِّهِ عليه الصلاة والسلام أن يقولَ: ﴿إنْ أَتَّبِعُ إلاَّ ما يُوْحَى إليَّ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾[5]، وقال تعالى: ﴿لِتُبيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهم﴾[6]. فصَحَّ أن كلامَ رسول الله صلى الله عليه وسلم كلُّهُ في الدِّينِ، وَحْيٌ من عند الله عَزَّ وجل، لا شك في ذلك.

---

(١) يريدُ شيخُنا أن (السيرة النبوية)، لم تُعرَض في القرآن كما عُرِضَتْ في السنَّة: شمولاً وتبييناً ذاتيةً وعامَّةً، نعم جاء في القرآن صُوَرٌ ـ في بعض المناسبات ـ تتصلُ في الجملة بالنبيِّ وتعامُلِ خصوم الدعوةِ والإسلامِ من المشركين واليهود والنصارى معه، وفي هذا أَلَّفَ الأستاذ محمد عِزَّة دَرْوَزَة كتابَهُ «سيرةُ الرسول ﷺ صُوَرٌ مقتَبَسةٌ من القرآن الكريم».

(٢) ١: ١٢١.

(٣) من سورة النجم، الآية ٣ و ٤.

(٤) من سورة الأحقاف، الآية ٩.

(٥) من سورة الحِجرْ، الآية ٩.

(٦) من سورة النَّحل، الآية ٤٤.

ولا خلاف بين أحدٍ من أهل اللغةِ والشريعة، في أنَّ كلَّ وَحْيٍ نَزَلَ من عند الله تعالى فهو ذِكرٌ مُنْزَل، فالوَحْيُ كلُّهُ محفوظٌ بحفظِ الله تعالى له بيقين، وكلُّ ما تكفَّلَ الله بحفظِهِ فمضمونٌ أن لا يَضِيعَ منه وأن لا يُحرَّفَ منه شيءٌ أبداً تحريفاً لا يأتي البيانُ ببُطلانِه، إذْ لو جاز غيرُ ذلك لكان كلامُ الله تعالى كَذِباً، وضَمَانُهُ خائِسَاً، وهذا لا يَخطُرُ ببالِ ذي مُسْكَةِ عَقْلٍ، فوجَبَ أنَّ الدِّينَ الذي أتَانا به محمدٌ صلى الله عليه وسلم محفوظٌ بتولِّي اللَّهِ تعالى حِفْظَه، مُبَلَّغٌ كما هو إلى كلِّ من طَلَبَهُ ممن يأتي، إلى انقضاءِ الدنيا، قال تعالى: ﴿لِأُنْذِرَكُمْ به ومَنْ بَلَغَ﴾[١].

فإذْ ذلك كذلك فبالضرورة ندري أنه لا سبيلَ ٱلبَتَّةَ إلى ضياع شيء قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدِّين، ولا سبيل ٱلبَتَّةَ إلى أن يَختلِط به باطلٌ موضوعٌ اختلاطاً لا يتميَّزُ عِندَ أحَدٍ من الناس بيقين، إذْ لو جاز ذلك لكان الذكرُ غيرَ محفوظ، ولكان قول الله تعالى: ﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحافِظُون﴾، كَذِباً ووَعْداً مُخْلَفاً، وهذا لا يقوله مسلم.

فإنَّ قال قائل: إنما عَنَى اللَّهُ تعالى بذلك القرآنَ وَحْدَه، فهو الذي ضَمِنَ الله تعالى حِفْظَه، لا سائرَ الوحي الذي ليس قرآناً، قلنا له: هذه دعوى مُجرَّدةٌ عن البرهان، وتخصيصٌ للذكر بلا دليل، والذكرُ اسمٌ واقع على كل ما أنزل الله على نبيِّه صلى الله عليه وسلم، من قرآنٍ أو من سُنَّةٍ وَحْيٍ يُبيِّنُ بها القرآن، وأيضاً فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنْزَلْنا إليكَ الذِّكْرَ لِتُبيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهم﴾[٢].

فصَحَّ أنه عليه الصلاة والسلام مأمورٌ ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مُجْمَلٌ كثيرٌ كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك، مما لا نعلمُ ما ألزَمَنا الله تعالى فيه

---

(١) من سورة الأنعام، الآية ١٩.

(٢) من سورة النحل، الآية ٤٤.

بلفظِه، لكن ببيانِ رسولِ الله صلى اللهَ عليه وسلم، فإذا كان بيانُهُ عليه السلام لذلك المجمَل غيرَ محفوظٍ ولا مضمونٍ سلامتُهُ مما ليس منه، فقد بَطَلَ الانتفاعُ بنَصِّ القرآن، فبطلَتْ أكثَرُ الشرائع المفتَرَضَةِ علينا فيه». انتهى.

فالحفظُ الذي ينسحب على كتاب الله وكلامِهِ: القرآنِ الكريم، ينسحب أيضاً على السنة المطهرةِ وحديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا واقعٌ ولا ريب، وإن أثار الأعداءُ: الشكوكَ والشبهاتِ حولَ السُّنَّةِ في كل عصر، فإنَّ الحقَّ له أعداءٌ لا يَفتأون عن حربه وإثارةِ الغُبار حوله في كل زمان ومكان ما استطاعوا. وحِفظُ السُّنَّة ــ التي جاءَتْ مفسِّرةً لكتاب الله تعالى، ومُوضِّحةً لأحكامِه، ومُتمِّمةً لبيانِ الشريعةِ المطهرة ــ كان بنَقْلِها بالإسنادِ وبالعدولِ الثقاتِ عن الثقات.

والإسنادُ هو قولُ المحدِّث: حدثنا فلان، قال حدثنا فلان، قال حدثنا فلان، عن فلان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. كقول الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى، في «صحيحه»[1]: «حدثنا محمدُ بنُ المُثَنَّى و ــ محمد ــ بنُ بَشَّار، قالا حدثنا محمدُ بنُ جعفر، قال حدثنا شُعبةُ، قال: سمعتُ قَتَادَةَ يُحدِّثُ عن أَنَسِ بنِ مالك[2]، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤْمِنُ أحدُكم حتى يُحبَّ لأخيه[3] أو قالَ ....

---

(١) في كتاب الإيمان، في الباب الذي عَنْوَنَهُ الإمامُ النوويُّ رحمه الله تعالى بقوله: (بابُ الدليل على أنَّ من خِصالِ الإيمان أن يُحِبَّ لأخيه المسلم ما يُحبُّ لنفسِهِ من الخير) ٢ : ١٦ بشرح النووي.

(٢) رجالُ هذا الإسناد من محمدِ بن المثنى وابنِ بشار حتى أنسِ بنِ مالك كلُّهم بصريون.

(٣) أي من الخير كما جاء في رواية الحافظ الإسماعيلي لهذا الحديث. قال الحافظ ابن حجر: «والخيرُ كلمةٌ جامعةٌ تَعُمُّ الطاعاتِ، والمباحاتِ، الدنيوية والأخروية، وتُخرِجُ =

لجارِهِ[١]: ما يُحِبُّ لنفسِه»[٢].

وكذلك الإسنادُ فيما ليس بحديثٍ نبوي، كأن يُنقَلَ كلامُ صحابي، كقولِ الإمام مالك رضي الله عنه في أوَّل «الموطأ»[٣]: من رواية يحيى بن يحيى الليثيِّ قالَ «حدَّثني مالك، عن نافع مولى عبدِ الله بن عمر، أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٤]، كَتَب إلى عُمَّالِهِ: إنَّ أهمَّ أمرِكم عندي الصلاة، فمن

= المنهيَّاتِ، لأنَّ اسمَ الخيرِ لا يتناولها. والمحبَّةُ إرادةُ ما يعتقده خيراً. قال النووي: المحبة الميلُ إلى ما يُوافقُ المحِبَّ وقد تكون بَحواسِّهِ كحُسنِ الصورة، أو بفعلِهِ إمَّا لذاته كالفضلِ والكمال، وإما لإحسانه كجَلْبِ نفعٍ أو دفعِ ضَرَر. انتهى ملخصاً. والمرادُ بالميل هنا: الاختياريُّ، دون الطبيعي والقَسْري». انتهى كلامُ الحافظ ابن حجر.

قال العلامة القسطلاني في «إرشاد الساري» ١:٩٦ «ويَحتمِلُ أن يكون قوله: (لأخيه)، شاملاً للذميّ أيضاً بأن يُحِبَّ له الإسلام». انتهى. وقال العلامة ابنُ حجر الهَيْتَمِي في «الفتح المبين بشرح الأربعين» ص ١٤٦ «الظاهرُ أن التعبير بالأخ هنا جَرَى على الغالب، لأنه ينبغي لكل مسلم أن يُحِبَّ للكافرِ الإسلامَ وما يَتفرَّعُ عليه من الكمالات».

(١) قال الإمام النووي: «هكذا هو في «صحيح مسلم»: (لأخيهِ أو لجارِهِ) على الشك. وكذا هو في «مسند عَبْدِ بن حُمَيد» على الشك، وهو في «البخاري» ١:٥٦، وغيره: (لأخيه) من غير شك. قال العلماء رحمهم الله: معناه لا يؤمنُ الإيمانَ التام، وإلا فأصلُ الإيمان يحصل لمن لم يكن بهذه الصفة». انتهى. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١:٥٧ «ونفيُ اسم الشيء ــ على معنى نفي الكمالِ عنه ــ مستفيضٌ في كلامهم، كقولهم: فلان ليس بإنسان».

(٢) أي من الخير، كما تقدم.

(٣) في (باب وُقُوتِ الصلاة) ١:٢٤ بشرح السيوطي، المسمى «تنوير الحوالك على موطأ مالك».

(٤) قال الحافظ السيوطي في «تنوير الحوالك» ١:٢٤ «هذا منقطع، فإن نافعاً لم يَلْقَ عمر».

حَفِظَها[١] وحافَظَ عليها[٢] حَفِظَ دِينَه، ومن ضَيَّعَها فهو لما سِواها أَضْيَعُ[٣]».

وكذلكَ الإسنادُ فيما يُنقَلُ من كلام التابعي، كما رَوَى الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»[٤]، عن التابعي الجليل محمد بن سِيْرِين البصري، الإمامِ المعروف المتوفى سنة ١١٠ رحمه الله تعالى، قال مسلم: «حَدَّثنا مَخْلَدُ بن حُسَين، عن هشام ــ بن حَسَّان القُرْدُوسِيِّ ــ، عن محمد بن سِيرين قال: إنَّ هذا العِلْمَ دِين، فانظروا عمن تأخذون دِينَكم».

وكما رَوَى الحافظ ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»[٥]، في (باب ذكر الدليلِ في أقاويلِ السلف على أنَّ الاختلافَ خطأٌ وصوابٌ)، عن التابعي الجليل مجاهد بن جَبْرٍ المكي، المتوفى سنة ١٠٤ رحمه الله تعالى، قال: «حدثنا عبد الرحمن بنُ يحيى، قال حدثنا علي بن محمد، قال حدثنا أحمد بن داود، قال حدثنا سُحْنون بنُ سعيد، قال حدثنا عبدُ الله بنُ وَهْب، قال سمعت سفيان ــ بنَ عيينة ــ يُحدِّثُ عن عبد الكريم ــ بنِ مالك الجَزَري ــ، عن

---

(١) أي أتى بها تامة في وضوئها وأوقاتها وما يتوقف على صحتها من شروطها وركوعها وسجودها وسائر أركانها.

(٢) أي سارَعَ إلى فعلها في وقتها وداوَمَ على ذلك.

(٣) قال العلامة الباجي في «المنتقى» شرح الموطأ ١: ١١ «أَضْيَعُ على مِثالِ (أَفْعَل) في المُفاضَلةِ من الرُّباعي، وهو قليل، واللغةُ المشهورةُ في ذلك: فهو لما سِوَاها أشدُّ تضييعاً، وحكى السِّيْرافيُّ عن سيبويه أنه يَرى جوازَ التعجبِ والمُفاضلةِ بلفظِ (أفعَلَ) في الرُّباعي، فيقال: ما أَيسَرَ زيداً، من اليسار. وما أَسرَفَهُ، من السَّرَف. وزيدٌ أَفْلَسُ من عَمْرو». انتهى. فمعنى قوله: «فهو لما سواها أضيع»: أنه إذا أضاع الصلاة التي هي ركنٌ من أركان الدينِ والإسلام، فهو لِسواها من المأموراتِ أسرَعُ إضاعة.

(٤) ١: ٨٤ بشرح النووي.

(٥) ٢: ١١٢ من طبعة دار الفكر بدمشق دون تاريخ.

مجاهدٍ أنه قال: ليس أحَدٌ بعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو يُؤخَذُ من قولِهِ ويُترَكُ[١].

وكما رَوَى الإمامُ عبدُ الله بنُ المبارك في كتاب «الزهد» له[٢]، عن التابعي الجليل بلال بن سعد الأشعري الدمشقي، شيخ أهلِ دمشق، وأَحَدِ الثقات الزهاد، والعلماء العُبَّاد، المتوفى بحدود سنة ١٢٠ رحمه الله تعالى، قال ابنُ المبارك: «أخبرنا الأوزاعيُّ، قال: سمعتُ بلالَ بنَ سَعْدٍ يقول: زاهدُكم راغب، ومجتهدُكم مُقَصِّر، وعالِمُكم جاهِل، وجاهِلُكم مُغْتَرّ».

وكما رَوَى الإمامُ مسلم أيضاً في مقدمة «صحيحه»[٣] عن تابعِ التابعين عبدِ الله بنِ المبارك المَرْوَزِي رحمه الله تعالى، قال مسلم: «حدَّثني محمدُ بنُ عَبْدِ الله بن قُهْزَاذَ من أهل مَرْو، قال سمعتُ عبدَانَ بنَ عثمان يقول: سمعتُ عبدَ الله بنَ المبارك يقول: الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء».

فهذه الأقوالُ المنقولة، كلُّ واحدٍ منها خَبَرٌ نُقِلَ بالسَّنَد أو الإسناد، كما نُقِلَ حديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالحديثُ الشريفُ نُقِلَ بالسند، لأنه أصلٌ من أصول الدين «ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثلَهُ معه»[٤]، وكذلك كلام الصحابة رضي الله عنهم نُقِلَ بالسند، لأنه فَهْمٌ للدين، وعَمَلٌ به، وتفسيرٌ له من أقربِ الناسِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعلمِهم بكلامِهِ وهَدْيِه.

وكذلك كلامُ التابعين وتابعي التابعين نُقِلَ بالسند، لأنهم أعرَفُ الناس بما كان عليه الصحابة الكرام رضوانُ الله عليهم، فكلُّ منقولٍ متوقِّفٌ قبولُهُ أو رَدُّه

---

(١) وهذه الكلمة مشهورة عن الإمام مالك، وهي لمجاهد بن جبر قبله.

(٢) ص ٦٠.

(٣) ١ : ٨٧.

(٤) هذا أولُ الحديثِ الذي تقدَّمَ تخريجُه في ص ٨٣.

من حيث النقلُ على السند، فإن صَحَّ السَّنَدُ ثبَتَ نقلُ الخبر، وإن لم يصح انتَفَى ثبوتُه، وبهذا المِسْبَار أو السِّبَار يُحاكَمُ كلُّ ما يُنقَل.

فلذا وجدنا عند العلماء المتقدمين: هذا (السَّنَدَ) يمْتَدُّ ويَتَّسِعُ ويَتصِلُ بكل عِلمٍ نُقِلَ إليهم، فما نُقِلَ من تفسيرٍ لآياتِ القرآن كان بسند، وما نُقِلَ من حديثٍ نبوي كان بسند، وما نُقِلَ من تفسيرٍ للحديث كان بسند أيضاً، وما نُقِلَ من أدبٍ، أو شعرٍ، أو نثرٍ، أو فقهٍ، أو تاريخٍ، أو لغةٍ: كان بسند أيضاً، بل أشدُّ من هذا: ما نُقِلَ من المُسَلِّيات أو المُضْحِكات كأخبار الحَمْقَى والمغفلين، أو أخبارِ الأذكياءِ والنابهين: نُقِلَ بسندٍ أيضاً.

فدُوْنَك مَثَلاً كُتُبَ الحافظِ أبي بكر الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، مِثلَ «أخبارُ الظِّرَاف والمتماجنين»، و«أخبارُ البخلاء»، و«التطفيلُ وحكاياتُ الطُّفَيْلِيِّين وأخبارُهم، ونوادرُ كلامِهم وأشعارُهم»، وكُتُبَ الإمام أبي الفرج بن الجوزي رحمه الله تعالى، مِثلَ «أخبارُ الحَمْقَى والمُغفَّلين»، و«أخبارُ الأذكياء»، و«الحثُّ على حِفْظِ العلم وذِكرُ كبارِ الحُفَّاظ»، وكثيراً أمثالَها لغيرهما، كلُّها نُقِلَتْ أخبارُها بالسند[1].

فترى المؤلِّفَ يَسُوقُ هناك سَنَداً طُولُهُ سطرانِ أو ثلاثةُ أسطُرٍ أو دُونَها، من أجلِ كلمةٍ واحدةٍ صغيرةٍ ذاتِ ثلاثةِ أحرف، صَدَرَتْ من متظرِّفٍ أو ماجِنٍ أو أبلَهَ أو أحمَقَ أو ذكيٍّ نابه، ليُثبِتَ بالسَّنَدِ أنها نُقِلَتْ عن قائلها، وقد يكونُ ذلك القائلُ المنقولةُ عنه تلك الكلمةُ مجنوناً، كما تراه في كتاب «عقلاء المجانين» لابن حبيب النيسابوري: أبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب، المتوفى سنة ٤٠٦ رحمه الله تعالى[2].

(١) وحُذِفَتْ الأسانيد في بعض الطبعات من هذه الكتب، اختصاراً من قِبَلِ الطابع.

(٢) وكتابه «عقلاء المجانين» مطبوع بدمشق سنة ١٩٢٤.

وقد ساق الحافظُ الخطيبُ البغدادي رحمه الله تعالى، في كتابه «التطفيلُ وحكاياتُ الطُّفَيْلِيِّين وأخبارُهم، ونوادرُ كلامِهم وأشعارُهم»[١]، في باب (ذكرُ ما يُسمَّى به الطُّفَيْلِيُّ في الجاهلية): الخبرَ التّالي بسندِهِ لتفسيرِ كلمةٍ واحدة فقط، قال:

«أخبرنا عليُّ بنُ أبي عليّ، حدثنا محمدُ بنُ عبد الرحيم المازني، أخبرنا ابنُ بُكَيْر، أخبرنا ابنُ قُتَيْبَة، قال: (الضَّيْفَنُ): الذي يَجِيءُ مع الضيفِ ولم يُدْعَ».

وقال فيه أيضاً[٢]، في (بابٌ في ذِكرِ من طَفَّلَ من الأكابرِ والأشرافِ وأهلِ العلم والأدب):

«أخبرنا الحسَنُ بن الحُسَين بن العباس النَّعَّالي، أخبرنا أبو الفرج عليُّ بن الحسين الأصبهاني، أخبَرَني أحمدُ بن عبد العزيز، حدَّثني الحسَنُ بن علي، حدَّثنا عليُّ بن سعيد الكِنْدِيّ، قال: سَمِعتُ أبا بكر بنَ عَيَّاش يقول: حدَّثني من رأى ذَا الرُّمَّةِ ـ الشاعِرَ المشهور ـ طُفَيْلِيّاً يأتي العُرُسَات»[٣]. انتهى.

وأمثالُ هـذين الخبرين ـ مما طال سَنَدُه وقَصُرَ مَتْنُهُ ـ كثيرٌ في الكتابِ

---

(١) ص ٦٥.

(٢) ص ٩٨.

(٣) العُرُساتُ: جَمْعُ عُرُس، وهو طعامُ الوليمةِ أي حفلة الزَّوَاج.

وقد تفنَّن العربُ وفرَّقوا في تسميةِ الطعام بحسب السَّبَب الداعي له، على اثنَيْ عَشَرَ اسماً، فقال بعضُ الفضلاء ناظِماً لها:

أَسَامِي الطَّعامِ اثنانِ مِن بعدِ عشرةٍ	سأسْرُدُها مقرونةً ببيانِ
وَليمةٌ١ عُرْسٍ ثم خُرْسٌ٢ وِلَادةٍ	عَقِيقةٌ٣ مولودٍ وَكِيرَةُ٤ باني
وَضِيْمةُ٥ ذي مَوْتٍ نَقِيعةُ٦ قادمٍ	عَذِيرةُ٧ أو إعذارُ يومِ خِتانِ
ومَأْدُبةٌ٨ الخُلَّانِ لا سَبَبٌ لها	حِذاقُ٩ صَغِيرٍ يومَ خَتْمِ قُرَانِ
وعاشِرُها في النظمِ تُحفةُ١٠ زائرٍ	قِرَى١١ الضيفِ، مع نُزْلٍ١٢ له بقِرانِ

المذكور وغيره. فانظر هذا الإمامَ الحافظَ الخطيبَ، كيف ساق من أجلِ نقلِ الكلمةِ الواحدةِ: السطرين والثلاثة، مع أن الخبر ليس فيه أمرٌ ولا نهيٌ تكليفي، ولا حلال ولا حرام شرعي، وإنما هو من حكايات الأسمار.

وقال الإمام ابن الجوزي في مقدمة كتابه المسمّى «اللُّقَط في حكايات الصالحين» ــ مخطوط ــ:

«وألَّفتُ في هذا الكتاب من عيون الحكايات ما يزيد على خمس مئة حكاية، وأحببتُ أن تكون مسندة، فقد أنبأنا عليُّ بنُ عُبَيْد الله، قال: سمعتُ عبدَ الله بن عطاء يقول: سمعت أبا القاسم عبدَ الله بنَ محمد بن سَلَمة يقول، سمعتُ أبا علي الحسَنَ بنَ أحمد يقول، سمعتُ أبا محمد أحمدَ بنَ محمد الأديبَ يقول، سمعتُ الأصمعيَّ يقول: الحِكايةُ كالثوبِ الوَشْيِ ــ أي المحسَّنِ المجمَّلِ بالألوانِ والنقوشِ والزخرفة ــ، والإسنادُ لها كالطِّراز ــ هو العَلَمُ للثوب يَزيدُهُ جمالاً وزينة ــ».

فالسَّنَدُ عند السلف مِعيارٌ ومِسْبارٌ للعلم المنقول قبولاً أو رداً، ولا يُقبَلُ علمٌ مروي إلا بسند، فهو شرطٌ مطلوب في كل علم يُنقَلُ لإثباتِهِ أو نفْيِه، وفي كل خبرٍ صغير أو كبير، طويلٍ أو قصير، وما القصدُ منه إلا تحقُّقُ الصدق في الخبر، وانتفاءُ الكذبِ عنه، وما يَتِمُّ هذا وذاك إلا بالسند.

وقد شبَّهوه بتشابِيْهَ متعددة، كلُّها تُعرِّفُ بأهميتِهِ وعِظَم موقعِه، قال سفيان الثوري: الإسنادُ سِلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يُقاتِل؟!

انتهى من «النكت الوفية بما في شرح الألفية» للحافظ البقاعي (مخطوط) من الورقة ٨٣، وقد شرحها بما يصلح أن يكون رسالة لطيفة مستقلة. وقال: «ومعنى قولِهِ: (لا سَبَبٌ لها) أنها غيرُ مقيدة بسبب دون سبب، لا بمعنى أنها مقيدة بنفي السبب، فهي أعمُّ الكل، أي (المأدُبَة) الاسمُ العامُّ لجميع الطعام المدعوِّ إليه، وهي بضمّ الدال وفتحها. وقال في «القاموس»: الوليمةُ طعامُ العُرْسِ، أو كلُّ طعام صُنِعَ لدَعْوةٍ وغيرِها. وأَوْلَمَ: صَنَعَها». انتهى كلامُ الحافظ البقاعي.

وقال عبد الله بن المبارك: مَثَلُ الذي يَطلُبُ أمْرَ دِينِه بلا إسناد، كمَثَل الذي يرتقي السطحَ بلا سُلَّم!

وقال الإمام الشافعي: مَثَلُ الذي يَطلُبُ الحديثَ بلا إسناد، كمثل حاطِبِ ليلٍ، يَحمِلُ حُزْمَةَ حَطَبٍ وفيه أفْعَى وهو لا يدري!

وبهذه المناسبة التي دَعَتْ إلى ذكرِ بعضِ أقوالِ الأئمة السالفين في أهمية شأن الإسناد، أُحِبُّ أن أُنبِّهَ إلى ذريعةٍ يَتذرَّعُ بها المشكِّكُون والمضلِّلُون من المستشرقين ومقلِّديهم من المسلمين وغيرِهم، وهي أنهم يَعْمِدون مثلاً إلى ما رواه الإمام ابنُ جرير الطبري أو غيرُه من المحدِّثين أو المؤرِّخين، الذين يسوقون ما يذكرونه في كتبهم بالسند، فيلتقطون منه أخباراً تالفة، أو أحاديثَ زائفة، ويتعلقون بها للتشكيك أو التضليل أو للتسفيه أو التشويه للمسلمين، ويقولون: رواه ابنُ جرير ــ مثلاً ــ، أو يقولون رواه ابنُ جريرٍ بسَنَدِهِ، مُضْفِين عليه من مَقام الإمام ابن جرير في العلم: صِفةَ الصحةِ والحُجَّةِ به.

وهذا تلبيس وتدليس منهم، لترويج ما يريدون رواجه، لمقاصدهم الفاسدة وعِدائهم للإسلام، فابنُ جرير وغيرُهُ من العلماء الذين يسوقون الأخبار والأحاديث بالسند، يوردون في الباب كلَّ ما وصل إليهم من صحيح أو ضعيف، أو مقبول أو مردود، لحفظِهِ من الضياع، ولإطلاعِ من بعدَهم عليه، أمانةً منهم ودقةً في استيفاءِ المعرفة، ويكتفون بإيرادِهِ بالسند الذي هو مِعيارُ صحةِ ذلك الخبر أو ضعفِهِ أو كذبِهِ واختلاقِهِ، ويَرَوْن هذا كافياً لبراءتهم من العُهدةِ فيما أوردوه وتركوا غربلتَهُ ونَخْلَهُ لمن وراءهم. وكان العَمَلُ والعِلمُ بالإسناد عندهم معروفاً متداولاً، شائعَ الدَّوَران في مجالسهم، مذكوراً دائماً على ألسنتهم وأقلامِهم، لا كُلْفَةَ فيه عليهم، على خلاف ما نحن عليه اليوم.

فالإمام ابنُ جرير ــ وأمثالُه ــ لا يُشَكُّ في أمانتِهِ ودِيانتِه، وعلمِهِ وإمامتِه، وجلالتُهُ وعظمتُهُ في النفوس تنمو على الزمن وتزداد رضي الله عنه، فإذا رَوَى خبراً

في «تفسيره»، أو خبراً في «تاريخه»، أو خبراً في تآليفِهِ الحديثيّة، بالسَّنَد، فلا يَعني بذلك الجزمَ بثبوتِ الخبر وصِحّته عنده، وقد سمعتُ شيخَنا الإمامَ الكوثري رحمه الله تعالى غيرَ مرة يقول: «قيمةُ ما يَروِيه ابنُ جرير قيمةُ سَنَدِه». يعني: لا يُضْفَى على ذلك الخبرِ الحُكمُ بالصحة، من جرّاءِ روايةِ الإمام ابنِ جرير له في كتبه، سواء في ذلك ما رواه في السيرة، أو التفسير، أو القراءات، أو الحديث، أو الفقه، أو التاريخ.

قلتُ: وهذه القاعدة التي صاغها شيخُنا الكوثري رحمه الله تعالى ببلاغةِ أسلوبِه، في شأنِ مرويَّات ابن جرير، لا يُقتَصَرُ فيها على مرويَّاتِ ابن جرير فقط، بل تُعمَّمُ وتُحكَّمُ في مرويَّاتِ أكبرِ الكبار وأصغرِ الصغار من العلماء، فلا يُقبَلُ الخبرُ من إمام كبير، ولم يَصحَّ سنَدُه، ولا يُرَدُّ الخبرُ من عالمٍ صغير، وقد صَحَّ سنَدُه.

ورحم الله تعالى الإمامَ الفقيهَ الجليل، والزاهدَ المجاهدَ الأصيل، والمحدِّث الناقدَ النبيل: عبدَ الله بنَ المبارك المَرْوَزيَّ، الذي أبلَغَ في تعبيره وأوْفَى وأجاد، حين قال: الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء: ما شاء.

* * *

وبعدُ فنحنُ الآن أمامَ عَشَرة مجلَّداتٍ كبارٍ ضِخام، هي كتاب «السُّنَنُ الكبرى» للإمام الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين علي النيسابوري البيهقي الشافعي، المولود سنة ٣٨٤، والمتوفى سنة ٤٥٨ رحمه الله تعالى ورضي عنه، وجزاه عن السنةِ والدينِ والفقهِ والإسلامِ خيرَ الجزاء[١].

---

(١) قلتُ: كتاب «السُّنَن الكبرى» للبيهقي أحدُ دواوين الإسلام، ومنزلتُهُ رفيعةُ القَدْرِ جداً، قال الحافظُ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٨: ١٩٣، في ترجمة الإمام ابن حزم: «قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ــ وكان أحَدَ المجتهدين ــ: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مِثْلَ (المحلَّى) لابن حزم، وكتابِ (المغني) للشيخ موفَّق الدين ــ ابنِ قُدامة الحنبلي ــ.

=

وهذه المجلَّداتُ العَشَرَة في هذه النسخةِ المطبوعة، رواها الإمام الحافظ التقي النقي المحدِّث الناقد البصير، تقيُّ الدين أبو عَمْرو عثمانُ بنُ صلاحِ الدين عَبدِ الرحمن بن عثمان، الشَّهْرَزُورِي الشُّرَخاني المَوْصِلي ثم الدمشقي الكُرْدِيُّ الشافعي، المولود سنة ٥٧٧، والمتوفى سنة ٦٤٣ رحمه الله تعالى ورضي عنه، بالإسناد إلى مؤلِّفها، فنَتَّخِذُ منها دَرْساً لصورةِ السَّمَاعِ الذي نُقِلَتْ به وكان عليه المحدِّثون، فإنها صورةٌ صادقةٌ جامعة، تستحق الدرسَ والاعتناء.



= قلتُ: ــ القائل الذهبي ــ : لقد صَدَق الشيخُ عز الدين، وثالثُها: (السُّنَنُ الكبرى) للبيهقي، ورابعُها: (التمهيدُ) لابن عبد البَرّ. فمن حَصَّل هذه الدواوين، وكان من أذكياءِ المُفْتِين، وأدمَنَ المطالعةَ فيها، فهو العالِمُ حقاً». انتهى.

قلت: وكتابُ ابن حزم سمّاه الحافظُ الذهبيُّ في ترجمته ١٨ : ١٩٤ باسم (المحلّى في شرح المُجَلّى بالحُجَج والآثار). وهي ترجمةٌ صحيحةٌ عَذْبة.

كلمةُ تمهيدٍ أمامَ نَصِّ «السَّماع»:

لقد جرَتْ سُنَّةُ المحدِّثين السَّلَف أن يتلقَّوْا الحديثَ عن شيوخهم سماعاً بالإسنادِ المتصل من شيوخهِم إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، ثم لمَّا أُلِّفَتْ الكتبُ وجُمِعَتْ فيها الأحاديثُ وتمادَى الزمنُ، أخذوا يتلقَّوْنَ كتبَ الحديث بالسَّنَدِ المتصلِ عن شيوخهِم إلى مؤلِّف ذلك الكتاب، ويكونُ لصاحبِ الكتاب ــ طبعاً ــ أسانيدُ من طريقِ شيوخِهِ أيضاً تَصِلُهُ بالنبي صلى الله عليه وسلم، فَيَتِمُّ لهم اتصالُ السَّنَدِ بالنبي صلى الله عليه وسلم على هذا المِنوال.

وهذه السُّنَّةُ أو الطريقةُ في تلقِّي الحديثِ الشريفِ وكُتُبِهِ بالسَّنَد، لا تكادُ تتخلَّفُ عن كتابٍ من كتبِ السُّنَّة المطهرة، صَغُرَ ذلك الكتابُ فجاء في صَفَحاتٍ معدودة، أو كَبُرَ فجاء في مجلَّداتٍ ضِخام تبلُغُ العشَرَةَ أو العشرين أو تَنْقُصُ قليلاً أو تَزِيدُ قليلاً.

فالأجزاءُ الحديثيةُ ــ وهي ما يَبلُغُ الواحدُ منها تقديراً نحوَ عشرين صفحة أو أكثَرَ أو أقل ــ ، والكُتُبُ الحديثيَّةُ ــ وهي ما يَبلُغُ الواحدُ منها المجلَّدَ أو المجلَّداتِ الكثيرة ــ كلُّها تتحلَّى بإسنادِ سَمَاعِها من مؤلِّفها، أو ممن رَوَى عن مؤلِّفها من قُرْبٍ أو بُعْد، فتكونُ تامَّة الصِّلَةِ بين مؤلِّفها وراوِيها أو رُواتِها عنه، بشَكْلٍ مُطَمْئِنٍ إلى صِحَّةِ نسبتها ونقلِها وتلقِّيها وضبطِها.

وطبعاً تختلِف قُوَّةُ العنايةِ بهذا النقلِ بين شيخٍ وشيخ وراوٍ وراو، فهناك بعضُ المؤلفاتِ والكتُبِ حَظِيَتْ بمؤلِّفين عُرِفُوا بالضبطِ والإتقان والتفنّن في العلوم، إلى جانب مَهارتِهم وإمامتِهم في علم الحديث، فجاءت تآليفُهم الحديثيةُ

تُحفةً علميةً رائعة، كمثل كتبِ الإمامِ الحافظِ ابن عبد البر الأندلسي، والحافظِ الخطيب البغدادي، والقاضي عياض السَّبْتِي المَرَّاكُشيّ، والإمامِ النووي الحَوْرَاني الدمشقي، والحافظِ المُنْذِري المصري، والحافظ ابن الصلاح الشَّهْرَزُوري المَوْصِلي ثم الدمشقي، والحافظِ الذهبيّ الدمشقي، والحافظِ الزَّيْلَعِي الصُّومالي، والحافظِ العراقي المِصري، والحافظِ ابن حجر العَسْقَلاني المصري، وغيرِهم من المتقِنِين الضابطين المتمكنين في علومٍ كثيرة فوقَ تمكّنِهم النادرِ في علمِ الحديث.

وهناك كتبٌ أو أجزاءٌ حديثيَّةٌ نُقِلَتْ وسُمِعَتْ من مؤلِّفيها أو من رُواتِها عنهم بشكلٍ لم تتوافَرْ له غالباً هذه العنايةُ الرفيعةُ الغالية، كمثل كتبِ الشيخ ابن أبي الدنيا، وكتب أبي نُعَيم الأصفهاني، وكتبِ ابنِ مَنْدَه، وكتبِ ابن الجوزي، وكتبِ السيوطي، وغيرِهم، من الذين لم تتيسر لهم هذه العنايةُ في ذَوَاتِهم أو مؤلَّفاتهم، أو رُواةِ كُتُبِهم عنهم، لأسبابٍ لا يَتسعُ المقامُ لسَرْدِها.

وقد يُخَيَّلُ للمرءِ من بعيد أنَّ هذه العنايةَ المُثْلَى، قد يَتيسَّرُ تحقُّقها في جزءٍ لطيف أو كتابٍ صغيرٍ لا يَعْدُو مِئتَيْ صفحةٍ مثلاً، أما الكتُب الكبيرةُ ذاتُ المجلَّداتِ الضخام والأجزاءِ الكبارِ العديدة، فيُستَبْعَدُ توافُرُ تلك العنايةِ الراقيةِ بها، لتواني الهِمَم، ولاتساعِ الكتاب، فلا تَنْشَطُ النفوسُ دائماً لإتقانِها، أو لا تتمكَّنُ من استمرارِ الدِّقَّةِ والضبطِ في كل أجزائِها.

والحقُّ أن هذا ليس بلازم، بل هناك كثيرٌ من الكتب الكبيرة حَظِيَتْ بالدقة والعناية، فدُونك كتب الحافظ ابن عبد البر كالتمهيد وغيره، أو كتبَ الحافظ الخطيب البغدادي كتاريخ بغداد وغيره، أو كتبَ الحافظ المُنْذِري كالتكملة في وفَيات النَّقَلَة وغيره، أو كتبَ الإمامَ النووي كشرح صحيح مسلم وغيره، أو كتبَ الحافظ المِزِّي كتحفة الأشراف أو تهذيب الكمال، وسِواها، مما هي من مؤلَّفاتِهم أو مَرْوِيَّاتِهم وقُرِئتْ عليهم، تراها في ذروة الضبط والإتقان والتجويد والصيانة من التحريف والتصحيف، فلا يَقعُ هذا فيها إلا إذا دخَلَتْ فيها يَدُ

عاميٌّ غافل، أو نَسَخَها بليدٌ من العلم عاطل.

ولقد عُرِفَ في علماء كلِّ علمٍ من علوم الإسلام طبقةٌ متفوِّقةٌ فيه على سِواها من أهلِه، ففي علمِ العربيةِ مثلاً: الإمامُ الخليلُ، وسيبويهِ، والمبرِّدُ، وأبو علي الفارسيُّ، وابنُ جِنِّيْ، والزمخشريُّ، وابنُ هشام، وسواهم.

وفي تاريخ الرواة والمحدِّثين مثلاً: الإمامُ البخاريُّ، وابنُ أبي حاتم الرازي، والدارقطني، والنسائيُّ، والخطيبُ، وابنُ المفضَّلِ المقدسي، والمنذريُّ، وابنُ الصلاح، والنوويُّ، والذهبيُّ، وابنُ حجر، وغيرُهم.

وفي علوم الحديث ومصطلحِه مثلاً: الإمامُ عليُّ بن المديني، وأحمدُ بن حنبل، والبخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذيُّ، والنسائيُّ، والخطيبُ، والمفضَّلُ المقدسي، والمنذريُّ، وابنُ الصلاح، والنوويُّ، والذهبيُّ، وابنُ حجر، والسخاويُّ، وغيرُهم.

ولقد تميَّز في هؤلاء المتميِّزين في علوم الحديث ومصطلحِه الإمامُ أبو عَمْرو بنُ الصلاح رحمه الله تعالى، بجمالِ التلخيص، وزيادةِ التحقيق، واستيفاءِ الأقوال، وسَلاسَةِ العبارة وبُعدِهِ عن التعقيد، وحُسنِ الضبط، والتنبيهِ على كل مشكلٍ، أو غامضٍ، أومُوهِمٍ، أو وَهَمٍ، أو تحريف، أو خطأ تأليف، إكثاراً منه في الإفادة، لِغَزَارةِ علمِه، وسَماحةِ نَفْسِه بالعلم، وحُبِّه لنشرِهِ بين أهلِهِ وراغِبيه.

فتراه لا يَخَلُّ بإفادةٍ: صَراحَةً أو عبارةً أو إشارةً، ولو بِوَصْفِ العالم الذي يَنقُلُ عنه، بوَصْفٍ يُشعِرُ بأفضليتِهِ ومَزِيَّتِه والتعريفِ به رَمْزاً، كقولِهِ في «المقدمة»: «الحافظ الفَحْل يعقوب بن شيبة في مسنَدِهِ الفَحْل...، وقال العبد الصالح...، وقال الثقة الزاهد...، وقال الزاهد العالم...»[١]. وهذه

---

(١) انظر هذه العبارات في النوع الحادي عشر (المعضل)، والعشرين (المدرج)، والتاسع والعشرين (العالي والنازل)، وسِوَاها في سِوَاها كثيرٌ يشيع في عبارات الكتاب لمن انتبه له.

الصفات لا دخل لها في الموضوع المبحوث فيه، ولكنه يذكرها تعليماً وتأديباً وتربية، فهو إلى جانب إمامته في جملةِ علوم: شيخُ تربيةٍ وسُلوكٍ وأدب.

وكتفرقتِهِ فيها أيضاً، التي تَفرَّدَ بها ــ فيما يبدو ــ في إسنادِ الرواية، وهي أنه إذا رَوَى عن شيخ سَمِعَ منه، عَبَّر عن ذلك بقولِهِ: (رَوَينا) بالبناء للمعلوم، وإذا رَوَى عن شيخ بعيد، أو شيخٍ قريبٍ لم يَسمعْ منه قال: (رُوِّينا) بالبناءِ للمجهول أي رَوَى لنا مشايخُنا، وهذا التفنُّنُ في الدِّقَّةِ والتفرقةِ لم أجده عند غيره ممن تقدَّمه رحمه الله تعالى، فهو عنوانُ زيادةِ دِقَّتِه، وبالغِ نباهتِه، وتَمامِ يَقَظَتِه، للتفرقةِ بين الحالينِ من الروايةِ المباشرةِ والروايةِ غيرِ المباشِرة، وإن كان هذا ليس بلازم، ولا مَشى عليه غيرُه من العلماءِ التزاماً أو ترجيحاً، فإنه كيفما كان هو عُنوانُ الدقةِ التامَّةِ التي عندَهُ رحمةُ الله تعالى عليه.

ولقد حَظِيَتْ الكتبُ التي ألَّفها، أو قرأها، أو قُرِئَتْ عليه، بقِسْطٍ وافرٍ من هذه العنايةِ العظيمةِ التي تَنَوَّقَ وتَفَوَّقَ فيها نبهاءُ المحدِّثين، وتفوَّقَ عليهم فيها الإمامُ الأَفِيْقُ الحافظُ ابنُ الصلاح، كما تَشهَدُ بذلك كتبُهُ ومؤلفاتُه التي وَصَلَتْ إلينا.

ومما سَلِمَ من عوادي الزمن، وحُفِظ من التَّلَفِ والضَّيَاع: تسجيلُ سَمَاعٍ عليه، لكتابٍ من أكبرِ كتبِ السنة الشريفة سَعَةً وبَسْطاً وشُمولاً وفِقهاً وتفقيهاً واستدلالاً، وهو كتاب «السُّنَن الكبرى» للحافظ الإمام أبي بكر البيهقي، شافعيِّ زمانِه، ونابغِ أقرانِه، والممتنِّ على كلِّ شافعيّ، بما ألَّفه في تأييدِ مذهبِ الإمامِ الشافعيّ، رضي الله عنهما، وحشرنا معهما تحت لواء سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم.

هذا الكتابُ العظيمُ، والديوانُ الحديثيُّ الفقهيُّ الاستدلاليُّ الحافل، الضخمُ الكبيرُ النادرُ المِثال، طُبع في الهند في مدينة حَيْدَر آبادِ الدَّكَن، في مدةِ إحدى عَشْرَةَ سنة، من سنةِ ١٣٤٤ حتى سنةِ ١٣٥٥، في عَشَرةِ مجلداتٍ ضخام، بحرفٍ صغير، فجاء في هذا الحجم الكبير من الضخامة وعدد الأجزاء، فسعَةُ الصفحةِ فيه طُولاً ٣٤ سنتيمتر، وعَرْضاً ٢٤، تتضمن كلُّ صفحة نحوَ ٤٠ سطراً، طُولُ السطر ١٦ سنتيمتر، يتراوحُ عددُ كلماته بين ٢١ ــ ٢٥ كلمة.

وعدَدُ صفحات المجلَّد الأول منه ٤٦٦ صفحة، والثاني ٥٠٢، والثالث ٤١٦، والرابع ٣٥٨، والخامس ٣٥٨ أيضاً، والسادس ٣٧٢، والسابع ٤٨١، والثامن ٣٤٥، والتاسع ٣٦١، والعاشر ٣٥٠، دون صفحاتِ الفهارس في كل جزء، فبلغَتْ صفحاتُ الكتاب على هذا ٤٠٠٩ صفحة.

نعم معه في هذه الصفحات الكتابُ الآخَرُ المسمَّى «الجوهر النقي في الرد على البيهقي» للحافظ علاء الدين ابن التُّرْكُماني، ولكنَّ غالبَ الصفحاتِ يكون خالياً من هذا الردِّ والتعليق، وبعضُها لا يأخُذُ التعليقُ فيها أكثَرَ من أسطرٍ معدودة، وقَلَّ أن يَبلُغَ عشرةَ أسطر إذا كَثُرَ. هذا الكتابُ أُقدِّرُ لو طُبِع من جديدٍ بحرفٍ معتادٍ غير صغير، مع مراعاةِ الفواصل، وتفصيلِهِ إلى مقاطعَ تبدأُ من أول السطر، بالمقاس المَعتاد اليوم ٢٣×١٦، لخرج في نحوِ خمسٍ وعشرين مجلَّداً فيما أقدِّر.

هذا الكتاب الفَخْمُ الضَّخْمُ حَظِيَ بعنايةِ الحافظ ابن الصلاح، وقراءتِهِ وسماعِهِ منه، من أوله إلى آخره في ٧٥٧ مجلس، وسَمِعَ المجلَّدَ الثامنَ منه عَدَدٌ كبيرٌ ٩٣ مُحدِّثاً في ٩٠ مجلساً، في مدينة دمشق في دار الحديث الأشرفية، التي بناها المِلِكُ الأشرفُ رحمه الله تعالى، وكان الحافظُ ابنُ الصلاح أوَّلَ من دَرَّس الحديثَ فيها..

وستَرى في هذا السماع لهذا المجلَّد الثامن أموراً يَبْدُو عليها طابع عناية الحافظ ابن الصلاح، من أهمِّها:

١ ـ الضبطُ لِعَدِدِ مَجالِسِ السَّماعِ التي بلغَتْ في هذا المجلَّدِ الثامن: تسعين مجلساً كما تقدم، وأولُها في هذا المجلَّد بعَدَدِ ٥٢٧، وآخِرُها بعَدَدِ ٦١٧.

٢ ـ وتعيينُها بخَطِّ الشيخ ابن الصلاح المقروءة عليه، كالشهادة منه بذلك.

٣ ـ وذكرُ السامعين منه بألقابِهم وكُنَاهم وأسمائِهم وأنسابِهم تعريفاً بهم.

٤ ـ وضبطُ أحوالِ السامعين: من سَمِعَ المجالسَ كلَّها بغير فَوَات، ومن سَمِعَها بفَوَات، ومن سَمِعَها مع نومٍ في بعضِها أو إغفاءٍ أحياناً، ومن سَمِعَها وهو يَتحدَّثُ خلالَ السماع، ومن سَمِعَها وهو ينسَخُ خلالَ ذلك، ومن سَمِعَ وقد

جَمع كلِّ ذلك، وتعيينُ حالِ كل واحد منهم.

٥ ــ وتاريخُ الفراغِ من إسماعِ الشيخِ ابنِ الصلاح هذا المجلَّد.

٦ ــ وتعيينُ المكانِ الذي أَسْمَعَ فيه هذا الكتاب.

٧ ــ وتعيين اسمِ كاتبِ الأسماء ومُثبِت السماع، وذكرُهُ أنَّ مَحضَر السَّماع المكتوب هو بخطه.

إلى أمورٍ أخرى تتبدَّى لدارس السماع بأناةٍ ودِقَّة.

وقد وقفتُ على سماعاتٍ كثيرةٍ جداً، في الكتب الحديثيَّةِ وغيرها المخطوطةِ والمطبوعة، فلم أر فيها مثلَ هذا السماع ضبطاً واستيفاءً وإتقاناً ودِقَّةً وعنايةً، وهذا مما يفيد أنَّ الإمامَ ابنَ الصلاح كان هو الموجِّهَ لرعاية هذه الأمور وتسجيلِها في هذا السماع الفريد من نوعه. وإذا وازنتَ بين السماعِ المذكور هنا والسماعاتِ التي تُثبَتُ عادة في آخر الكتب المقروءةِ المسموعة: ازددتَ اقتناعاً بمزايا هذا السماع.

وانظر ــ إذا شئت ــ على سبيلِ المِثال: السماعاتِ الكثيرةَ السبعةَ عَشَر، الموجودةَ في جزء «الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان» لأبي علي محمد بن علي الصُّوري شيخِ الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٤١ رحمه الله تعالى، والجزءُ في ٢٤ صفحة من الحجم الصغير جداً، فإنك تـرى تلك السـماعاتِ السبعـةَ عَشَرَ ــ وفيها سماعُ الحافظ المِزِّي ــ مقتَصَراً فيها على ذكرِ الأسماء وتاريخِ السماع ومكانِه، انظر فيه ص ٢١، ٣٣ ــ ٣٤، ٨٩ ــ ٩٧؛ ففيها نَصُّ السماعات.

فهذا السماعُ الذي بين يديك ــ وقد تميَّز بالضبط والإتقان والإحصاء والتسجيل ــ يَدُلُّ على ما كان عليه المحدِّثون الكبار، من عنايةٍ بالرواية ضبطاً وأداءً، ومن عنايةِ الرُّوَاةِ المتلقِّين عنهم سَماعاً وتحمُّلاً، في كتابٍ كبير، فكيف يكون ضبطُهم وعنايتُهم بكتابٍ صغيرٍ أو جُزءٍ لطيف[1]؟!.

---

(١) انظر على سبيل المثال: السَّمَاعَاتِ المثبتَةَ على «جزء الجهاد» للحافظ ابن أبي عاصم: أبي بكر أحمد بنِ عَمْرو بنِ الضحَّاك النَّبيل أبي عاصم بنِ مَخْلَد الشيباني

. . . .

= البصري، المولود سنة ٢٠٦، والمتوفى سنة ٢٧٧ رحمه الله تعالى، في مقدمة النسخة المطبوعة ١ : ٨٢ ـ ١٠٢، وفي ص ٩١ ـ ٩٦ منها بيانٌ ما عليه هذا الجزءُ في نسختِهِ المخطوطةِ من العناية البالغة والضبط الشديد والإتقان التامّ، في حِفظِ الكلماتِ إسناداً أو متناً من التحريف والاشتباه وفي التنبيهِ إلى ما فيه خطأ. وقد طُبِعَ هذا الجزء في مجلدين للتوسُّعِ في تخريجه ـ وهو في أصله دون ثلاثين ورقة ـ، بدار القلم بدمشق سنة ١٤٠٩، بتحقيق الشيخ مُسَاعِد بن سليمان الراشد الحُمَيْد.

ومما يَستحِقُّ العنايةَ والدراسةَ بدقةٍ وشُمولٍ وتفصيل: السَّماعاتُ التي حَظِيَ بها كتابُ «المحدِّثُ الفَاصِلُ بين الراوي والواعي» للقاضي أبي محمد الحسنِ بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِي، المولود نحوَ سنة ٢٦٥، والمتوفى سنة ٣٦٠ رحمه الله تعالى، الذي حقَّقه الأستاذ الفاضل الدكتور محمد عَجَاج الخطيب، وصَبَرَ على نقلِ السماعاتِ الموجودةِ في النسخ الأربع التي اعتمدها، فجزاه الله خيرَ الجزاء، وإن كانت ليست بدقةِ هذا السماع على ابن الصلاح وإتقانِه.

وقد بلغَتْ السماعاتُ في تلك النسخ الأربع أكثَرَ من ٨٠ صفحة، وبلغَتْ في تعدادِهِ لها ٦٣ سَمَاعاً، وهي عند دراستها بدقة وشمول وتفصيل، ستزيدُ على هذا القدرِ كثيراً والكتابُ ليس بالكبير، فهو في مخطوطتِهِ ١٩٠ صفحة، وفي مطبوعتِهِ نحوَ ٤٠٠ صفحة، وقد بذَلَ الأستاذ عَجَاج الخطيب في ضبطِ هذه السماعاتِ ونقلِها، وفي خدمة هذا الكتاب الفَذِّ العُجَابِ وتحقيقِهِ: جُهوداً ممتازةً فائقة، ولكنَّ المطبعة التي طُبِعَ فيها الكتاب ووَثِقَ بها! دَمَّرَتْ عليه تلك الجهودَ بالنقيض، فدخل الكتابَ وسماعاتِهِ التحريفُ والتصحيف، فذَهَب بجمالِهِ ونفاسته.

فحبَّذَا لو أعاد الدكتور الفاضل طباعةَ هذا العِلْقِ النفيس، بعنايتِهِ وإشرافِهِ على إخراجه، ليَظهَرَ بما يَليقُ به من تجويدٍ وضبطٍ وإتقانٍ ورُوَاء. وكم في سماعاتِهِ من فوائد وفرائد، وكثيرٌ منها يَستحقُّ الدراسةَ لسعتِهِ وشُمولِهِ ودقتِهِ، ليُشهَدَ منه: كيف كان الناسُ يهتمون بتلقي العلم عامَّةً، وبتلقي بعضِ علوم الحديثِ خاصَّةً: كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءً، أُسْرةً وأفراداً، مع الضبطِ الدقيقِ للسَّمَاعِ والسامعين، والمكانِ والزمانِ، والفَوَاتِ والكمال.

فهذا الكتابُ بسماعاتِهِ من خير الشواهد التي لا تُحصَى، على عناية المسلمين بضبطِ =

هذه عنايتُهم في مِثلِ هذا الكتاب الضخم الكبير، الذي لا يَنْشَطُ لقراءتِهِ وإسماعِهِ إلا مثلُ الإمام ابن الصلاح ومن تأسّى به أو تأثَّر بنشاطِهِ وعُلوِّ هِمَّتِه.

فكيف تكون العناية التي لَقِيَتْها الكتبُ السِّتَّةُ: صحيحُ البخاري، وصحيحُ مسلم، وسُننُ أبي داود، وجامعُ الترمذي، وسُننُ النسائي، وسُننُ ابنِ ماجه، وغيرُها مِثلُ موطَّأ مالك، وسُنَنِ الدَّارِمي، من الكتبِ المُعْتَدِلَةِ الحَجْم، والتي هي أُولَى المَراجع الحديثية، فقد لَقِيَتْ من العنايةِ والضبطِ والإتقانِ والحفظِ والروايةِ والدِّرايةِ ما لم يَلْقَهُ كتابٌ أَلَّفَه إنسان.

فقد قُرِئَتْ مِئاتُ آلافِ المرَّاتِ من زمنِ مؤلِّفيها إلى اليوم، فليس هناك كتابٌ دُرِسَ مِئاتِ آلافِ المراتِ مِثلَها، من تفسير، أو فقه، أو أصول، أو توحيد، أو لُغَة، أو أدب، أو نحو، أو شعر، أو تاريخ.

وهذا مُعْلِمٌ لنا بمَتَانَةِ ضَبْطِها وخِدمتِها وتسلسُلِ العنايةِ بها والثقةِ في نقلِها من فَمِ مؤلِّفِيها إلى سَمْعِ آخرِ من سَمِعَها ويَسمَعُها من علماءِ الحديث، فهذه خَصِيصَةٌ لهذه الكتبِ في هذا العلم الشريف، وهناك خَصِيْصَةٌ أخرى رفيعةٌ لمؤلِّفيها وتَكْرِمةٌ لهم حَظُوا بها، وهي أنهم يُذكَرُون مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم كلَّما رُوِيَ الحديثُ عنهم، في الكتب أو في المعاهِدِ أو في المنابرِ أو في المدارسِ أو في الإذاعات، فذلك وِسامُ شَرَفٍ ورِفعةٍ وتكريمٍ تفرَّدُوا به، والله يَختصُّ بفَضْلِهِ ورحمتِهِ من يشاء.

وقَبْلَ إيرادِ نَصِّ (السَّماع) على الشيخِ الإمام الحافظِ ابن الصلاح، أَستحسِنُ إيرادَ ترجمتِهِ بإيجاز، زيادةً في معرفةِ مَقامِهِ في العلم وإمامتِهِ فيه، والله يَرحمُهُ ويَجزيه عنا وعن المسلمين خيرَ الجزاء.

= العلم وحفظِهِ وإتقانِ نقلِهِ بأمانةٍ وتعبُّدٍ فيه، وبخاصَّةٍ: الحديثَ الشريفَ وعلومَه. فسماعاتُ هذا الكتاب جديرةٌ بأن تُخرَجَ بعدَ دارستِها في كتابٍ مستقل، لتُعرِّفَ الأجيالَ اللاحقة، بجهودِ الآباءِ السَّامِقَةِ السابقة، فيَتعلَّموا منها حَاسَّةَ الضبطِ والدقةِ والإتقانِ، التي اقتبسها المستشرقون من كتبنا الإسلامية، وظَنَّ بعضُ الغافلين أنهم ابتكروها! وانظر ١٦٠.

سُطُورٌ من ترجمةِ الإمامِ الحافظِ ابنِ الصلاح[١]

رحمه الله تعالى

ولد سنة ٥٧٧ ومات سنة ٦٤٣

نشأتُه: هو الحافظُ المُسنِدُ الناقدُ الإمامُ، مُحدِّثُ الشام، شيخُ الإسلام، المفتي، الفقيهُ الأصوليُّ المفسِّرُ المُشارِكُ المتقِنُ في جملةٍ من العلوم، تقيُّ الدين أبو عَمْرو عثمانُ بنُ صلاحِ الدينِ عبدِ الرحمن بنِ عثمان بنِ موسى بن أبي النَّصْر، النَّصْرِي المَوْصِلي الكُردي الشَّهْرَزُورِي الشافعي، المشهور بابن الصلاح، نسبة إلى والده الملقَّبِ صلاحَ الدين.

ولد في سنة ٥٧٧ في قريةِ شَرَخَان من أعمالِ إرْبِل في شِمالِ العراق، قريبةٍ من مدينةِ شَهْرَزُور التي نُسِبَ إليها، وتفقَّه على والده، وبَرَع في المذهبِ وأصولِه، وكان والدُهُ من كبار علماء مشايخ الأكراد المشارِ إليهم في تلك الديار[٢].

---

(١) وتقدَّمَتْ كلماتٌ في بعض مزاياه في ص ١٠١. ومصادرُ ترجمته: «وفَيَاتُ الأعيان» لتلميذِهِ القاضي شمس الدين ابنِ خَلِّكان ٣:٢٤٣ ـ ٢٤٥. بتحقيق الدكتور إحسان عباس، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤: ١٤٣٠ ـ ١٤٣٣، و«العِبَر» له أيضاً ٥: ١٧٧، و«سِيَر أعلام النبلاء» له أيضاً ٢٣: ١٤٠ ـ ١٤٤، و«طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ٨: ٣٢٦ ـ ٣٣٦، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٣: ١٦٨ ـ ١٦٩، و«الدارس في تاريخ المدارس» لعبد القادر النُّعَيْمِي ١: ١٨ ـ ٢١.

(٢) قال القاضي ابنُ خَلِّكان في «الوفَيَات» ٣: ٢٤٤، في ترجمة ابنِهِ الحافظِ ابن الصلاح: «وتُوفِّي والدُهُ الصلاحُ بحلب سنة ٦١٨، ودُفِنَ خارجَ باب الأربعين، في =

رِحلاتُهُ وشُيوخُه: ثم نقَلَهُ والدُهُ إلى المَوْصِل، واشتغل فيها بالتحصيل والتلقي عن علمائها، وسَمِعَ فيها الحديثَ من عُبَيد الله بن أحمد البغدادي المعروف بابن السَّمِين، وهو أقدَمُ شيخ له في الحديث، ومن نَصْرِ الله بنِ سلامة، ومحمود بن علي المَوْصِلي، وعبد المُحْسِن ابن الطُّوسيّ، وصار مُعيداً عند العلامة العماد بن يونس. ثم سافَرَ إلى بغداد، فسَمِعَ الحديث من أبي أحمد بن سُكَيْنَة، وأبي حفص عُمَر بن طَبَرْزَد.

ثم رَحَلَ إلى خراسان فأقام بها زماناً طويلاً، وحصَّلَ علمَ الحديث هناك، وسَمِعَ الحديثَ بهَمَذان من أبي الفضل ابنِ المُعَزِّم، وبنيسابور من منصورٍ الفُرَاوي، والمؤيَّدِ الطُّوسي، وزينبَ بنتِ أبي القاسم الشَّعْرِيَّة، وطائفة، وبمَرْوَ من أبي المُظَفَّر ابنِ السَّمْعاني، ومحمدِ بن عمر المسعودي، وجماعة.

قُدومُهُ الشام وشيوخُهُ فيها: وبعدَ أن فَرَغَ من خراسانَ والعراقِ والجزيرة، قَدِمَ الشامَ في حدودِ سنة ٦١٣، وسَمِعَ الحديثَ بدمشق من القاضي جمال الدين عبد الصمد الحَرَسْتَاني، والشيخ موفَّق الدين ابن قُدَامة المقدسي، والشيخ فخر الدين ابن عساكر، وطبقتِهم، وبحلب من أبي محمد بن عُلوان، وبحَرَّان من الحافظ عبد القادر الرُّهَاوي محدِّثِ الجزيرة، ومن غيرِهم.

تولِّيه التدريس: وتولَّى التدريسَ والتحديثَ بعد أن بَرَع في الحديث وعلومه، وأصبح محدث الشام، ومحطَّ رِحالِ العلماء الأعلام، فتولَّى التدريسَ بالمدرسة الناصرية بالقدس[1]، وأقام بها مدة، ثم انتقل إلى دمشق ودرَّس في عَدَدٍ

= الموضع المعروف بالجَبَل، بتُرْبَةِ الشيخ علي بن محمد الفارسي، وكان مولدُه في سنة ٥٣٩ تقديراً، لأنه كان لا يَتحقَّقُهُ، وتولَّى بحلب تدريسَ المدرسةِ الأَسَدية، المنسوبةِ إلى أَسَدِ الدين شِيْرَكُوه بن شاري». .

(١) نسبة إلى الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي يوسف بن أيوب المجاهد العظيم، ويقال لهذه المدرسة: الصَّلاحية أيضاً.

من مدارسها الكبيرة الشهيرة، وطارت شهرته في الآفاق، وقَصَدهُ الطلبةُ من مختلِف البلدان، وتلقَّوْا عنه وانتفعوا به، وصار رُحْلةً يَفِدُ إليه طلابُ الحديثِ الشريف من أقصى البقاع والأصقاع إلى دمشق الشام.

وتولى التدريسَ بالمدرسة الرَّوَاحِيَّة فيها عندما أنشأها الواقف[(١)]، ولمَّا بَنَى الملكُ الأشرفُ دارَ الحديث الأشرفية الجَوَّانِيَّة بدمشق، فَوَّضَ إليه التدريسَ بها، فكان أوَّلَ من درَّسَ فيها، وفُتِحَتْ في ليلة النصف من شعبان سنة ٦٣٠، وأَخَذ الناسُ عنه الحديثَ فيها، ثم تولَّى التدريسَ بالمدرسة الشامية الصغرى، فكان يقومُ بوظائفِ الجهاتِ الثلاثِ من غير إخلالٍ بشيء. وبقي شيخَ دارِ الحديث الأشرفية ثلاثَ عشرة سنةً من افتتاحِها سنةَ ٦٣٠ إلى يومِ وفاتِهِ سنةَ ٦٤٣ رحمه الله تعالى.

إمامتُهُ وأخلاقُهُ ووَفَاتُه: كان من أعلام الدين، إماماً ورعاً، وافرَ العقل، حسَنَ السَّمْت، حسَنَ البِزَّة، كثيرَ الهَيْبَة، وافرَ الجلالة، مُوقَّراً عند السلطانِ والأمراء، متبحِّراً في الأصول والفروع، بالَغَ في الطَّلَب[(٢)]، حتى صار يُضرَبُ به المثل، مع الاجتهاد في الطاعة والعبادة، وصنَّفَ وأفتى، وتخرَّج به العلماء والمحدِّثون والفقهاء، وكان من العلم والدين والورع على مقام عظيم، جعَلَهُ إمامَ زمانِهِ في بلاد الشام، وكعبةَ العلماء الأعلام.

قال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» في ترجمته: «وكان مع تبحُّرِهِ في الفقه مُجَوِّداً لما يَنقُلُه، قويَّ المادَّة من اللغةِ العربية، متفنِّناً في الحديث، مُتصوِّناً، مُكِبّاً على العلم، عديمَ النظير في زمانِه، وكان من كبار الأئمة، ذا جلالةٍ عجيبة،

---

(١) الرَّوَاحِيَّةُ نسبةٌ إلى منشئها: الزكي أبي القاسم هبةِ الله بن عبد الواحد بن رَوَاحَة الحموي التاجر، وهو الذي أنشأ المدرسةَ الرَّوَاحِيَّةَ بحلب أيضاً.

(٢) وقع في «تذكرة الحفاظ» ٤ :١٤٣١ (بارع في الطلب)، وهو تحريف عن (بالَغَ...) كما جاء في «سِيَر أعلام النبلاء» ٢٣ :١٤٢.

ووَقَارٍ وهيبة، وفَصَاحَة، وعلمٍ نافع». وقال التاج السبكي في ترجمته: «وله مع تبحُّرِهِ في المنقول، حَظٌّ وافرٌ من التحقيق، وسلوكٌ حسَنٌ في مضايق التدقيق».

وقال تلميذُهُ القاضي شمسُ الدين ابنُ خَلِّكان في ترجمته: «. . . وقَدِمْتُ عليه في أوائل شوال سنة ٦٣٢، وأقمتُ عنده بدمشق ملازمَ الاشتغالِ مُدَّةَ سنةٍ ونصف[1]، وكان أحَدَ فضلاءِ عصرِه في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماءِ الرجال، وما يتعلَّقُ بعلم الحديث، ونقل اللغة.

وكانت له مشاركة في فنون كثيرة، وكانت فتاويه مسدَّدة، وهو أحَدُ أشياخي الذين انتفعتُ بهم، وكان من العلم والدين على قَدَمٍ عظيم، ولم يزل أمرُهُ جارياً على السداد والصلاح والاجتهادِ في الاشتغال والنفع، إلى أن توفي يومَ الأربعاء وقتَ الصبح، وصُلِّيَ عليه بعدَ الظهر في الخامس والعشرين من ربيعٍ الآخرِ سنة ٦٤٣ بدمشق، ودُفِنَ بمقابر الصوفية خارجَ باب النصر رحمه الله تعالى».

قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «وانتقل إلى الله في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ٦٤٣، وكَثُرَ التأسُّفُ لفقدِهِ، وحُمِلَ نعشُهُ على الرؤوس، وازدحم الخلقُ على سريره، وكان على جنازته هيبةٌ وخشوع، فصَلَّوْا عليه بجامع دمشق، وشيَّعوه إلى داخل باب الفَرَج، فصلَّوْا عليه مرةً ثانية، ورجع الخلائقُ لمكانِ حصار الخُوَارَزْمِيَّة لدمشق[2]، فخرج عَشَرةٌ من أصحابِهِ مُشمِّرين ودفنوه بمقابر الصوفية، وقبرُهُ ظاهر يُزار، وعاش ٦٦ سنة، رحمةُ الله عليه».

---

(١) هكذا في «الوفَيَات» من الطبعة الميمنية ١ : ٣١٢، ولم يُذكَر لفظُ (ونصف) في الطبعة التي حققها الدكتور إحسان عباس.

(٢) الخُوَارَزْمِيَّة هم قومُ الملِكُ بركات خان، بَعَثهم الملكُ الصالح أيوب لمحاربة عَمِّه الصالح أبي الجيش صاحبِ دمشق. من التعليق على كتاب «الدارس في تاريخ المدارس» ١ : ٢١.

تلامذته: تفقَّه عليه الأئمة، وتخرَّجَ به النبغاء الكبار، وحدَّثَ عنه الأعلامُ المشهورون ، فممن تفقَّه به وحدَّث عنه الإمامُ شمسُ الدين عبدُ الرحمن بن نوح المقدسي ، والإمام كمال الدين سَلاَّر ، والإمام كمالُ الدين إسحاق ، والقاضي تقي الدين بنُ رَزِين ، والقاضي شمس الدين ابنُ خَلِّكان ، وفخرُ الدين عُمَر الكَرَجي[1] ، ومجد الدين ابنُ المِهْتَار ، والعلامة تاجُ الدين عبد الرحمن ، وأخوه الخطيب شرفُ الدين.

والشيخ زين الدين الفارقي، والقاضي شهابُ الدين ابنُ الخُوَيِّـي، والخطيب شرف الدين الفُرَاوي، والمحدِّث عبدُ الله بن يحيى الجزائري، والمفتي جمال الدين محمد بن أحمد الشَّرِيشي، والمفتي فخر الدين عبد الرحمن بن يوسف البَعْلَبَكِّي، وناصر الدين محمد بن عَرَبْشَاه، ومحمد بن أبي الذِّكْر، والشيخ أحمدُ بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري الناسِخ.

وكمال الدين أحمد بن أبي الفتح الشيباني، والشهاب محمد بنُ مشرف، والصدر محمد بن حسن الأُرْمَوِي، والعمادُ ابنُ البَالِسِي، والشرف محمد بن خطيب بيتِ الآبار، وناصر الدين محمد بن المجد بن المِهْتَار، والقاضي أبو العباس أحمد بن علي الجِيْلي، والشهاب أحمد بن العفيف الحنفي، وآخرون. وجُلُّ هؤلاء كانوا شيوخَ الحافظ الذهبي أَخَذ عنهم وأجازوه..

مؤلفاته: وأشهرُها ١ ــ طبقات الفقهاء الشافعية. ٢ ــ الأمالي. ٣ ــ فوائد الرحلة، وهي أجزاء كثيرة مشتملة على فوائد في أنواع من العلوم، قيَّدها في رحلته إلى خراسان. ٤ ــ أدب المفتي والمستفتي. ٥ ــ صِلَةُ الناسِك في صِفةِ المَناسِك. ٦ ــ شرح الوسيط في الفقه. أبدى فيه انتقادات ونظراتٍ فقهية بارعة. ٧ ــ الفتاوى. جمعه بعضُ أصحابه. ٨ ــ شرحُ صحيح مسلم،

---

(١) وقع في «تذكرة الحفاظ» ٤ : ١٤٣١ (الكرخي)، وهو تحريف كما سيأتي بيانه تعليقاً في ص ١٢٢.

ولم يتم، ونقل عنه النووي في «شرح صحيح مسلم»، والسيوطي في «تدريب الراوي». ٩ ــ المؤتلِف والمختلِف في أسماء الرجال. ١٠ ــ المقدمة في علوم الحديث، وهو أشهَرُ كتبه وأشهَرُ كتب المصطلح، وعُمدَةُ ما كُتِبَ في هذا الفن بعده، رحمه الله تعالى.

ومن لطائفه الفقهية ما حكاه الحافظ ابن كثير في ترجمته، وذلك قوله:

اِحْذَرْ مِنَ الْواواتِ أرْ ... بَعَةً فَهُنَّ مِنَ الحُتوفِ

واوَ الوَصِيَّةِ وَالْوَدِيـ ... ـعَةِ والوَكالةِ والوُقوفِ

ومن جميل سِيرتِهِ الذاتية: ــ كما يُستفاد من النص الآتي بعدَ قليل ــ أنه كان ذا عنايةٍ تامة بملبسِه ومظهرِه ومجلسِه، حسنَ الهيئةِ والبِزَّة، جميلَ الظاهر، نظيفَ المرأى، يَتزيَّنُ لحضور الدرس ومجالس التعليم، محافظاً على ذلك أشدَّ المحافظة، ويُطالبُ تلامذتَهُ إذا حضروا الدرسَ أن يكونوا على صفةٍ تامةٍ من النظافة والتجملِ والانسجام، ومن قَصَّر منهم في ذلك، منعه من حضور الدرس.

قال الإمام بدر الدين بن جَمَاعة في آخر كتابه «تذكِرةُ العالم والمتعلم بآداب السامع والمتعلم»[1]، وهو يتحدث عن آداب حضور الطالب للدرس: «وينبغي أن يتأدب في حضور الدرس، بأن يَحضُرَه في أحسَنِ الهيئات، وكان الشيخ أبو عَمْرو بن الصلاح يَقطعُ ــ أي يَمنعُ ــ من يَحضُرُ من الفقهاء الدرسَ مخففاً بغير عمامة[2]، أو مفكَّكَ أزرار الفَرَجِيَّة»[3].

هذه سُطور من ترجمة الإمام الحافظ أبي عَمْرو ابنِ الصلاح، الفقيهِ الجليل، والمحدِّثِ الفَذِّ النبيل، وحبَّذا لو قام بعضُ العلماء أو الدارسين المتقِنين، بكتابةِ دراسةٍ شاملةٍ عنه وعن كتبه وعن أثرِهِ في تجديدِ علومِ الحديث: «عِلمِ المصطلح» وتمحيصِهِ له، فإنه جديرٌ بذلك، رحمةُ الله تعالى عليه ورضوانُهُ العظيم.

* * *

(١) ص ٢٣٥. (٢) هكذا، وفي نسخة: تخففاً، ونسخة: محففاً.

(٣) هي ثوب واسع طويل الأكمام، يتزيَّا به العلماء. (محدثة). انتهى كما في «المعجم الوسيط».

صورةُ « السَّماع » كما جاءت في آخِرِ المجلَّد الثامن من «السنن الكبرى» للإمام البيهقي[١]

جاء في آخر المجلَّد الثامن المذكور، قبلَ ذكرِ «السماع»، ما يلي: «صُورةُ السَّماعِ المُثبَتِ في آخر المجلَّد الثامِن من نسخة رامْفُور بالهند، نقلاً عن نسخة الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى:

«بَلَغْتُ وبَلَغَ سَمَاعُهُم والعَرْضُ[٢] ــ على الإتقان ــ بالأصلين[٣]، في المجلسِ السَّابعَ عَشَرَ بعدَ ست المِئة، بدار الحديث الأشرفية، ولله سبحانه الحمدُ الأتمُّ، في الخامِسَ عَشَرَ أو السادِسَ عَشَرَ من جُمَادَى الأُولى[٤] سنةَ أربع وثلاثين وست مئة». انتهى.

وكان هذا المجلَّدُ الثامنُ بدَأَ السماعُ والعَرْضُ فيه بالمجلس السابع والعشرين بعدَ خمسِ المئة. فبلغَتْ المجالسُ فيه ٩٠ مجلساً.

وقد حُدِّدَتْ تلك المَجالِسُ وعُيِّنَتْ مع ذكرِ مكانِ السماع، بخطِّ الشيخ الحافظ ابنِ الصلاح، كما قال ذلك مُثبِتُ السماع بآخِرِه: «والمَجالِسُ المعيَّنَةُ للطلبةِ فَوَاتٌ في هذا التسميع مَرْقُوماً في حواشي هذا المجلَّد على كل مجلس، بخط

---

(١) ٨: ٣٤٦ ـ ٣٥٠.

(٢) أي المُقَابَلَةُ بالأصلين.

(٣) الأصلانِ هما نسخةُ المؤلف الإمام البيهقي بخطه، ونسخةُ الحافظ أبي القاسم بنِ عساكر، كما ذُكِرَ ذلك في آخر المجلَّد السادس ص ٣٧٣.

(٤) هذا التردُّدُ في اليوم نظراً للاختلافِ والتردُّدِ في تعيينِ أوَّلِ الشهر. فهذا من أمثلةِ شِدَّةِ الضبطِ والإتقانِ عند الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى.

الشيخ الإمام المُسْمِع، أعادَ اللّهُ مِن بركاتِه، ومُتِّعَ للإسلام بطُولِ بقائه، فليُعلم ذلك». انتهى.

وابتدأ المجلّدُ الثامنُ ببقيةِ (كتاب النفقات)، الذي تقدّم أوّلُهُ في أواخر المجلّد السابع ص ٤٦٥.

١ ــ فجاء في المجلد الثامن ص ٧، في آخر (أبواب نفقة المماليك): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في السابع والعشرين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

٢ ــ وجاء في ص ١٣، في آخر (باب التشديد على مَنْ خَبَّبَ خادماً على أهلِه): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثامن والعشرين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

٣ ــ وجاء في ص ٢١، في كتاب الجِنايات، في أواسط (باب تحريم القَتْلِ من السنة): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في التاسع والعشرين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

٤ ــ وجاء في ص ٢٥، في آخر (باب إيجاب القِصَاص في العَمْد): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في المُوْفِي ثلاثين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٥ ــ وجاء في ص ٣٠، في آخر (باب فيمن لا قِصَاصَ بَيْنَهُ، باختلافِ الدينين): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الحادي والثلاثين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

٦ ــ وجاء في ص ٣١، في آخر (باب بيان ضَعْف الخبر الذي رُوي في قتلِ المُؤْمِنِ بالكافر): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثاني والثلاثين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

٧ ــ وجاء في ص ٣٧، في آخر (باب ما رُوي فيمن قَتَل عبدَه أو مَثَّلَ به): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثالث والثلاثين بعدَ خمسِ المئة، بالدار،

ولله الحمد). وسيأتي تسجيلُ (المجلس الرابع والثلاثين بعدَ خمسِ المئة) برقم ١٠، تبعاً لوروده كذلك في النسخة المطبوعة.

٨ ــ وجاء في ص ٤٨، في آخر (باب الحال التي إذا قُتِلَ بها الرجلُ أُقِيدَ منه): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الخامس والثلاثين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٩ ــ وجاء في ص ٥١، في آخر (باب الرجل يحبس الرجلَ للآخر فيقتله): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في السادس والثلاثين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

١٠ ــ وجاء في ص ٥٤، في أوائل (باب ما جاء في الترغيب في العَفْوِ عن القصاص): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الرابع والثلاثين بعد خمس المئة، بالدار، ولله الحمد).

١١ ــ وجاء في ص ٥٧، في آخر (باب ما جاء في قَتْلِ الغِيْلَةِ في عَفْوِ الأولياء): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثامن والثلاثين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

١٢ ــ وجاء في ص ٦١، بآخر (باب يَحفَظُ الإمامُ سيفَهُ ليأخُذَ سيفاً صارماً. . .): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في التاسع والثلاثين بعدَ خمس المئة، بالدار، ولله الحمد).

١٣ ــ وجاء في ص ٦٤، بآخر (جِمَاع أبواب القِصاص فيما دون النَّفْس): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في المُوْفِي أربعين بعد خمس المئة، بالدار، ولله الحمد).

١٤ ــ وجاء في ص ٦٨، بآخر (باب ما جاء في الاستثناءِ بالقصاص من الجَرْح والقطع): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الحادي والأربعين بعد خمس المئة، بالدار، ولله الحمد).

١٥ ــ وجاء في كتاب الدِّيَات ص ٧٢، بآخر (باب أسنانِ ديَة العَمْد إذا زال فيه القصاص. . .): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثاني والأربعين بعدَ خمس المئة، بالدار، ولله الحمد).

١٦ ــ وجاء في ص ٧٦، بآخر (باب من قال هي أخماس. . .): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثالث والأربعين بعدَ خمس المئة، بالدار، ولله الحمد).

١٧ ــ وجاء في ص ٨١، بآخر (جِمَاع أبواب الديات فيما دون النَّفْس): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الرابع والأربعين بعدَ خمس المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

١٨ ــ وجاء في ص ٨٤، بآخر (باب ما دُونَ المُوضِّحةِ من الشِّجَاج): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الخامس والأربعين بعدَ خمسِ المئةِ، ولِلّهِ الحمد).

١٩ ــ وجاء في ص ٨٧، بآخر (باب ما جاء في نَقْصِ البصر): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في السادس والأربعين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٠ ــ وجاء في ص ٩٠، بآخر (باب دِيَة اليدين والرجلين والأصابع): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في السابع والأربعين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢١ ــ وجاء في ص ٩٦، بأواسط (باب ما جاء في جِرَاح المرأة): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثامن والأربعين بعد خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٢ ــ وجاء في ص ١٠٠، بآخر (باب ما جاء في كَسْر الذراع والساق): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في التاسع والأربعين بعد خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٣ ــ وجاء في ص ١٠٣، بآخر (باب دِيَةِ أهل الذمة): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في المجلس المُوْفي خمسين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٤ ــ وجاء في ص ١٠٨، بآخر (باب مَنْ في الدِّيوَانِ ومن ليس فيه من العاقِلَةِ سَوَاءٌ): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الحادي والخمسين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٥ ــ وجاء في ص ١١١، في وسط (باب ما وَرَد في البئرُ جُبَار والمَعْدِنُ جُبَار): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثاني والخمسين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

٢٦ ــ وجاء في ص ١١٥، بآخر (باب دِيَة الجَنِين): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الثالث والخمسين بعدَ خمس المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٧ ــ وجاء في ص ١١٨ في كتاب القَسَامَة، بأوائل (باب أصلِ القَسَامَةِ والبدايةِ فيها...): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الرابع والخمسين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٨ ــ وجاء في ص ١٢٢ في الباب نفسِه: (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في الخامس والخمسين بعدَ خمسِ المئة، بالدار، ولله الحمد).

٢٩ ــ وجاء في ص ١٢٧، بآخر (باب ما جاء في القتل بالقَسَامَة): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في السادس والخمسين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

٣٠ ــ وجاء في ص ١٣٠، بآخر (باب رَوَى أبو داود في المراسيل...): (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في السابع والخمسين بعدَ خمسِ المئة، بدار الحديث، ولله الحمد).

وهكذا تتابَعَتْ إثباتاتُ مجالسِ السماع، وتعيينُ كل مجلس منها، إلى آخر مجلسٍ في هذا المجلَّد: (المجلسِ السابعَ عَشَرَ بعدَ سِتِّ المئة)، الذي جاء فيه في نسخة الحافظ ابن الصلاح بخطه رحمه الله تعالى كما قدَّمتُه ما يلي: (بلَغْتُ وبَلَغ سماعُهم والعَرْضُ على الإتقانِ بالأصلينِ، في المجلس السابعَ عَشَر بعدَ سِتِّ

المئة، بدار الحديث الأشرفية، ولله سبحانه الحمدُ الأتمُّ، في الخامِسَ عَشَرَ أو السَّادِسَ عَشَرَ من جمادى الأولى سنة أربع وثلاثين وست مئة). انتهى[(١)].

ويبدو جلياً من هذه المجالس أنها كانت تَطُولُ وتَقصُرُ بحسب نشاطِ الشيخِ الحافظِ ابن الصلاح وفراغِ وقتِهِ[(٢)]، أو بحسب ما يقع في المجلس أحياناً من مذاكرة يقتضيها المقروءُ، فتأخُذُ جانباً كبيراً من الوقت، فيَقِلُّ المقروء ويَقصُرُ،

---

(١) هذا خِتامُ المجالس وتاريخُ خَتْمِها في المجلَّد الثامنِ فقط، أما ختامُها في آخِرِ الكتاب ونهايتِهِ في المجلَّد العاشر، فقد جاء فيه ص ٣٤٦، في كتاب عِتقِ أمهاتِ الأولاد، في أواخر (باب الرَّجُلُ يَطَأُ أَمَتَهُ بالمِلكِ فتَلِدُ له)، ما يلي: (بَلَغ سماعُهم والعَرْضُ في السادس والخمسين بعدَ سَبْعِ المِئةِ، بدار الحديثِ الأشْرَفِيَّةِ، رَحِمَهُ اللّٰهُ، ولله الحمد).

ثم جاء بعدَهُ مجلسُ الختام الأخير، فلم يُذكَرْ رقمُ تعدادِهِ، وهو المجلس ٧٥٧، وبه انتهت مجالسُ الكتاب كافَّةً. وقد نقلتُ بآخرِ السماع في ص ١٤٠ ما جاء بآخر الكتاب بخط الحافظ ابن الصلاح، فانظره إذا شئت.

وجاء في المجلد الثامن بعدَ هذا المجلس ٦١٧، الذي أثبتَهُ الحافظُ ابنُ الصلاح هنا في نسخته، سَمَاعٌ آخَرُ أُثبِتَ على نسخة ابن الصلاح بعدَ ٤٠ سنة، عند الفراغ من قراءةِ المجلَّدِ وسماعِهِ وهذا نصُّه:

«بَلَغ السيدُ الشريفُ عزُّ الدين أيَّده الله تعالى سماعاً، بقراءتِهِ من أوَّلِ كتابِ «السُّنَن الكبير» إلى ها هنا، ووافَقَ فراغُهُ من ذلك الخامِسَ والعِشرين من جُمادى الآخِرة سنة أربع وسبعين وست مئة، في الميعاد الخامس والخمسين من هذا المجلَّد، فللّٰه الحمدُ، بَلَغ سماعُ الجماعَةِ حرَسَهم الله تعالى، بجامع مِصرَ حَمَاها الله تعالى، في الثاني والعِشرين، ولله الحمد». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهذا سماعٌ متأخرٌ، حَصَلَ بعدَ وفاةِ الحافظ ابن الصلاح بإحدى وثلاثين سنة: فهو لا يَدخُلُ في سماع الكتاب على ابن الصلاح، ولذا ذكرتُه تعليقاً لانفصالِهِ عن سماع ابن الصلاح، وللتنبيهِ إلى ذلك لمن نَظَر في المجلَّد الثامن من «السنن الكبرى».

(٢) وقد كان الشيخ ابن الصلاح في أثناء تحديثه بكتاب «السنن الكبرى» للبيهقي، في دار الحديث الأشرفية، قائماً بالتدريس أيضاً في المدرسة الرَّوَاحية، وفي المدرسة الشامية =

فلذلك جاء بعضُ المجالس في أقلَّ من صفحتين وهو أقصرُها، وجاء أطولُها في ثماني صفحاتٍ وعشرِ صفحات، وأكثرُها بين ذلك.

«قال في الأمِّ المنقولِ منها ـ وهي نسخةُ الحافظ ابن الصلاح ـ : سَمِعَ جميعَ هذا الكتاب[١]، ـ وهو المجلَّدُ الثامِنُ، من «السُّنَن الكَبِير» للبيهقي ـ على الشيخِ الإمامِ العالمِ العاملِ، البارعِ الفاضل، الضابطِ المتقِن، الحافظِ المُفَنِّن، صدرِ الحفاظ، مفتي الشام، بقيةِ السلفِ الصالح، تقيِّ الدين أبي عَمْرو عثمانَ بنِ عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي» النَّصْرِي[٢] الشافعي، أيَّده الله بطاعتِه، وأثابَهُ الجنَّةَ برحمتِه.

بسَمَاعِهِ ـ مُتِّع للإسلامِ بطُولِ بقائِه ـ من الشيخ الزكي أبي بكرِ أبي القاسِم أبي الفَتْح[٣] منصورِ بنِ أبي المَعَالي عبدِ المنعم بنِ أبي البركات

= الصغرى، كما تقدم في ترجمته. وقد أملَ كتابَهُ المعروفَ بمقدمة ابن الصلاح: «معرفة أنواع عِلم الحديث» في خلالِ سَمَاعِ «السُّنَن الكبرى» منه، أملاه في دار الحديث الأشرفية، بَدَأَ في إملائه في يومِ الجمعة السابعَ عَشَرَ من رمضان سنة ٦٣٠، وفَرَغ من إملائه يومَ الجمعة آخِرَ المحرَّم من سنة ٦٣٤. فكأنَّ الباعِثَ على تأليفه قراءةُ «السنن الكبرى».

(١) فاعِلُ (سَمِعَ): عَلَمُ الدين أبو الحسن الآتي ذكرُه في السطر (الثالث) من الصفحة ١٢١.

(٢) وقع في المطبوعة: البصري. وهو تحريف.

(٣) يلاحظ أن هذا الشيخ له ثلاثُ كُنَى: أبو بكر، وأبو القاسم، وأبو الفتح.

قال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٢١: ٤٩٤ «هو: منصورُ بنُ عبدِ المنعم بن عبد الله بنِ محمد بنِ الفضل، الشيخُ الجليلُ العَدْلُ المسنِدُ، ابنُ مسنِدِ وقتِهِ أبي المعالي عبدِ المنعم، ابنِ المحدِّث أبي البركات عبدِ الله، ابنِ فقيهِ الحَرَم أبي عبد الله، الصَّاعِديُّ الفُرَاويُّ ثم النيسابوريُّ. ولد في سنة ٥٢٣.

سَمِعَ أباه وجَدَّه، وأكثَرَ عن جَدِّ أبيه، وعن عبد الجبار بن محمد الخُوَاري، ومحمد بن إسماعيل الفارسي، ووجيه الشحَّامي، وطائفة. وحدَّث عنه ابنُ نُقْطَة، والزكيُّ البِرْزَالي، وأبو عَمْرو بن الصلاح، والشَّرَفُ المُرْسِي، والرضيُّ بن البرهان، وعبد العزيز بن هِلالة،

عبدِ الله بنِ الإمام أبي عبد الله محمدِ بن الفضل الصَّاعِدي الفُـرَاوِي بنيسابور، خيَّرها اللَّه[1].

قال: أخبرنا الشيخُ أبو المَعَالي محمدُ بنُ إسماعيل بنِ محمد الفارسي[2]، قال: أخبرنا الإمامُ الحافظُ أبو بكر أحمدُ بنُ الحسين بنِ علي البيهقي الخُسْرُوجَرْدِي رحمه الله[3].

= وجماعة. وأجاز للحافظِ عبد العظيم المنذري، وللفَخْرِ عليّ، وللشمسِ ابنِ خَلِّكان ــ ووقع في «السِّيَر»: (ابن عَلّان) وهو تحريف! ــ .

قال ابنُ نُقطة: كان شيخاً ثقة مكثراً صدوقاً، سمعتُ منه «صحيح البخاري» بسماعِهِ من وجيهِ الشَّحّامي ومحمد بن إسماعيل الفارسي وعبد الوهاب بن شاه، و «صحيح مسلم»، ومات سنة ٦٠٨. قال الذهبي: وحَجَّ، وحدَّث ببغداد مع والدِهِ رحمهما الله تعالى».

(١) أي جعلها الله تعالى في خير.

(٢) قال الحافظُ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء»: ٢٠ : ٩٣، في ترجمته: «أبو المعالي الفارسي: الشيخُ الثقةُ الجليل المسنِدُ، محمد بن إسماعيل بن محمد بن حسين، الفارسيُّ ثم النيسابوري. ولد سنة ٤٤٨. قال السمعاني في «التحبير» ٢ : ٩٧ ثقةٌ مكثرٌ، سَمِعَ «السنن الكبير» من أبي بكر البيهقي، وسَمِعَ منه أيضاً «المدخلَ» إلى «السُّنَن»، وسَمِعَ «صحيحَ البخاري» من سعيد العَيَّار، وسَمِعَ من أبي حامد الأزهري.

ورَوَى عنه ابنُ عساكر، والسمعاني، ومنصورُ بنُ الفُرَاوي، وإسماعيلُ بن علي بن حَمَك المُغِيثي، والمؤيَّدُ الطُّوسي، وزينبُ بنتُ أبي القاسم الشَّعْرِيَّة، وطائفة، وتوفي سنة ٥٣٩ رحمه الله تعالى».

(٣) قال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء»: ١٨ : ١٦٢ ــ ١٧٠، في ترجمته: «هو الحافظ الثَّبْتُ الفقيهُ ــ الشافعيُّ ــ شيخُ الإسلام، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوجَرْدِي، الخراساني. وبَيْهَقُ عِدَّةُ قُرَى من أعمال نيسابور على يومين منها. ولد في سنة ٣٨٤، وسَمِعَ وهو ابنُ خمسَ عشرةَ سنة من... ــ وذَكَر خَلْقاً كثيراً من شيوخه ــ .

وبُورِكَ له في علمه، وصنَّفَ التصانيف النافعة، ولم يكن عنده «سُنَنُ النسائي» ولا

بقراءةِ الشيخ ِ(١) الفقيهِ مجدِ الدين أبي عبد الله محمدِ بنِ محمد بن عمر بن الصَّفَّار الإِسْفِرَاييني(٢).

١ ــ عَلَمُ الدين أبو الحسن عليُّ بن أحمد بن محمد العطار الإِشْبِيلي(٣).

٢ ــ وشهابُ الدين عبدُ الرحمن بنُ إسماعيل بن إبراهيم الشافعيُّ.

٣ ــ وشَرَفُ الدين أحمدُ بنُ محمد بن عبد الله المَوْصِليُّ.

= «سُنَنُ ابن ماجه» ولا «جامعُ أبي عيسى الترمذي». وانقطع بقريته مُقبلاً على الجمع والتأليف، فعَمِلَ «السُّنَنَ الكبير» في عشر مجلدات، ليس لأحدٍ مثلُه، وألَّفَ ــ وذَكَر تآليفَهُ الكثيرة التي زادت على العشرين كتاباً ــ ثم أطال في ترجمته، ثم قال:

قال إمامُ الحرمين أبو المَعَالي الجُوَيني: ما من فقيهٍ شافعيٍّ إلا وللشافعيِّ ــ الإمام ِ ــ عليه مِنَّة، إلا أبا بكر البيهقي فإنَّ المِنَّةَ له على الشافعي، لتصانيفِهِ في نُصرةِ مذهبه. قلتُ: ــ القائلُ الذهبي ــ: أصاب أبو المعالي، هكذا هو.

روى عنه أبو عبد الله محمد بن الفضل ــ جَدُّ والدِ منصور الفُرَاوي ــ، وزاهرُ بن طاهر الشَّحَّامي، وأبو المعالي محمدُ بن إسماعيل الفارسيُّ، وعبد الجبار بن عبد الوهاب الدهان، . . .، وطائفةٌ سواهم. توفي سنة ٤٥٨ وعاش ٧٤ سنة رحمه الله تعالى».

(١) قولُهُ (بقراءة الشيخ) متعلق بقوله قبل أسطر: (سَمِعَ جميعَ هذا الكتاب. . .).

(٢) قال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٢٣: ٢٥٨، في ترجمته: «هو المحدث الزاهد مجدُ الدين أبو عبد الله محمدُ بنُ محمد بن عمر بن أبي بكر، الصوفيُّ الإسفرايينيُّ ابنُ الصَّفَّار نزيلُ دمشق، ولد سنة ٥٨٧، حدَّث عن المؤيد الطُّوسي بـ «صحيح ِ مسلم»، وعن زينب الشَّعْرِيَّة، وجماعة، وكان قارىء دارِ الحديث على ابن الصلاح، مَلِيحَ القراءة، خيِّراً كثير السكون.

وهو والدُ الفقيهِ مجدِ الدين عبد الرحمن الشافعي أحدِ شيوخنا. رَوَى عنه زينُ الدين الفارقيُّ، وشرفُ الدين الفَزَاري، وبهاءُ الدين ابنُ المقدسي، وجلال الدين النابلسي القاضي، وعلاء الدين ابنُ الشاطبي. توفي بالسُّمَيْسَاطِيَّة سنة ٦٤٦ أو ٦٤٨ رحمه الله تعالى». انتهى بزيادة يسيرة من «تاريخ الإسلام» للذهبي.

(٣) علَّق المصححون لكتاب «السنن الكبرى» هذا، في آخر هذا السماع ٨: ٣٥٠ =

٤ ـ ومُوفَّقُ الدين أبو الفتح نَصْرُ بنُ عِزِّ الدولة بنِ عيسى الحَنَفِيُّ.

٥ ـ وفخرُ الدين عُمَرُ بنُ يحيى بنِ عُمَر الكَرَجِيُّ[1].

٦ ـ وعِمادُ الدين داود بنُ سليمان بن عليٍّ الحَمَويُّ.

٧ ـ وكمالُ الدين إسحاقُ بن أحمدَ بنِ عثمان المَقْدِسيُّ.

٨ ـ وزينُ الدين يحيى بنُ خليل بن عُمَر الصَّمْصَاطِيُّ.

٩ ـ وركنُ الدين مُحَمَّدُ بنُ محمَّد الطُّوسيُّ.

١٠ ـ ويوسفُ بنُ عبد الله بنِ رَجَاء.

١١ ـ والشيخ أبو الحسن عليُّ بنُ حسن بن علي الحنبليُّ.

١٢ ـ والشيخُ محمدُ بنُ عبد الله بنِ اليَمَنيُّ.

١٣ ـ وشمسُ الدين أبو بكر بن عثمان بن عُبَيد الحافظ الأنصاري البُخَاريُّ.

ما خلا عَلَمَ الدينِ عليَّ بنَ أحمد بن العطار الإشْبِيليَّ المبدوءَ باسمِه، فإنه

= قولَهم: «اعتذار: في هذا السماع عِدَّةُ أسماء لم نهتدِ لصحةِ ضبطِها، وننوي أن نستدرك تحقيقَها، مع غيرِها من الأسماءِ التي تضمَّنَها كتابُ «السُّنَن»، في خاتمةِ المجلَّد العاشر إن شاء الله تعالى». انتهى. ولم يستدركوا شيئاً في المجلَّد العاشر.

فأنا أورد الأسماء كما جاءت مطبوعة في الكتاب، إلا ما تبيَّنَ لي الخطأُ فيه، فأثبتُهُ على الصحة، وأُنبِّهُ عليه إن شاء الله تعالى وأضبِطُ بالشكل ما استطعتُ معرفتَه، ولم أترجم لأصحاب هذه الأسماء لأن ذلك يُخرِجُ إلى تأليفِ كتابٍ في تراجمهم، والمقصودُ إبرازُ نموذجٍ من صُوَر السماعاتِ الحديثيَّةِ التي كانت تَدُورُ في مجالسِ ساداتِنا ومشايخنا المحدِّثين رضي الله عنهم، وجزاهم عن الإسلام خير الجزاء.

(١) وقع في (السماع) في «السنن الكبرى» ٨: ٣٤٦، وفي «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٤٣١ كما تقدم التنبيهُ عليه، (الكرخي). وهو تحريف، وصوابُه: (الكَرَجِي) نسبة إلى الكَرَج بفتحات مدينة ببلاد الجبل بين أصْبَهان وهَمَذان، كما في ترجمته في «طبقات الشافعية =

حَضرَ مجلسَ السماع، ونَسَخَ في بعضِه. وآخرين من هؤلاء بفَوَات. وموفَّق الدين نَصرُ بنَ عِزِّ الدولة الحنفيُّ، فاتَهُ ــ المجلسُ ــ الحادي والسبعون بعدَ خَمْسِ المِئة.

أ ــ ونَسَخَ ونامَ منهم[1]:

١٤ ــ زينُ الدين أبو القاسم عبدُ الرحمن بن هارون بن محمد التَّغْلِبي، ما خلا

= الكبرى» للسبكي ٨: ٣٤٤، قال: «وقَدِمَ إلى دمشق، ووُلِدَ بالكَرَج سنة ٥٩٩، ولَزِمَ الشيخَ ابنَ الصلاح وتفقَّه عليه، وزوَّجَهُ ابنُ الصلاح ابنتَهُ، مات سنة ٦٩٠».

(١) قولُه هنا عند زُمْرَة (أ): (ونَسَخ ونامَ منهم...)، وسيأتي في ص ١٣٢، عند زمرة (ح) قولُه: (وسَمِعَ هذا المجلَّد طائفةٌ كان النومُ يعتريهم حالةَ السماع أحياناً، منهم...)، وفي ص ١٣٤، عند زمرة (د) قولُهُ: (وحَضرَ مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون في بعض مجالس السماع، وينامون، ويتحدثون).

أقول: هذا النومُ الذي كان يعتريهم بعدَ النَّسْخ، أو حالةَ السماعِ أحياناً، هو في الأغلبِ الأكثرِ ليس من الكَسَل والتواني وقلَّةِ الاهتمامِ بالسماع والمسموع، وإنما هو من التعب والجُهدِ الذي يَلحقُهم ويُلاحِقُهم في الانهماك في الطلب والتحصيل، لأنهم كانوا يقومون قبلَ الفجر لما تيسَّر من قيام الليل، ثم يتابعون لصلاة الفجر، ثم يَحضُرون المجلسَ من بعد الصلاة إلى الضحى العالي أو أقلَّ قليلاً أو أكثر، فلذلك يَلحقُهم الوَنَى والفُتُورُ فيُغلَبُون على أنفسهم.

وليسوا هم كحالِ بعضِ الطلبة المرفَّهين في عصرنا، يَسهرون إلى نصفِ الليل أو نحوِهِ على المِذياع والتِّلفَاز أو غيرهما! ولا يقومون لصلاة الصبح إلا قهراً أو جبراً، وإذا حضروا في الدرس حضرَتْ أشباحُهم، وسَرَحَتْ أرواحُهم، فلا يفهمون إلا قليلاً إن لم يناموا، فإذا ناموا فمن إهمالٍ ومَلَل، واسترخاصٍ للعلمِ وكَسَل! وسَهَرٍ فارغٍ من الجدِّ والعمل! فشتان نومُ الطلبة الآن ونومُ أولئك في ذلك الزمان! كما قال الأعشى أبو بصير:

شَتَّانَ ما يَوْمِي على كُورِها ... ويَوْمُ حيَّانَ أخِي جابِرِ[1]!

....

(١) انظر شرحَ هذا البيت، وبيان معناه... في آخر هذه الرسالة ص ١٥٥، بعنوان: (تتمة) لِشَرْحِ بيتٍ من الشعرِ تقدَّمَ ذكرُه.

المجلسَ الحاديَ والأربعين بعدَ خمسِ المِئة، ومن المجلسِ المُوْفِي تسعين بعدَ خَمْسِ المِئة إلى الخامس والتسعين، ومن المجلس المُوْفِي ثمانين بعدَ خمسِ المِئة إلى الحادي والتسعين بعدَ خَمْسِ المِئة.

١٥ ــ وجمالُ الدين عبدُ المعطي بنُ عبد الكريم بن أبي المَكارِم المصريُّ، ما خلا المجلسَ الثامنَ والثمانين، والسابعَ والثمانين بعدَ خَمْسِ المِئة.

١٦ ــ والضياءُ محمدُ بنُ عبد الملِك بنِ محمد الأَصْليُّ، ما خلا المجلس الثانيَ والثلاثين، والثانيَ والسبعين، والسادسَ والثمانين بعدَ خَمْسِ المِئة، والمجلسَ الثالثَ بعدَ سِتِّ المِئة، والسابعَ بعدَ سِتِّ المِئة.

١٧ ــ ومحمدُ بنُ عمر بن أبي بكر المَيُوْرْقِيُّ، ما خلا المجلسَ الثالثَ والثلاثين، والخامسَ والثلاثين، والثامنَ والتاسعَ والثلاثين بعد الخمسِ مِئة.

١٨ ــ وعُمَرُ بنُ علي بن عبد الرحمن الصِّقِلِّيُّ، ما خلا المجلسَ الثامنَ والعشرين، والثالثَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والسابعَ بعدَ سِتِّ المِئة.

١٩ ــ وجمالُ الدين أبو الحسن عليُّ بنُ أبي القاسم بن محمد اليَعْقُوبيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والرابعَ والتسعين بعدَ خمسِ المِئة.

٢٠ ــ وعِزُّ الدين أحمدُ بنُ هاشم بن أبي الفضل التَّفْلِيسِيُّ ما خلا المجلسَ الرابعَ والثلاثين، والحاديَ والثمانين، والثامنَ والثمانين بعدَ خَمْسِ المِئة.

٢١ ــ وتَامُّ الدِّين محمدُ بنُ عَرَبْشَاهْ بنِ أبي بكر الهَمَذَانيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والأربعين، والخامسَ والأربعين بعد الخمسِ مِئة.

٢٢ ــ ونجمُ الدِّين أبو بكر بنُ أبي بكر بن أبي القاسم البَعْلَبَكِّيُّ، ما خلا المجلسَ الحاديَ والثلاثين، والثانيَ والثالثَ والرابعَ والخامسَ والسادسَ والسابعَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والتاسعَ والتسعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٢٣ ـ وفخرُ الدين عبدُ الرحمن بنُ يوسف بنِ محمد البَعْلَبَكِّيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والعشرين إلى الثامنِ والأربعين، بعدَ الخمسِ مِئة.

٢٤ ـ ومجدُ الدين أبو بكر بنُ عليّ بنِ أبي بكر بنِ سُرُورٍ المَقْدِسيُّ، ما خلا المجلسَ الخامسَ والسادسَ والسابعَ والثامنَ والأربعين بعدَ الخمسِ مِئة، والمُوْفِي سبعين، والسابعَ والسبعين بعدَ الخمسِ مِئة، والثامنَ والثمانين بعدَ الخمسِ مِئة، والحاديَ والتسعين، والسادسَ والتسعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٢٥ ـ وعبدُ القادر بنُ عبد الحميد بن محمد المَقْدِسيُّ، ما خلا المجلسَ السادسَ والثامنَ والثلاثين بعد الخمسِ مِئة، ومن الخامسِ والأربعين إلى التاسعِ والأربعين بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثَ والثامنَ والسبعين بعد خمسِ المِئة، والتاسعَ والثمانين بعدَ خمسِ المِئة، والثالثَ والتسعين، والمُوْفِيَ سِتَّ المِئة.

٢٦ ـ وزينُ الدين عبدُ الدائم بنُ عمر بنِ نِعْمَة المَقْدِسِيُّ، ما خلا المجلسَ الحاديَ والأربعين، بعدَ خمسِ المِئة، والخامسَ والثمانين والثامنَ والثمانين بعدَ الخمسِ مِئة.

٢٧ ـ وشَرَفُ الدين أحمدُ بنُ زيد بنِ أحمد المَقْدِسيُّ، ما خلا المجلسَ الثامنَ والعشرين، والثالثَ والرابعَ والثلاثين، والحاديَ والأربعين، بعد خمسِ المِئة، والرابعَ والثمانين بعدَ خمسِ المِئة.

٢٨ ـ وجمالُ الدين محمدُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ سَلَامة العَسْقَلَانيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثَ والتسعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٢٩ ـ وبرهانُ الدين إبراهيمُ بنُ سِبَاع بنِ ضِيَاء الفَزَاريُّ، ما خلا المجلسَ الحاديَ والتسعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٣٠ ــ وأحمدُ بنُ سعيدِ بنِ أبي الغنائم البغداديُّ، والدُهُ الشريفُ الحُسَينيُّ، ما خلا المجلسَ الحاديَ والثمانين بعدَ الخمسِ مِئة.

٣١ ــ وعفيفُ الدين أحمدُ بنُ علي بنِ عُمَر الهَمَذانيُّ، ما خلا المجلسَ الخامسَ بعدَ سِتِّ المِئة.

٣٢ ــ وسعيدُ بنُ حسن بن إبراهيم الزرزارِيُّ، ما خلا المجلسَ الثانيَ والتسعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٣٣ ــ وعفيفُ الدين يعقوبُ بن محمد بن خليل البُرْدِيُّ، ما خلا المجلسَ الثامنَ والتسعين بعدَ خمسِ المِئة.

٣٤ ــ وإبراهيمُ بنُ أبي الحسن المُخَرِّمي، ما خلا المجلسَ الرابعَ والثلاثين، والسابعَ والثلاثين، والخامسَ والأربعين، والتاسعَ والسبعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٣٥ ــ وشُعَيبُ بنُ محمد بنِ موسى السّلمي الجِيْلِي، ما خلا المجلسَ السابعَ والثامنَ والأربعين، والحاديَ والتسعين، والحاديَ والسبعين بعدَ الخمسِ مِئة.

ب ــ وحَضَرَ مجلسَ السماع طائفةٌ كانوا يَنْسَخُون حالةَ السَّماع[1]، منهم من نَسَخ في جميعِ مجالسِ السماع، ومنهم من نَسَخ في بعضِها. فمنهم:

٣٦ ــ صفيُّ الدين يوسفُ بنُ موسى بنِ عبد الله العَمَّاريُّ.

٣٧ ــ وناصرُ الدين محمدُ بنُ داود بن ياقوت الصَّارِفيُّ.

---

(١) قولُه هنا في زمرة (ب): (وحَضَر مجلسَ السماع طائفةٌ كانوا يَنسخون حالةَ السماع)، وسيأتي في ص١٣٤عند زمرة (د) قولُه: (وحَضَر مجلسَ السماع طائفةٌ كانوا يَنسخون في بعض المجالس...). أقولُ: اختَلَف العلماء في هذا السماع، فهل يُعتَدُّ بهِ سَماعاً وتحديثاً أم يقال فيه: حضورٌ وليس بسماع؟ الراجحُ أنه سماع إذا لم تَمنع الكتابةُ عن فَهْم ما يُقرأ. قال الحافظ الخطيب البغدادي في: «الكفاية في علم الرواية» ص ٦٦ ــ ٦٨: (بابُ ما جاء في سماعِ من كان يَنسخُ وقتَ القراءة):

«اختَلَف أهلُ العلم في صحة ذلك، فعن سليمان بن موسى قال: الذي يكتبُ ويَسمعُ، يقالُ له: جَليسُ العالم. وقال الفضلُ بن الحسين سألتُ إبراهيمَ الحربي قلت: الرجلُ يَسمَعُ وهو يكتُب، يصحُّ سمَاعُه؟ قال: لا. وقال محمد بن نُعَيم الضَّبِّي الحافظ: سألتُ أبا بكر بنَ إسحاق يَعني الصِّبْغِيَّ عمن يكتُبُ في السَّماعِ؟ فقال: يقولُ: حَضرتُ، ولا يَقُل: حدَّثَنا ولا أخبرَنا. وقال أبو القاسم بن عَبَّاد: سألتُ أبا أحمد بنَ عَدِيّ الحافظ، عن الرجل يَسمع الحديثَ ويكتبُ في وقتِ سماعِه: أيصحُّ سماعُه؟ فقال: لا.

وقال علي بن الحسن الدقّاق: سمعتُ أبا الحُسَيْن بنَ سَمْعُون، وكانوا يقرؤن عليه الحديث، فرأى رجلاً يَنسَخُ في حالِ القراءة، فقال له: حضرتَ لِتَسمعَ أو لِتنسَخَ؟! وقال: كُنْ كأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم جالسٌ يُحدثنا ونسمَعُ حديثَه. إذا فَرَغ من القراءةِ يقولُ الذي يكتُبُ السماعَ فلان يَنْسَخُ أو يَسمَعُ. وقال إبراهيم بن الحُسَين: سمعتُ شاذَّ بنَ الفيّاض يقول: مُخُّ السَّماعِ في العَيْنَيْنِ.

هؤلاء الذين منعوا صحة السماع في حالِ الكتابة، إنما ذهبوا إلى ذلك، لأن القلبَ مشتغِلٌ عن ضبطِ ما يُقرأُ في تلك الحال، فأمّا إذا لم تَمنع الكتابةُ عن فَهْمِ ما يُقرأ، فالسَّماعُ صحيح.

وممن صحَّح السَّماعَ مع الاشتغالِ بالكتابة: عبدُ الله بن المبارك، وحسبُك به دِيناً وفَضْلاً، وعِلماً ونُبْلاً، وغيرُ واحد من علماء السلف.

قال حسَنُ بن عليّ: سمعتُ عليَّ بنَ المَدِيني، قال: كنا عند جرير، فجعلنا نتشدَّدُ في شيء من السماع، فقال: أنتم أفقَهُ من ابن المبارك؟ لقد كنتُ أقرأُ عليه وما يَنظُرُ في الكتاب، وهو يَنسَخُ شيئاً آخر. قال: وحدثنا عليُّ بن المديني أيضاً عن إسحاق الأزرق، قال: كنت عند جُوَيْبِر، أساله وهو يُحدِّثني، وهُشَيمٌ في ناحيةِ المسجِد، فما ظننته يُريد السماع، فلما فَرغتُ قال: هاتِ سَماعي.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: كتبتُ عند عَارِمٍ وهو يقرأ، وكتبتُ عند عَمْرو بنَ مرزوق وهو يقرأ. وقال أبو القاسم بنُ بُكَير: سألتُ موسى بن هارون، عن الرجل يكتبُ في المجلس والمحدِّثُ يقرأ؟ قال: جائز. وقال عبيد الله بن أحمد التميمي: سألت موسى بن هارون، عن الرجل يَنسخ، في المجلس وهو يَسمع؟ قال: لا بأسَ وسألته عن المحدث يحدث والرجل يَنسخ، هل له سماع؟ فقال لي: جائز».

٣٨ ـ والشيخُ أبو العباس أحمدُ بنُ غانم بنِ عامر التُّونُسِي(١).

٣٩ ـ وشَرَفُ الدين أبو محمد شَرْوَةُ بنُ عُمَر بنِ حُسَيْن القَزْوِينيُّ، المدعو: شَرَفاً وشَرْوَةَ أيضاً.

٤٠ ـ ومحبُّ الدين عليُّ بن حَدِيد بن عُبَيْدِ السستيُّ ـ كذا ـ المِصريُّ.

٤١ ـ والشيخُ أبو محمد عبدُ الله بنُ محمد بن أحمد اللَّخْميُّ المعروفُ بابن الحجَّام.

٤٢ ـ وأبو بكر بنُ علي بن المُنير المصر أرياجيُّ. ـ كذا ـ.

٤٣ ـ وبرهانُ الدين إبراهيمُ بنُ هلال بن نجيم السُّوَيديُّ.

٤٤ ـ وجمالُ الدين يوسفُ بنُ إقبالِ بن سُلْطان السلميُّ.

ت ـ وآخرون من هؤلاء بفَوَاتٍ، منهم:

٤٥ ـ صَفِيُّ الدين خليلُ بنُ أبي بكر بن محمد المَرَاغيُّ، ما خلا المجلسَ الثانيَ والرابعَ والثلاثين، والثانيَ والثالثَ والسبعين، والثانيَ والثمانين بعدَ الخمسِ مِئة.

٤٦ ـ وشمسُ الدين محمدُ بنُ أحمد بنِ أحمد بن عُمارة السرجيُّ، ما خلا المجلسَ التاسعَ والعشرين بعدَ الخمسِ مِئة.

٤٧ ـ والشيخ أبو محمد عبدُ الله بنُ مالك بن مرحب اللَّبْليُّ، ما خلا المجلسَ الثانيَ والتسعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٤٨ ـ ونورُ الدين عليُّ بنُ أحمد بن علي الأَوْسِيُّ، ما خلا المجلسَ الثانيَ والثالثَ والرابعَ والخامسَ والسادسَ والستين بعدَ الخمسِ مِئة.

٤٩ ـ وشَرَفُ الدين أحمدُ بنُ رضوان بنِ إسماعيل المَوْصِليُّ ثم المَقْدِسِيُّ،

---

(١) قال ياقوت في «معجم البلدان» ٢ : ٦٠ في (تونس): «تُضَمُّ النونُ، وتُفتح، وتُكسَر».

ما خلا المجلسَ الثالثَ والسادسَ والتاسعَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثَ والأربعين بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثَ والثمانين بعدَ الخمسِ مِئة، والخامسَ والخمسين بعدَ خمسِ مِئةٍ أيضاً.

٥٠ ــ وصدرُ الدين عبدُ الملك بنُ عبد الوهاب بنِ الحسن بنِ عساكر، ما خلا المجلسَ السابعَ والعشرين بعدَ الخمسِ مِئة، إلى المجلسِ الثالثِ والأربعين بعدَ الخمسِ مِئة، والحاديَ والثمانين بعدَ الخمس مئة، والمجلسَ الأولَ بعد سِتِّ المِئة.

ت ــ وتَامُّ الدِّين أبو نصر مُحمَّد بنُ عَرَبْشَاه بنِ أبي بكر الهَمَذانيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والثامن والأربعين بعدَ خمسِ المِئة[1].

٥١ ــ وعِزُّ الدين علي بن محمد بن محمد الأَصْفهانيُّ، ما خلا المجلسَ الرابعَ والثلاثين.

ت ــ وجمالُ الدين محمدُ بن عبد الرحمن بن سَلاَمة العَسْقَلانيُّ، ما خلا المجلسَ السابع والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والسابعَ والخمسين بعدَ الخمسِ مِئة، والرابعَ والتسعين بعد خمسِ المِئة[2].

٥٢ ــ وصدرُ الدين عبدُ الرحيم بنُ نَصْرٍ البَعْلَبَكِّي، ما خلا المجلسَ الثاني والثلاثين بعدَ الخمسِ مئة، والرابعَ والثمانين بعدَ الخمسِ مِئة.

٥٣ ــ ونجمُ الدين داودُ بنُ عبد الرحمن بنِ عثمان بنِ أحمد المَرَاغِيُّ، ما خلا المجلسَ المُوْفِيَ أربعين بعدَ الخمسِ مِئة.

---

(١) هذا الاسم تقدم برقم ٢١، فهو مكرر، ولذا أغفلته من التعداد فلم أضع له رقماً ووضعت له (ت). وجاء هناك: (ما خلا المجلسَ السابع والأربعين، والخامسَ والأربعين بعدَ الخمسِ مئة). وهنا: (والثامن والأربعين بعدَ خمسِ المئة).

(٢) هذا الاسمُ تقدَّم برقم ٢٨، مع اختلاف هنا عما سبق في تعيين المجالس الفائتة عليه. ولما كان قد تقدم أغفلتُه من الرقم العددي، ووضعتُ له (ت).

٥٤ ـ ونجمُ الدِّين إبراهيمُ بنُ يوسف بنِ عمر، المعروفُ والدُه بابن خطيب بَيْتِ الآبار، ما خلا المجلسَ السابعَ والثامنَ والعشرين، والثالثَ والخامسَ والسابعَ والثلاثين بعدَ الخمس مِئة، والخامسَ والخمسين بعدَ الخمسِ مِئة، والحاديَ والثاني والسبعين بعدَ الخمسِ مِئة، والثاني والثالثَ والستين بعدَ الخمس مِئة.

٥٥ ـ وشرفُ الدين محمدُ بنُ علي بن أبي بكر الحَنَفِيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والعشرين، والحاديَ والثلاثين، والثالثَ والرابعَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والخامسَ والسبعين بعدَ خمسِ المِئة، والمُوْفِيَ ثمانين بعدَ الخمسِ مِئة.

٥٦ ـ والشيخُ أبو الثناءِ محمودُ بنُ ناصر بن عُبَيْد الله العَجَمِيُّ، ما خلا من المجلسِ السابعِ والعشرين إلى المُوْفِي ثلاثين بعدَ خمسِ المِئة.

ث ـ وسَمِعَ هذا المجلَّدَ طائفةٌ كانوا يَتحدَّثُون في بعضِ المجالس حالةَ السماع، منهم:

٥٧ ـ عليُّ بنُ موسى بنِ يوسف الأُرْمَوِيُّ.

٥٨ ـ وعفيفُ الدين عبدُ الله بنُ رجاءِ بنِ فارس الحَوْرَانيُّ الدمشقيُّ.

٥٩ ـ وولَدُهُ يُوسُف[1].

---

(١) قولُه هنا: (وولَدُهُ يوسف). فيه كما يبدو إشارةٌ إلى أنه كان صغيراً لتعبيرِهِ بالوَلَدِ لا الابنِ، والله أعلم. وكانوا يصطحبون أطفالَهم إلى مجالس سماع الحديث الشريف، فإن كان الطفلُ فوق الخامسة من العمر، ولديه شيء من الوعي للمسموع: كتبوا اسمَه في محضر السماع، وعبَّروا عن حضورِهِ ومشاركتِهِ بلفظِ (وسَمِعَ فلان...)، وإن كانت سِنُّهُ دون ذلك ولا يعي شيئاً من المسموع: كتبوا اسمَه في المحضر، وعبَّروا عنه بلفظِ (حَضَرَ أو أُحضِرَ فلان...).

وكتابة أسماء الصغار مع أسماء العلماء الكبار السامعين للكتاب في ورقة (السَّماع) فيها شيء من التشريف يختصّون به أولادَ العلماء والصلحاء، رجاءَ أن ينشأوا علماء، فيكونَ لهم صلةُ الشرفِ بالشيخ الذي أُحضِروا مجلسَهُ وتُلِيَ الحديثُ الشريفُ وهم فيه.

وفي هذا التشريفِ والتوريثِ لذكرى التلمذةِ على الشيخ المحدِّث الراحل، استنهاضٌ

٦٠ ــ ومحمدُ بنُ عبد الله بن محمد اللَّخْمِيُّ، المعروفُ والدُهُ بالحَجَّام[1].
٦١ ــ وأبو بكر بنُ الشيخ أحمد بن غانِم التُّونُسِيُّ.
٦٢ ــ ومجدُ الدين عبدُ المنعم بنُ المظفَّر بنِ الحسن المِصريُّ.

ج ــ وآخرون من هؤلاء بفَوَاتٍ، منهم:

٦٣ ــ تـاجُ الدين أبو بكر بنُ عليِّ بنِ خليل الكُرْدِيُّ، ما خلا المجلسَ المُوْفِيَ أربعين، والسابعَ والسبعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٦٤ ــ وجمالُ الدين أبو الحسن بنُ أبي الحسن بن أبي القاسم بن محمد اليَعْقُوبِيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، ومن التاسع والأربعين إلى الحادي والخمسين بعدَ الخمسِ مِئة، والمُوْفِيَ ستين بعدَ خمسِ المِئة، والرابعَ والتسعين بعدَ خمسِ المِئة.

٦٥ ــ وجمالُ الدين أحمدُ بن عُمَر بن رَشِيدٍ الصوَّافُ التِّكْرِيتِيُّ، ما خلا المجلسَ

= للهِمَم المرموقة في مَهْدها، وإذكاءٌ للعزائم المستعِدَّةِ للتحصيل والطَّلَب، ثم هو كسْبُ رُخصة وفُرصة قد تفوت على الناشىءِ الصغير بموت الشيخ الكبير. وكم من صغيرٍ حَفَزَهُ هذا الشَّرَف، إلى أن يكون لذاك الشيخِ الراحل خيرَ خَلَف. فللّه دَرُّ الآباء العقلاء قديماً، ما أفهمَهم في تسليك الفضائل إلى مستقبل أولادهم.

وكانوا يُقيمون وَليمةً عند سماع الصغير، تفريحاً له وابتهاجاً به، وتسجيلاً وتشهيراً لسَمَاعِه، جاء في كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ١ : ٢٤٤، برقم ١٥٥٠ «قال أبو عبد الرحمن ــ هو عبدُ الله ابنُ الإمام أحمد ــ : ولمَّا سَمِعَ يحيى بنُ أكثم من ابنِ المبارك وكان صغيراً، صَنَع أبوه طعاماً ودَعَا الناسَ، ثم قال: اشهدوا أنَّ هذا سَمِعَ من ابن المبارك وهو صغير» انتهى. وقد رَوَى عنه البخاري في غير «الصحيح»، والترمذي في «جامعه»، وآخرون.

و(يحيى بن أكثم) هذا، هو: أبو محمد يحيى بنُ أكثم بنِ محمد التَّمِيمي الأُسَيِّديُّ المَرْوَزِيّ، القاضي الفقيه، وَلِيَ قضاءَ البصرة وهو ابنُ إحدى وعشرين سنة، وكان مولده سنة ١٦٠، ووفاته سنة ٢٤٣. وقولُ الذهبي في «السِّيَر» ٦: ٣٩٥ (لم يكن يَسمعُ الحديثَ الصبيانُ إلَّا بعد الثلاث مئة)، يُحمَل على شيوع ذلك، بدليل خبرِ ابن أكثم. وانظر تكملةً لهذا الموضوع في الصفحة ١٦٢.

(١) تقدم ذكرُ والدِهِ عبد الله برقم ٤١.

الثالثَ والثلاثين، والسابعَ والأربعين، والثامنَ والأربعين بعدَ خمسِ المِئة، والسادسَ والسبعين بعدَ خمسِ المِئة.

٦٦ ــ وعِزُّ الدين عُمَرُ بنُ سَعْد بن غالب الإِرْبِلِيُّ، ما خلا المجلسَ الحاديَ والسبعين بعدَ خمسِ المِئة، والسادسَ والتسعين بعدَ خمسِ المِئة.

٦٧ ــ وفخرُ الدين عبدُ الله بنُ يوسف بن محمد البَعْلَبَكِّي، ما خلا المجلسَ الأولَ من المجلدِ إلى آخر السابع والثلاثين بعدَ خمسِ المِئة، والسابعَ والثامنَ والأربعين بعدَ خمسِ المِئة، والتاسعَ والخمسين بعدَ خمسِ المِئة.

٦٨ ــ وصَفِيُّ الدين إسحاق بنُ إبراهيم بنِ يحيى الفُراوِيُّ، ما خلا المجلسَ الثالثَ والرابعَ والثلاثين بعدَ خمسِ المِئة والحاديَ والثانيَ والثمانين بعدَ الخمسِ مئة، والرابعَ والخامسَ والسادسَ والتسعين بعد خمسِ المِئة، والمُوْفِيَ سِتَّ المِئة.

٦٩ ــ وشمسُ الدين محمدُ بنُ إلْيَاس بنِ أبي الفتح الآمِدِيُّ، ما خلا المجلسَ الحاديَ والثلاثين، والسابعَ والأربعين، بعدَ الخمسِ مِئة، والمجلسَ الأخيرَ من هذا المجلَّد.

ح ــ وسَمِعَ هذا المجلَّدَ طائفةٌ كان النومُ يَعْتَرِيهم حالةَ السماع أحياناً[1]، منهم:

٧٠ ــ رشيدُ الدين حسَنُ بنُ محمد بنِ حسين الفارسيُّ.

٧١ ــ والشيخُ يوسفُ بن أحمد بن رَبِيعة السافِرِيُّ.

٧٢ ــ وسعيدُ بنُ أبي الغنائم البغداديُّ.

خ ــ وآخرون من هؤلاء بفَوَاتٍ، منهم:

٧٣ ــ الشيخُ محمدُ بن عبد الله بن بَادِيس البُوْنيُّ، ما خلا المجلسَ التاسعَ

---

(١) قدَّمتُ تعليقاً في ص ١٢٣، ما ينبغي استحضارُهُ هنا من أجلِ ما كان يعتريهم من النوم، فتذكَّره. وهؤلاء المذكورون هنا في زمرة حرف (ح) سَمِعُوا المجلَّد من غير فَوَاتِ شيء، ولكن كان يعتريهم النومُ حالةَ السماع، فالأمانةُ العلميةُ والدقةُ الحديثيَّةُ اقتضَتْ ذكرَ حالِهم، رحمة الله تعالى عليهم.

والعشرين، والحاديَ والثانيَ والثلاثين، والمُوْفِيَ أربعين.

٧٤ ــ وعبدُ العزيز بنُ أبي نصر بن سليمان المَوْصِليُّ، ما خلا المجلسَ الخامسَ والثلاثين.

٧٥ ــ وأحمدُ بنُ تمّامٍ الصَّفّارُ الأعرَجُ، ما خلا المجلسَ المُوْفِيَ ثلاثين بعدَ خمسِ المِئة.

٧٦ ــ وتقيُّ الدين عبدُ الكريم بنُ عبد الملك بن أحمد السَّمَرْقَنْدِيُّ، ما خلا المجلسَ الثالثَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والحاديَ والثمانين بعدَ خمسِ المئة، والخامسَ والتسعين بعدَ الخمسِ مئة.

٧٧ ــ وسِراجُ الدين عُمَرُ بن أبي بكر بن محمد الرحرى ــ كذا ــ، ما خلا المجلسَ الثانيَ والثلاثين، والخامسَ والأربعين بعدَ الخمسِ مِئة، والسادسَ والسابعَ والخمسين بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثَ والسادسَ والسبعين بعدَ الخمسِ مئة، والسابعَ والسبعين بعدَ خمسِ المِئة.

٧٨ ــ وعبدُ العزيز بنُ أبي بكر بن عبدِ اللّٰهِ الحروبيُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والعشرين، والحاديَ والثالثَ والثلاثين، والسابعَ والخامسَ والخمسين بعدَ الخمسِ مئة، والسابعَ والثمانين، والثانيَ والتسعين بعدَ خمسِ المِئة.

٧٩ ــ ورَضِيُّ الدين يوسفُ بنُ يحيى بن علي السلميُّ، ما خلا المجلسَ السابعَ والعشرين، والرابعَ والثلاثين، والثامنَ والأربعين بعدَ الخمسِ مِئة، والمجلسَ المُوْفِيَ تسعين بعد الخمسِ مِئة.

٨٠ ــ وخليفةُ بنُ مسعودِ بنِ محمد المربالِيُّ، ما خلا المجلسَ الرابعَ والأربعين بعدَ الخمسِ مِئة.

٨١ ــ وجمالُ الدين محمدُ بنُ إبراهيم بن محمد الإِرْبِلِيُّ، ما خلا المجلسَ الثامنَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مئة.

٨٢ ــ والشيخُ يوسفُ بنُ حسين بن عبد المعطي الصِّقِلِّيُّ، ما خلا المجلسَ

ـ كذا ـ والثلاثين، والثالثَ والسادسَ والثلاثين، والسابعَ والتاسعَ والثلاثين، والثالثَ والسادسَ والأربعين بعدَ خمسِ المِئة، والمجلس الثالثَ بعدَ سِتِّ المِئة.

٨٣ ـ والشيخُ أبو الحُسَين عليُّ بنُ عبد المِلِك البغداديُّ، ما خلا المجلسَ الرابعَ والثلاثين بعدَ خمسِ المِئة.

وصَحَّ ذلك وثَبَت.

د ـ وحَضرَ مجلسَ السماع طائفةٌ كانوا يَنْسَخون في بعضِ مجالس السماع وينامُون ويَتحدَّثون، ولهم فَوَاتٌ أيضاً، منهم:

٨٤ ـ جمالُ الدين عليُّ بنُ محمد بن مبارك القَرْقَسِيُّ، فَاتَهُ المجلسُ المُوْفِي أربعين، والثامنُ والأربعون بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثُ والسبعون، والثامنُ والسبعون بعدَ الخمسِ مِئة، والتاسعُ والثمانون بعدَ خمسِ المِئة، والثاني والتسعون، والسادسُ والتسعون بعدَ الخمسِ مِئة، والمجلسُ الثالثُ بعد سِتِّ المِئة.

٨٥ ـ ونورُ الدَّوْلَة عليُّ بنُ عبدِ الواحد بنِ أبي الحسنِ بنِ الصَّيْقَلِ، فاتَهُ المجلسُ الثالثُ والرابعُ والخامسُ والثامنُ والتاسعُ والتسعون بعدَ الخمسِ مِئة، وفاته المجلسُ المُوْفِي سِتَّ المِئة والسابعَ عَشَرَ بعدَ ستِّ المِئة.

ت ـ وشَرَفُ الدين محمدُ بنُ علي بن أبي بكر الحَنَفِيُّ، فاته المجلسُ السابعُ والعشرون، والحادي والثلاثون، والثالثُ والرابعُ والثلاثون بعدَ الخمسِ مِئة، والرابعُ والسبعون بعدَ الخمسِ مِئة، والتاسعُ والسبعون بعدَ الخمسِ مِئة[1].

---

(١) تقدم ذكره برقم ٥٥، مع اختلاف هنا عما سَبَق مما فاتَهُ من مجالس السماع. ولتقدمه وتكرره أغفلته من التعداد هنا، ووضعت له (ت).

ت ــ ونجمُ الدِّين إبراهيمُ بنُ يوسُف بن عُمَر بنِ خطيبِ بيتِ الآبَار، فاتَهُ المجلسُ السابع والعشرون، والثامنُ والعشرون بعدَ خمسِ المِئة، والثاني والثالثُ والثلاثون بعدَ خمسِ المِئة، والخامسُ والثلاثون بعدَ الخمسِ مِئة، والسابعُ والثلاثون بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثُ والخمسون بعدَ الخمسِ مِئة، والحادي والثاني والسبعون بعد الخمسِ مِئة، والثاني والثالثُ والثمانون بعد خمسِ المِئة[1].

٨٦ ــ وتقيُّ الدين أبو عبد الله محمدُ بنُ طَرْخَان بنِ أبي الحسن الحنبليُّ، فاتَهُ المجلسُ الخامسُ والثلاثون بعدَ الخمسِ مِئة، والخامسُ والسابعُ والأربعون بعدَ الخمسِ مِئة، والثالثُ والخامسُ والخمسون بعدَ خمسِ المِئة، والسادسُ والتسعون بعدَ خمس المِئة.

٨٧ ــ وضياءُ الدين عيسى بنُ عُمَر بنِ عيسى الكُرْدِيُّ الكوددِيُّ الشافعي، فاته المجلسُ التاسعُ والعشرون بعدَ الخمس مئة، والثامنُ والأربعون بعدَ خمسِ المئة، والرابعُ والخمسون بعدَ خمسِ المئة، والسادسُ والسابعُ والستون بعدَ خمسِ المئة، والحادي والسبعون بعدَ الخمس مِئة، والحادي والتسعون بعدَ الخمسِ مئة.

٨٨ ــ وشَرَفُ الدين عليُّ بنُ يوسف بن أبي الفضل الشريف الحُسَيْنِيُّ الحَنَفِيُّ، فاته المجلسُ الحادي والثلاثون، والثالثُ والرابعُ والخامسُ والثلاثون بعدَ خمسِ المِئة، والرابعُ والخمسون، والسابعُ والثامنُ والخمسون بعدَ الخمسِ مِئة، والمجلسُ المُوْفِي سبعين، والسادسُ والسابعُ والسبعون بعدَ خمسِ المِئة، والسادسُ والثمانون بعدَ خمسِ مِئة، والمجلسُ الحادي بعدَ سِتِّ المِئة.

---

(١) تقدم ذكره برقم ٥٤، مع اختلاف بين ما هنا وهناك في المجالس التي فاتته، ولتكرره وتقدمه أغفلت الرقم بجانب اسمه، ووضعت له (ت).

٨٩ ــ والفقيرُ عبدُ اللّهِ بنُ يوسف بنِ أبي الفوارس المَعْدِنيُّ الحنبليُّ، فاتَهُ المجلسُ السابعُ والستون بعدَ خمس المِئة، والمجلسُ المُوْفِي سبعين بعدَ خمس المِئة، والمجلسُ المُوْفِي ثمانين بعدَ الخمس مئةِ، والثامنُ والثمانون أيضاً.

ذ ــ سَمِعَ هذا المجلَّدَ ثلاثةٌ كان النومُ يعتريهم أحياناً حالةَ السماعِ، وكانوا يتحدثون أحياناً، ولهم فَوَات، وهم:

٩٠ ــ صَفِيُّ الدين أبو بكر بنُ تَمَّام بنِ أبي الحسن بن محبور البَعْلَبَكِّيُّ الشافعيُّ، فاته المجلسُ السابعُ والعشرون بعد الخمس مِئة، وهو المجلسُ الأول من هذا المجلَّد، والثامنُ والتاسعُ والمُوْفِي ثلاثين بعدَ خمس المِئة، والحادي والثاني والثالثُ والرابعُ والخامسُ والسادسُ والسابعُ والثلاثون بعدَ الخمس مِئة.

٩١ ــ وصلاحُ الدين صالحُ ابنُ الشيخ الزاهد الوَرِع: إبراهيمَ بنِ أحمدَ العَادِليُّ، وَفَاتَهُ المجلسُ التاسعُ والعشرون بعدَ خمس المِئة، والمجلسُ المُوْفِي ثلاثين، والحادي والثاني والثلاثون بعدَ خمس المِئة، والرابعُ والثلاثون بعدَ خمس المِئة، والرابعُ والأربعون بعدَ الخمس مِئة، والثامنُ والأربعون بعدَ الخمس مِئة، والرابعُ والخامسُ والخمسون بعدَ الخمس مِئة، والمجلسُ المُوْفِي ستين بعدَ الخمس مِئة، والثاني والستون، والسادسُ والثمانون بعدَ الخمس مئة.

٩٢ ــ وأخوه تاجُ الدين أحمدُ ابنُ الشيخ إبراهيم الفارِقيُّ، فاته المجلسُ الثامنُ والعشرون بعدَ الخمس مِئة، والتاسِعُ ــ والعشرون ــ والمُوْفِي ثلاثين بعدَ خمس المِئة، والحادي والثاني والثالثُ والرابعُ والخامسُ والثلاثون بعدَ خمس المِئة، والرابعُ والأربعون بعدَ خمس المئة، والرابعُ والخمسون بعدَ خمس المئة، والثاني والستون بعدَ الخمس مِئة، والمجلسُ المُوْفِي ثمانين

بعدَ الخمس مِئة، والرابعُ والثمانون بعدَ الخمس مِئة، والسابعُ والثمانون بعدَ الخمس مِئة.

وصحَّ ذلك وثَبَتَ في تسعين مجلساً، آخِرُها في يوم الخميس سادسَ عشرَ جُمادَى الأولَى، من سنةِ أربع وثلاثين وسِتِّ مِئَة، بدارِ الحديثِ السُّلْطَانِيَّة المَلَكِيَّة الأشرفيَّة، وفَّق الله سبحانه واقفَها وغَفَر له.

٩٣ ــ وسَمِعَ مُثبِتُ الأسماءِ سَمَاعاً صحيحاً، من (باب دِيَة أهلِ الذِّمَّة) إلى آخر هذه المجلَّدةِ، العبدُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّهِ عبدُ الرحمن بنُ علي بنِ الفَتْح بن عبد الله الدمشقيُّ الشافعيُّ[1]، المرتَّبُ بدارِ الحديث الأشرفية والنَّقِيبُ بها، والخَطُّ له، عَفَا الله عنه ورَحِمَهُ[2].

---

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) (مُثْبِتُ الأسماء) أو (مُثْبِتُ السَّمَاع) أو (كاتبُ السَّمَاع) أو (كاتبُ الطِّبَاق) كلُّها بمعنى واحد، وهناك (كاتبُ الغَيْبَة)، وهذه كلمةٌ عنه وعن كتابةِ (الإجازة) أو (الطِّبَاق)، كتبها العلامة المؤرخ الأمين الشيخُ محمد أحمد دُهْمَان الدمشقي أمتع الله تعالى به، في مقدمتِهِ لكتاب «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» لابن طُولون الدمشقي ١ : ٢١ ــ ٢٢، من الطبعة الثانية بدمشق سنة ١٤٠١.

قال أحسن اللَّهُ إليه: «في الأزمانِ المتأخرة: القرنِ الثامن والتاسع وما بعدَهما، كان من نِظام الواقفين والوَقْف ترسيمُ (كاتبِ الغَيْبة)، وهو موظَّفٌ أمينٌ معروفٌ بالاستقامة، يقومُ بكتابة اسمِ من يَتخلَّفُ عن حضور الدرس، ويُقدِّمُهُ إلى ناظرِ المدرسةِ أو الوقفِ أو نائبِه، فيَحْسِمُ عليه من راتبه بمقدار أيام غِيابه إن رأى في ذلك مصلحة.

و (كاتبُ الغَيْبَة) أيضاً: من يقومُ بكتابة أسماءِ الطلبة الذين حضروا بعضَ الأيام وغابوا بعضاً، عند قراءةِ كتابٍ مثلِ «صحيح البخاري» أو كتبِ الفقه أو غيرِها من العلوم ليُسجِّلَ اليومَ الذي تخلَّف الطالبُ فيه، ويُسجِّلَ الموضعَ من الكتاب الذي تخلَّفَ عن سماعِهِ أو قراءتِه، فيكتُبُ اسمَ الطالب، ويكتُبُ عنوانَ البابَ الذي فاته من الكتاب.

الإجازةُ أو الطِّباقُ

حينما تُكتَبُ الإجازةُ للحاضرين والمستمعين، يُذكَرُ فيها أسماؤهم، ويُكتَبُ للمتغيِّبِ =

والمجالِسُ المعيَّنَةُ للطَّلَبَةِ فَوَاتٌ في هذا التسميع مَرْقُوماً في حواشي هذا المجلَّدِ على كلِّ مجلسٍ بخط الشيخِ الإمامِ المُسْمِع، أعاد اللّهُ مِن بركاتِه، ومُتِّع للإسلامِ والمسلمين بطولِ بقائِه، فليُعلَمْ ذلك(١).

= اسمُه، وإلى جانبه: (وفَاتَهُ من بابِ كذا إلى كذا). وقد يُجْمَلُ التحديدُ للفَوَاتِ فيُكتَبُ اسمُهُ وإلى جانبه: سَمِعَ هذا الكتاب مع فوتٍ، دون تحديدٍ وتعيينٍ لمكانِ الفائت. وهذا أقلُّ دِقَّةً من الأول.

وتُكتَبُ هذه الإجازةُ ــ الشهادة ــ غالباً في آخر صفحات الكتاب، ويُذكَرُ فيها أسماءُ الحاضرين، واسمُ كاتبها، ويُوقِّعُ الشيخُ في آخرها بعدَ أنْ يُؤرِّخَها، ويذكُرَ المكانَ الذي قُرِئَتْ فيه، كاسم المسجدِ أو المدرسةِ أو دارِهِ أو البُستانِ أو اسمِ البلد أو القريةِ أو نحوِ ذلك، وتُسمَّى هذه: طَبَقَة، وجَمْعُها طِباق، وهي المرادُ بما يُذكَرُ كثيراً في تراجم بعض العلماء: (وكَتبَ الطِّبَاق)، وهو وَصْفُ مَدْح، أي إنَّ المترجَم كاتِبٌ ضابطٌ ثقةٌ حَسَنُ الخَطِّ.

وتُحفَظُ النسخةُ التي عليها الطِّباقُ في المسجد أو في المدرسة، كسِجِلٍّ لأسماءِ الطلاب الذين قرأوا الكتاب على الأستاذ وسَمِعُوهُ بحضوره. وكثيراً ما يَلجأ المؤرِّخون إلى هذه الطِّبَاقِ، لمعرفةِ مشايخ من يُريدون ترجمَتَهُ وما سَمِعَه من كتب.

وحينها يَدَّعي شخصٌ سَمَاعَ كتاب، يُطالَبُ بنصِّ الطَّبَقَةِ التي فيها سَمَاعُهُ له، ليُبرزَها إن كان الشيخ كتَبَ له ذلك على نسختِهِ الخاصة، وإلا فعليه أن يُعين المكانَ الموجودَ فيه نسخةٌ من هذا الكتاب، وفي آخرِهِ شهادةُ الشيخ بحضورِهِ السَّمَاعَ.

وكثيراً ما يُزوِّرُ بعضُ الناس هذه الطِّبَاق، فيَمْحِي أو يَحُكُّ اسمَ أحَدِ السامعين للكتاب، ويَضَعُ مكانَهُ اسمَ نَفْسِه! ولكنَّ العلماءَ يتنبهون إلى ذلك ويُبيِّنون تَزْوِيرَه، ويَطعنون في أمانتِه، ويَصِمُونه بأنه كذَّاب. أمَّا إذا اضطُرَّ الكاتبُ إلى حَكِّ كلمةٍ فعليه أن يَكتُبَ إلى جانبها: (صَحّ)، ويُوقِّعَ الشيخُ باسمِهِ إلى جانبها». انتهى بتصرف يسير وزيادة.

(١) بلَغَ عددُ الشيوخ السامعين على الإمام ابن الصلاح لهذا المجلَّد الثامن، من كتاب «السنن الكبرى» للإمام البيهقي ٩٣ شيخاً، وهذا الإحصاء في (محضر السماع) لحفظِ (حقوقِهم): سَمَاعِهم وروايتِهم ومرويَّاتِهم، وبيانِ الحافظِ والأحفظِ والمُتْقِنِ ومن دُون ذلك.

ولعل الحاضرين لسماع الكتاب كانوا ضِعْفَيْ هذا العددِ أو أكثَر، فإنَّ مثلَ هذا =

والحمدُ لله ربِّ العالمين حَقَ حَمْدِه، وصلواتُه على سيدنا محمدٍ خيرِ خَلْقِه، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم.

وفيه كَشْطٌ بسَمَاعِهِ ويطولِ بقائِهِ، من: ، ومحمد بن عبد، وأبو محمد شَرْوَة بن عُمَر بن حسين، وتسعين مجلساً آخرها، والمعيَّنة للطلبةِ فوات في ذلك جميعُهُ صحيحٌ فليُعْلَم». انتهى.

وجاء في آخر المجلَّد العاشر ص ٣٥٠ ما يلي:

«في آخر نسخة رامْفُور: تَمَّ الكتابُ المباركُ بحمد الله ومَنِّهِ وحُسنِ توفيقِه، فالحمدُ لله على إعانتِهِ وتيسيرِ نَساخَتِه[١]، وتسهيلِه، أحمَدُهُ حَمْداً كثيراً على ذلك، فأسألُ الله تعالى المغفرةَ والرضوان، وذلك يومَ السبت الخامسَ عَشَرَ من شَهْرِ ذي الحِجَّة المبارك، من سنةِ تسعَ عَشْرَةَ وثماني مِئة، برَسْمِ مولانا وبركتِنا الإمامِ

= المجلس المبارك يؤمُّهُ الناسُ عامَّةً: عالِمُهم ومتعلِّمهم ومُستمِعهم، وكبيرُهم وصغيرُهم، ورجالُهم ونساؤهم وأطفالُهم، للتبرُّكِ بسماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنَّ (المُثبِتَ) للسماع إنما أثبتَ اسمَ من يَصدُقُ عليه وَصْفُ الشيخ (والطالِب)، وهو الذي حَضَرَ للتحمُّل والأداء، وتَرَكَ المستمعين الآخَرين الذين ليسوا كذلك.

وللأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي رئيس المجمع العلمي العراقي، كلمةٌ تتصلُ بهذا المقام أُوردُها عنه، قال في مقاله «الرواية والأسانيد» الذي سَبَقت الإشارة إليه في ص ٤٩، «من المعلوم أنَّ العلم كان مفتوحاً للجميع، يَستطيعُ كلُّ من أراد أن يَطلُبَه، فلم يكن هناك ما يُقيِّدُ حُضورَ الطلبة أو يَحصُرُ عدَدَهم، وبذلك صار عدَدُ أهلِ العلم كبيراً، لأنَّ حلقاتِ العلماء مفتوحة، والتقاليدُ السائدةُ أن لا يَبخَلَ الرجلُ في عِلمِه، لذلك كان من الممكن أن يَسمَعَ من الشيخ عدَدٌ كبيرٌ، يختلفون في مستواهم وفهمِهم ودِقَّتِهم وأمانتِهم.

غيرَ أن التمسُّكَ بالإسناد، القائمَ على أساسِ أن المِعيارَ الأساسيَّ لصحة العلم هو كفايَةُ الراوي وأمانتُه، أدَّى إلى ضرورة تقييدِ المعتمَدِين وحَصْرِهم واختيارِ عَدَدٍ منهم».

(١) قوله: (وتيسير نَساخَتِه). أي تيسير نَسْخِهِ وكتابتِه. والفعلُ (نَسَخَ) ليس من مصادره (نَساخَةَ)، ولكنَّ إخوانَنا ومشايخَنا في اليَمَن يُعبِّرون بهذا اللفظ عن (النَّسْخ).

العالمِ العلاَّمة، جمالِ الدين، بركةِ المسلمين، وخَلَفِ السَّادةِ الصالحين، نَفَع الله به: محمدِ بنِ أبي بكر بن صالح، المشهورِ بابن الخَيَّاط[1]، مَتَّع الله بحياتِهِ ونَفَع، آمين ثم آمين.

وذلك على يدِ العبدِ الفقيرِ المعترفِ بالذنوب والخَطَايا، الراجي رحمةَ رَبِّه وغفرانَهُ عن الزَّلَلِ والخَطَايا: عليِّ بن محمد بن خُضَير، غفر الله لكاتبه ولمالكِه ولمن نَظَرَ إليه، ولمن طالَعَ فيه، ولمن قابَلَهُ وتأمَّلَهُ وأصلَحَ ما به من تصحيف، وعلى... [2] أصلَحَهُ وجميع المسلمين برحمتِهِ ومَنِّهِ وكَرَمِه، والحمدُ لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ وآلِهِ خَاتمِ النبيين وسلَّم تسليماً، وحسبُنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

نَقلتُ من خَطِّ العلامة الحافظ أبي عَمْرو تقيِّ الدينِ بنِ الصلاح: بَلَغ سَمَاعُ الجماعةِ ــ بدار الحديثِ الأشرفيةِ رَحِمَ اللَّهُ واقِفَها ــ وعَرْضُ هذِه النسخةِ على الإتقانِ من أوَّلِها إلى آخِرِها، بأصلين:

أحدُهما أَصْلُ الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن علي، المعروفِ

---

(١) ترجم له ابن العماد في «شذرات الذهب» ٧: ٢٣١، فيمن مات سنة ٨٣٩، قال: «وفيها مات الحافظُ جمالُ الدين محمدُ ابنُ الإمام رضيِّ الدين أبي بكر بن محمد ابنُ الخياط اليَمَني الشافعي، حافظُ البلادِ اليمنية، قال ابنُ حجر: تفقَّهَ بأبيه وغيرِه حتى مَهَر، ولازَمَ الشيخَ نفيسَ الدين العَلَوِيّ في الحديث حتى فاق عليه، حتى كان لا يجاريه في شيء.

وتخرَّج بالشيخ تقي الدين الفاسي، وأَخَذ عن القاضي مَجْدِ الدين الشيرازي أي صاحبِ «القاموس»، واغتبَطَ به، حتى كان يُكاتِبُهُ فيقولُ: إلى الليثِ ابنِ الليث، والماءِ ابنِ الغَيْث، ودَرَّسَ جمالُ الدين بتَعِزَّ وأفتى، وانتهَتْ إليه رياسةُ العلم بالحديثِ هناك، وأَخَذ عن الشيخ شمسِ الدين الجَزَرِيّ لَمَّا دَخَل اليمن بآخِرِهِ، ومات بالطاعون في هذه السنة. انتهى».

(٢) كذا في المطبوعة بآخر «السنن الكبرى» للبيهقي ١٠: ٣٥١.

بابن عساكر رحمه الله، الجَدِيدُ المُقابَلُ، وفيه: رِوَايَتُهُ للكتابِ، كان عَنْ أبي القاسمِ زاهِر بنِ طاهِر الشَّحَّامي، عن مُصَنِّفِه، و: رِوَايَةُ وَلَدِهِ أبي محمدٍ القاسمِ، عن زاهِرٍ وأبي المَعَالي محمدِ بنِ إسماعيل، الفارسي إجازةً، عن المصنِّف، وهو أصلٌ معتمد، وعلامَةُ ما كان منه في هذه النسخة (ص).

والثاني أصلُ أبي المواهب الحسنِ بن هِبَةِ الله بنِ صَصْرَى، وفيه سَمَاعُهُ على الحافظِ أبي القاسم، وذِكرُ مُعَارَضَتِهِ إياه، لا أدري أبأَصْلِ الحافظِ، أو بأَصْلِ أصلِهِ؟ وعلامةُ ما كان منه في هذه النسخة (خ ر).

وكان الفراغُ من سَمَاعِهم للكتاب مِنِّي، ومِن عَرْضِ هذه النسخة: يومَ الاثنين الثامِنَ عشرَ من شهرِ ربيعٍ الأوَّل، سنةَ خمسٍ وثلاثين وسِتِّ مئة بدمشق[١]، حَرَسَها اللَّهُ وسائرَ بلادِ الإسلام وأهلَه، وهو خَطُّ عثمانَ بنِ عبدَ الرحمن بنِ عثمان، المعروفِ بابن الصلاح، غَفَر الله له ولهم آمين.

ونقلتُ من خَطِّ العلامة قاضي القُضَاة تقيِّ الدينِ محمدِ بنِ الحُسَين بن رَزِين[٢]، ما نصُّهُ:

---

(١) ولم أقف على تاريخ بدء الحافظ ابن الصلاح التحديث بكتاب «السنن الكبرى»، لأن المجلد الأول لم يُطبع من نسخة فيها تاريخ بدء المجالس وسماعها على الشيخ، وهو قد تولى التدريس في دار الحديث في نصف شعبان من سنة ٦٣٠، فالسماع للكتاب منه بين هذين التاريخين.

(٢) ترجم له ابن العماد في «شذرات الذهب» ٥: ٣٦٨، فيمن توفي سنة ٦٨٠، فقال: «وفيها مات ابنُ رَزِين قاضي القضاة شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو عبد الله محمدُ بنُ الحُسَين بن رَزِين بن موسى العامِري الحَمَوِي الشافعي. ولد سنة ٦٠٣ بحماة، واشتغل من الصغر فحَفِظَ «التنبيه» في صغره، ثم حَفِظَ «الوسيط»، و«المفصَّل»، و«المستصفى» للغزالي، إلى غير ذلك. وبَرَعَ في الفقه والعربية والأصول، وشارك في المنطق والكلام والحديث وفنونِ العلم، وأفتى وله ثمانَ عشرة سنة.

وقَدِمَ دمشق فلازم ابنَ الصلاح، وقرأ القراءاتِ على السخاويِّ، وسَمِعَ منها ومن =

وجدتُ بخطِّ الإمام الحافظ أبي بكر أحمدَ بنِ الحُسَين بن علي البيهقي المصنِّفِ رحمه الله ورضي عنه، في نسخة الأصلِ التي بخطه، في آخِرِ الكتاب، ما صُورتُه:

فرغتُ منه بحمدِ الله ومَنِّه يومَ الاثنين الثانيَ عشَرَ من جمادى الآخرة، سنةَ اثنتين وثلاثين وأربع مِئة، والحمدُ لله رب العالمين.

الحمدُ لله رب العالمين حَمْداً يُوافي نِعَمَهُ ويُكافِىءُ مَزِيدَهُ كما يُحِبُّ ويَرضَى، وصَلَواتُهُ على سيدنا محمد نبيِّهِ وعبدِه، وعلى آلِهِ وذُرِّيَّتِه، وأزواجِهِ وأهلِ بَيْتِه، وعلى إخوانه من النبيين والمرسَلين، والملائكة المقرَّبين، وعلى الأولياءِ والصالحين، وسلامُهُ عليهم أجمعين.

وبعدُ فقد يَسَّرَ لنا اللّهُ إتمامَ مُقابلةِ هذا الكتاب المبارك، من أوله إلى آخره، وتصحيحَهُ، علَى بَذْلِ الوُسْعِ في الإتقان، وذلك على أصلِهِ المنقول، وهو أصلُ الشيخِ الإمام تقي الدين ابنِ الصلاح، الذي بخَطِّ عبد الجليل بنِ عبد الجَبّار بن عبد الواسِع الأَبْهَرِي، كتَبَهُ للشيخ تقي الدين سِوى المجلَّدةِ السابعةِ فهي قديمة.

ولم أغادر مما في الأصل من الرواياتِ والطُّرَرِ وضَبْطِ المُشْكِلِ والمشتبِهِ شيئاً

= غيرهما، وأخذ العربية عن ابن يعيش، وكان يفتي بدمشق في أيام ابن الصلاح، ويؤم بدار الحديث مع تدريس الشامية، ثم تحول من هلاكو إلى مصر، واشتغل ودَرَّسَ بالظاهرية، ثم وَلِيَ قضاءَ القُضَاة، فلم يأخذ عليه رزقاً تديناً وورعاً، ودرَّس بمسجد الشافعي وامتنع من أخذ الجامِكيَّة ــ أي الراتب ــ، وتفقَّهَ به عِدَّةُ أئمة، وانتفعوا بعلمه وهَدْيِهِ وسَمْتِهِ ووَرَعِه، وممن نَقَل عنه الإمامُ النووي، وتوفي بالقاهرة رحمه الله تعالى». انتهى.

قلت: وقد قرأ ابنُ رَزِين على الحافظ ابن الصلاح «المقدمة» في المصطلح، في المدرسة الرَّواحيَّة بدمشق في سنة ٦٣٨، كما جاء ذلك في النسخة المخطوطة منها، المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٥٥ مصطلح الحديث)، وانظر ــ في هذا إذا شئت ــ ص ٥١ من تقدمة (محاسن الاصطلاح) للبُلْقِيني.

بحمد الله . وما نقلتُهُ من ذلك من خَطِّ الحافظ أبي عَمْرِو بنِ الصلاح عَزَوْتُه إليه ، أو أعلمتُ عليه (ع)، وما كان مضبوطاً بوجهين، أو عليه (كذا)، أو من اختلافِ روايةِ (ص) و (خ ر)، فهو كلُّهُ من خَطِّه، وكذلك كلُّ ضَبْطٍ لما يَلْتَبِسُ ويُشكِل فليس إلاَّ من خَطِّه، إلا ما صَرَّحتُ به، وإلا قليلاً أهمَلَ ضبطَه، ورَجَعْتُ فيه إلى قولِ أئمة هذا الشأنِ في الأسماء.

وما كان عليه من خَطِّ المؤلِّف، أو بخَطِّه، يعني المؤلِّف، فهو من خط الشيخ تقي الدينِ ابنِ رَزِين، أَحَدِ سامعي الكتاب على الشيخ تقي الدين ابنِ الصلاح، فإنه ظَفِرَ بنسخةِ المصنِّف، فأثبتَ ما وجده بخطِّهِ مغايراً لما في أصل الشيخ تقي الدين، وقد يكونُ شيءٌ من هذا القَبِيل بخَطِّ غيره، وأرجو أنَّ هذا الأصلَ قد صار عُمْدَةً ووثيقةً لمن اعتَمَد عليه واستَوثَقَ إن شاء الله تعالى.

وأسأله بكَرَمِ وجهِهِ وعِزِّ جَلاَلِهِ أن يُصلِّيَ على نبيِّهِ محمد، ويَجزِيَهُ عن أُمَّتِهِ أفضلَ جَزاءِ المرسلين، وأن يَجزيَ خيراً: علماءَنا ومشايخَ دِينِنا الذين نقلوا السُّنَن، ومَشَوْا مِن الحقِّ على سَنَن، ويَرحمَهم ويَرحمَنا ببركتِهم، ويَنفعَنا بكتابِهِ وسُنَّةِ نبيه، ويتَقبَّل سَعْيَنا، ولا يُخيبَ رجاءنا، فهو الجوادُ الكريم، كثيرُ العطاء، والمبتدئُ بالنِّعَمِ على غير استحقاق، ربَّنا آتِنا مِنْ لَدُنْكَ رحمةً وهَيِّـئ لنا مِن أمرِنا رَشَداً. وتقبَّلْ مِنَّا إنكَ أنت السميعُ العليم، واغفِرْ لنا فإنك أنت الغفورُ الرحيم.

الفقيرُ إلى الله تعالى محمدُ بنُ أبي بكر ابنُ الخياط الشافعيُّ، تاب الله عليه، وغَفَر لوالديه ولمشايخه وإخوانِهِ ولمحبيهِ وشَانِئِيهِ وجميعِ المسلمين، والحمدُ لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ سيدِ المرسَلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحسبُنا الله ونعم الوكيل، وصَحَّ ذلك في صبيحةِ يوم الأحد سادس عَشْرَيْ رمضان سنة ٨٤٤[١] بتَعِزَّ حَرَسَها الله».

---

(١) كذا وقع هنا، وهو تحريف عن (٨٣٤)، لأنه قد توفي سنة ٨٣٩، فلا يعقل أن يؤرِّخَ بهذا التاريخ، فتحرفت (٣) إلى (٤)، والله تعالى أعلم.

قال عبد الفتاح: انتهى ما أُثبِتَ في آخر المجلَّد العاشر، وإنما أثبتُّهُ هنا لما جاء فيه من ذكر عنايةِ الحافظِ ابن الصلاح بنسختِهِ ضبطاً وإتقاناً ومُقابلةً، ولذكرِهِ الأصلينِ اللذين قابَلَ نسخته بهما[١].

كلمة في ختام هذا السماع:

يَلحَظُ الناظرُ في هذا السماعِ الجامعِ لهؤلاء الأفاضل الأعلام المحدِّثين: أنه قد اجتمع فيه علماءُ ومحدِّثون من مختلِف جَنَبَاتِ أرض الإسلام، المشرقيُّ والمغربيُّ والجنوبيُّ والشماليُّ، فإذا لاحظنا الأسماءَ المنسوبةَ فيه إلى البُلدانِ والأماكن، رأينا فيها ـ بالنظر إلى ظاهر النسبة المذكورة ـ العالمَ الإشبيليَّ، والموصلي، والكَرْخي، والحَمَوي، والمَقْدِسي، والطُّوسي، واليَمَني، والبخاري، والمصري، والمَيُّورقي: المغربي، والصِّقِلِّي، والتَّفْلِيسيَّ: الرُّوسيَّ.

ورأينا: الهَمَذانيَّ، والبَعْلَبكي، والعَسْقَلاني، والبغدادي، والمُخَرِّمي، والجِيْلِي، والتُونُسِي، والقَزْويني، والمَرَاغي، واللَّبْلي: المغربي، والأصفهاني، والآباري، والدمشقي، والإِرْبِلي، والفُرَاوي، والتِّكْريتي، والآمِدي، والبُوني، والقَرْقَسِي، والسَّمَرْقَنْدِي، و . . . .، و . . . .، وغيرَهم.

وهذا جَمْعٌ مبارك نادرُ المثال، تقاطَرَ فيه هؤلاء العلماء من مختلِف البقاع، إلى مجلسِ مُحَدِّثِ زمانِه، وإمامِ السُّنَّةِ وعلومِها في أوانِه: الحافظِ ابن الصلاح، فقد كان ـ بما آتاه الله من مزايا ومواهبَ نادرة ـ مَجْمَعَ الفضائل، وموئلَ الأعلام الأماثل، رحمة الله تعالى عليه وعليهم أجمعين.

إن من ينظرُ في مجالس السماع هذه وأمثالِها، لتتملَّكُهُ الدهشة، ويَستولِي عليه العَجَب، مما كانت عليه هذه المجالسُ المباركةُ من دِقَّةٍ ونظامٍ وأمانة، في

---

(١) ومن قوله في ص ١٤١: (ونقلتُ من خَطِّ العلامة قاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحُسَين بن رَزِين. . .) إلى قولِهِ هنا: (. . . بتَعِزَّ حرسَهَا الله)، لا صلةَ له بالسماع على الحافظ ابن الصلاح، وإنما أثبتُّهُ للتسجيل فقط، لأنَّ هذا كلامُ الحافظ ابن الخَيَّاط، المتوفى سنة ٨٣٩ رحمه الله تعالى بَعْدَ وفاةِ الحافظ ابنِ الصلاح بنحوِ مِئَتَيْ سنة.

تسجيلِ الرجالِ الرواة الذين حضروا للاستماع وتلقِّي الحديثِ الشريف، من بلادٍ متباعدة، وأجناسٍ متعدِّدة، وألوانٍ مختلِفة، وألسنةٍ متباينة، في تقييدِ أحوالِهم وأوضاعِهم وهيآتِهم أثناءَ السماع، مع تحديدِ كل مجلسٍ وتأْريخِه وذكرِ مكانِ السماعِ بآخِرِ الكتاب.

فهذا يَسمعُ ما يُقرأ على الشيخ ولكن تأخُذُه سِنَةٌ من النوم، وهذا يَسمع ويَتشاغَلُ أحياناً بالتحدُّث مع زميله وينام، وهذا يَسمع ولا يَنسخ، وهذا يَسمع ويَنسخ، وهذا نَسَخ ونام، وهذا نَسَخَ ونامَ وتحدَّث، وهذا نَسَخ في جميع مجالس السماع، وهذا نَسَخ في بعضها.

وهذا حَضرَ مجالسَ السماع بفَوَاتٍ ما خلا المجلسَ الحاديَ والأربعين بعدَ خَمْسِ المئة، وهذا حَضرَ مجالسَ السماع ما خلا المجلسَ الثامنَ والعشرين، والثالثَ والثلاثين بعدَ الخمسِ مِئة، والسابعَ بعدَ سِتِّ المئة. وهذا يَسمع ويُحضِرُ معه ولَدَهُ ليَسمعَ الحديثَ من صغره، ويُسجِّلَ اسمَهُ في مَحْضَرِ السماع مع المحدِّثين.

ويقومُ على ضبطِ هذه المجالس، وإحصاءِ أسماءِ الحاضرين، وتقييد حركاتِهم وسكناتِهم وأحوالِهم: شيخٌ أمينٌ عَدْلٌ حاذِقٌ نبيه، يُسمَّى (مُثبِتَ السماع) أو (كاتبَ الغَيْبَة)، ويُقدِّمُ بعدَ انتهاءِ المجلسِ وانتهاءِ الكتابِ ما أثبتَهُ من أحوالِ الطلبةِ في السماع إلى الشيخِ المُحدِّث ـ وهو هنا : الإمامُ ابنُ الصلاح ـ، فيُوقِّعُ عليه الشيخُ بخط يدِهِ وكتابةِ اسمِه بآخره، ليكون هذا السماعُ بتوقيع الشيخِ المُحدِّثِ المُسْمِعِ وثيقةً هامةً في تقويم الرجالِ الرواةِ الذين سَمِعُوا الكتاب، وإنزالِهم مَنازلَهم من قوةِ الضبطِ والإتقان والرواية.

إنها العنايةُ البالغة، والدِّقَّةُ المتناهية، في ضَبْطِ العلم ونقلِهِ من الأسلافِ إلى الأخلاف، بالطُّرقِ الضابطةِ المُتاحةِ في ذلك العصر قبل أكثر من ٧٥٠ سنة، لا سيما نقلَ الحديثِ الشريف، نقلاً دقيقاً كلَّ الدقة، أميناً كلَّ الأمانة، نقياً لا تَشُوبُهُ شائبةٌ من شكٍ أو لَبْس. فهل بلغَتْ أُمّةٌ في تاريخ الإنسانية هذا الشأوَ العالي، الذي بلغَتْهُ الأمةُ الإسلامية، من الدقةِ والأمانةِ والإخلاصِ والصدق،

في نَقْل تُراثِها وحفظِهِ وصيانتِهِ وتبليغِهِ للناس؟!!

وإنما كان حِرصُهم على السَّماع كلَّ الحِرص، لأنَّ قراءة الكتب ـ أو سَماعَ الأشرطةِ المسجَّلَةِ اليومَ ـ من غير مُعلِّم أو مُوقِّف، لا تُعطي المعرفةَ الصحيحةَ الكاملة، ولا تُفيدُ العلمَ النَّقِيَّ المضبوطَ القويم، فهي مُعِينَةٌ لا مُعَلِّمة، ومذكِّرةٌ لا مُقَوِّمَة، ولهذا قالوا: من كان شيخُهُ الكتاب، كان خطؤهُ أكثرَ من الصواب، لأنَّ التلقِّي من الكتب تَسُودُ فيه المتابعة، وقد قال الخليفة المأمون العباسيُّ: العِلمُ على المُناقشةِ أثبَتُ ـ وأصَحُّ وأجْلَى وأنقَى ـ منه على المتابعة.

ومن أجل هذا كانوا ينبهون على الكتاب الذي تلقوه بالسماع، والكتاب الذي ليس لهم به سماع، لكبير المفارقة بين الحالين جداً، فهذا الحاكم أبو عبد الله النيسابوري يقول في كتابه «معرفة علوم الحديث»:

«النوع الثاني والعشرون من علوم الحديث: معرفةُ الألفاظ الغريبة في المتون، وهذا علم قد تكلَّم فيه جماعة من أتباع التابعين، . . . ، فأوَّلُ من صنف الغريبَ في الإسلام النضر بن شُمَيل، له فيه كتاب، هو عندنا بلا سماع، ثم صنف فيه أبو عبيد القاسم بن سَلَّام كتابه الكبير الذي أخبرناه محمد بن محمد بن الحسن الكارِزِي. . .».

فانظر كيف ذَكَر اسم الكتاب، وذكر معه أنه حازه ولكن بدون سماع من شيوخه إلى المؤلف، وهذا يشعر بأهمية السماع جداً، لأن ثقته بمضمون الكتاب وضبطه ضعيفة إذ لم يتلقه ولم يسمعه من مؤلفه أو شيخ اتَّصل سماعه له بمؤلفه.

هذا إلى جانب حِرمان كسبِ القدوةِ الحسنةِ الصالحةِ بالمُشَامَّةِ والمُجالسةِ والمذاكرةِ والمشاهدةِ، التي تُجَسِّمُ الفضائل، وتَغرِسُ التأسِّيَ بها وتُحبِّبُهُ: ﴿لقد كان لكم في رسولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

فشأنُ (السماع) عندهم شأنٌ عظيم، وله لديهم موقعٌ جسيم، فلذا حرصوا عليه كلَّ الحرص، واعتَنَوْا بحفظِهِ وصيانتِهِ كلَّ العناية، لأنه بمنزلة الشهادة بسماعِ الكتاب من مؤلِّفه أو ممن تلقَّاه عنه.

ولذا ألزموا مَنْ كان لديه سماعٌ مشترَكٌ بينه وبين زميلِهِ ومُشارِكِهِ في التلقي

عن الشيخ، ألزموه بأنْ يُمكِّنَ مُشاركَهُ من استعارة الكتابِ المسموعِ لهما، ونقلِ السماعِ الذي له فيه، وحَظَرُوا عليه مَنْعَهُ (السماعَ) عن صاحبه، حتى وَصَل هذا التمسُّكُ بالسماع بين بعض المشتركين فيه ـ إذا منعَهُ صاحبَه ـ إلى ساحة القضاء، فصَدرَتْ أقضية تُلزِمُ مالكَ الكتاب بإعارة نسختِهِ المسموعةِ لمُشارِكِهِ في سماعها، وإليك بعضَ النصوصِ في ذلك:

قال الإمام الحافظ ابنُ الصلاح في «مقدمته»[1]، في آخِرِ (النوعِ الخامس والعشرين في كتابة الحديث وكيفيةِ ضبطِ الكتاب وتقييده):

«إنَّ من ثبت سماعُ غيرِهِ في كتابه فقبيحٌ به كتمانُهُ إياه، ومَنْعُهُ من نقلِ سماعِهِ، ومِن نَسْخِ الكتاب، وإذا أعاره إياه فلا يُبطىء به، رُوِّينا عن الزهري أنَّه قال: إياكَ وغُلُولَ الكتب. قيل له: وما غُلُولُ الكتب؟ قال: حَبْسُها عن أصحابها. ورُوِّينا عن الفُضَيل بن عِيَاض رضي الله عنه أنه قال: ليس من فِعالِ أهلِ الورع ولا من فِعالِ العلماءِ أن يأخذَ سماعَ رجل فيَحبسَهُ عنه، ومن فعل ذلك فقد ظَلَمَ نفسه.

فإنْ منَعَه إياه فقد رُوِّينا أن رجلًا ادَّعى على رجل بالكوفةِ سماعاً منَعه إياه، فتحاكما إلى قاضيها حفصِ بن غِياث، فقال لصاحب الكتاب: أخرج إلينا كُتُبَكَ، فما كان من سماع هذا الرجل بخطِّ يدِكَ ألزمناك، وما كان بخطه أعفيناكَ منه.

قال ابنُ خَلّاد ـ هو القاضي الحَسنُ بنُ عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِيُّ، صاحبُ كتاب «المحدِّث الفَاصِل» فيه[2]: سألتُ أبا عبد الله الزُّبيريَّ عن هذا، فقال: لا يجيءُ في هذا الباب حكمٌ أحسَنُ من هذا، لأنَّ خطَّ صاحبِ الكتاب دالٌّ على رضاه باستماعِ صاحبِهِ معه. وقال غيرُه: لَيْسَ بشيْء.

ورَوَى الخطيب الحافظ أبو بكر، في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب

---

(١) ص ١٨٤. (٢) ص ٥٨٩.

السامع»[١]، قال: حُدِّثْتُ عن القاضي أبي الحسن علي بن الحسن الجَرَّاحي، قال أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة بن الصَّلْت، قال:

رأيتُ رجلاً قَدَّم رجلاً إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فادَّعى عليه أن له سماعاً في الحديث في كتابه، وأنه قد أبَى أن يُعيرَهُ. فسأل إسماعيلُ المُدَّعى عليه، فصدَّقَهُ فقال: له في كتابي سماعٌ، ولستُ أُعيرُه. فأطرَقَ إسماعيلُ مَلِيّاً، ثم رفع رأسَهُ إلى المدَّعَى عليه، فقال له: عافاك الله، إن كان سماعُهُ في كتابك بخطِّك فيَلزمُك أن تُعيرَه، وإن كان سماعُهُ في كتابك بخط غيرك، فأنت أعلم.

قال: سماعُهُ في كتابي بخطِّي، ولكنه يُبطىء بردِّه عليَّ، فقال: أخوك في الدين أُحبُّ أن تُعيرَه، وأقبَلَ على الرجل فقال: إذا أعارك شيئاً فلا تبطىءْ به.

قلتُ ــ القائل الإمام ابنُ الصلاح ــ: حفصُ بن غِيَاثٍ: معدودٌ في الطبقةِ الأولى من أصحاب أبي حنيفة، وأبو عبد الله الزبيريُّ من أئمةِ أصحاب الشافعي، وإسماعيلُ بنُ إسحاق لسانُ أصحابِ مالك وإمامُهم، وقد تعاضَدَتْ أقوالُهم في ذلك، ويَرجِعُ حاصلُها إلى أنَّ سماعَ غيرِهِ إذا ثَبَت في كتابه برضاه، فيَلزَمُه إعارَتُهُ إياه.

وقد كان لا يَبِينُ لي وجهُهُ، ثمَّ وجَّهتُهُ بأنَّ ذلك بمنزلةِ شهادةٍ له عنده، فعليه أداؤها بما حَوَتْهُ وإن كان فيه بَذْلُ مالِه، كما يَلزَمُ متحمِّلَ الشهادةِ أداؤها وإن كان فيه بذلُ نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها، والله تعالى أعلم». انتهى.

قال القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصولِ الروايةِ وآداب السماع»[٢]، في (بابٌ جامع لآثارٍ مفيدة، وآدابٍ حميدة)، بعدَ أن ساق هذين الخبرين: عن حفص بن غِياث، وعن إسماعيل بن إسحاق، وبعدَ أن ذَكَر نَقْلَ ابن خلَّادٍ استحسانَ أبـي عبد الله الزُّبَيريِّ لهذا الحكم، وقولَ ابن خلَّادٍ بعدَهُ: «وقال غيرُهُ: ليس بشيء».

---

(١) ١: ٢٤١.   (٢) ص ٢٢٣.

قال القاضي عياض بعدَ ذلك مُتعقِّباً هذا الحكمَ من القاضيين به: «لا فَرْقَ بين كونِ سماعه من كتابه هذا بخطِّ صاحب الكتاب، أو بخطه، إذا كان الكَتْبُ فيه بمعرفتِهِ وإذنِه، إذْ جُعِلَ رضاه بذلك دليلاً على إباحتِهِ للانتساخ. فإن كان العُرفُ عندهم هذا فيهما أو في أحدِهما فنَعَمْ، وإلاَّ فالقولُ ما قال غيرُهما، إذْ لا يُحكَمُ لكَتْبِ السماع في الكتاب بأكثرَ من شهادتِهِ بصحةِ سماعِهِ، وأمَّا زائدٌ عن ذلك فلا، إلاَّ أن يُضافَ إلى ذلك عُرْفٌ فيُحكَمَ به على ما تقدَّم، والله أعلم». انتهى.

وقال القاضي ابنُ خَلاَّد الرَّامَهُرْمُزِي، في «المحدِّث الفاصِل»[1]، في (باب مَنع السماع): «حدَّثنا محمد بن يوسف العسكري، حدثنا إبراهيم بن حرب قال: كان أبو الوليد الطَّيَالِسي إذا استُعْدِيَ عنده أنَّ فلاناً حَبَس عن فلان سماعَه، تقدَّمَ إلى صاحب الرَّبْع فحبسه[2]، وكان يَبْعَثُ بخاتمِهِ إليه، وهو العلامةُ بينَهُ وبينَهُ». انتهى.

ويتجلَّى للقارىء من هذه الوقائع والأقضية قيمةُ (السماع) العلميةُ، فإنَّ السماع شهادةٌ صادقة، تُمثِّلُ الكلمةَ العلمية المنقولة: توثيقاً وتحقيقاً، وفَهْماً وضبطاً، وتحمُّلاً وأداءً. وإذا كانت الأسانيدُ أنسابَ الكتب، فالسماعاتُ هي البيِّناتُ الناطقةُ وشهاداتُ العدولِ الثقاتِ لها، فلذا كان الحرصُ عليها شديداً، وتدخُّلَ القضاءُ في الحكم فيها كما علمتَ.

ومن هذا الذي قدَّمتُهُ لك أيها القارىء الكريم: تكونُ قد وقفتَ على نموذجٍ من عنايةِ هذه الأمة المحمدية ومُحدِّثيها، بنقلِ السُّنَّةِ المطهرة الشريفة بالإسناد، وتُدرِكُ كيف حَفِظَ اللَّهُ تعالى: الذكرَ العظيمَ والسُّنَّةَ المطهرةَ: ﴿إنَّا نَحنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإنَّا له لَحَافِظون﴾. والحمدُ لله رب العالمين.

---

(١) ص ٥٨٩.

(٢) الرَّبْع بفتح الراء وسكون الباء الموحَّدة: المَحَلَّةُ. وكانوا يُطلقون هذا الوصفَ (صاحبَ الرَّبْع) في زمانهم، على ما نُسمِّيه في زماننا (مديرَ الشرطة).

تَكْمِلَةٌ وإرشادٌ عن الإمام الشاطبي
قرَّر فيه أن أفضلَ طُرُقِ العلم المُشافهةُ والسماع

قال الإمام الشاطبي الأصولي الفقيه المحقق رحمه الله تعالى، في كتابه العُجَاب «الموافقات»[1]، في (المقدمة الثانية عشرة) وهو يَتحدَّثُ عن طُرُقِ تلقِّي العِلمِ وأفضلِها ما مختصرُهُ:

«مِن أنفعِ طُرُقِ العلمِ المُوصلةِ إلى غايةِ التحقيق أَخْذُهُ عن أهلِهِ المتحققين به على الكمال والتمام. وكلامُنا فيما يفتقر إلى نظر وتبصُّر، فلا بد من معلِّمٍ فيه، وإن كان الناس قد اختلفوا: هل يمكن حصولُ العلم دون معلِّم أم لا؟ فالإمكانُ مسلَّم، ولكن الواقع في مَجاري العادات أنْ لا بُدَّ من المعلِّم، وهو متفقٌ عليه في الجملة.

وقد قالوا: إنَّ العلم كان في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، وصارتْ مَفاتِحُهُ بأيدي الرجال. وهذا الكلامُ يَقْضي بأن لا بُدَّ في تحصيله من الرجال، إذ ليس وراءَ هاتين المرتبتين مَرْمَى عندهم. وأصلُ هذا في الحديث الصحيح: «إنَّ الله لا يَقْبِضُ العلمَ انتزاعاً يَنتزِعُهُ من الناس، ولكن يَقْبِضُ العلمَ بقبضِ العلماء. . .» الحديث[2]. فإذا كان كذلك فالرجالُ هم مَفاتِحُهُ بلا شك.

---

(١) ١: ٩١ ـ ٩٩.

(٢) رواه عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص البخاريُّ في «صحيحه» ١: ١٩٤ في كتاب العلم (باب كيف يُقْبَض العلم)، ومسلم في «صحيحه» ١٦: ٢٢٣ في كتاب العلم (باب رفع العلم وقبضِهِ)، والترمذي في «جامعه» ٥: ٣١ في كتاب العلم (باب ما جاء في

فإذا تقرر هذا فلا يؤخذ إلا ممن تحقَّق به. وهذا أيضاً واضحٌ في نفسه، وهو أيضاً متفَقٌ عليه بين العقلاء، إذ من المشهور شروطهم في العالِمِ بأيِّ عِلمٍ اتَّفقَ، أن يكون عارفاً بأصوله وما ينبني عليه ذلك العلمُ، قادراً على التعبير عن مقصودِهِ فيه، عارفاً بما يَلزمُ عنه، قائماً على دَفْع الشُّبَهِ الواردةِ عليه فيه، فإذا نظرنا إلى ما اشترطوه، وعَرَضْنا أئمةَ السلفِ الصالح في العلوم الشرعية، وجدناهم قد اتصفوا بها على الكمال.

غيرَ أنه لا يُشْتَرَطُ السلامةُ عن الخطأ ٱلبتَّةَ، فلا يَقدَحُ وقوعُ الخطأ في كونِهِ عالماً، ولا يَضُرُّ في كونِهِ إماماً مُقْتَدَىً به. وللعالمِ المتحقق بالعلم أماراتٌ وعلاماتٌ تتفق مع ما تقدم، وهي ثلاث:

إحداها: العمَلُ بما عَلِم، حتى يكون قولُهُ مُطابِقاً لفعلِه، فإن كان مخالفاً له فليس بأهل لأن يؤخذ عنه، ولا أن يُقتَدَى به في علم.

والثانية: أن يكون ممن رَبَّاه الشيوخُ في ذلك العلم، لأَخْذِهِ عنهم، وملازمتِهِ لهم، فهو الجديرُ بأن يتصفَ بما اتصفوا به من ذلك، وهكذا كان شأنُ السلف الصالح.

فأوَّلُ ذلك: مُلازمَةُ الصحابةِ رضي الله عنهم لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وأَخْذُهم بأقوالِهِ وأفعالِهِ، واعتمادُهم على ما يَرِدُ منه، كائناً ما كان، وعلى أيِّ وَجْهٍ صَدَر منه، فَهِمُوا مَغْزَى ما أرادَ به أوَّلاً، حتى عَلِمُوا وتيقَّنوا أنه الحقُّ الذي لا يُعارَض، والحِكمةُ التي لا ينكسِرُ قانونُها، ولا يَحومُ النَّقْصُ حَوْلَ حِمَى كمالِها، إنما ذلك بكثرةِ الملازمةِ وشدةِ المُثابَرَة.

= ذهاب العلم)، واللفظ هنا لمسلم والترمذي، ومعنى (يَنْتَزِعُهُ من الناس) أي يَمْحوه من صُدورِهم مَحْواً، وتمام الحديث «حتى إذا لم يَتْرُك عالِماً اتَّخذ الناسُ رُؤوساً جُهَّالاً، فسُئلوا فأفتَوْا بغيرِ علم، فضَلُّوا وأَضَلُّوا».

وتأمَّلْ قِصَّةَ عمر بن الخطاب في صُلح الحُدَيْبِيَة[١]، حيث قال: يا رسول الله، ألسنا على حق، وهم على باطل؟ قال: بَلَى، قال: أليس قَتْلَانا في الجنة وقَتْلَاهم في النار؟ قال: بلى، قال: ففيمَ نُعطي الدَّنِيَّةَ في دِيننا؟ ونَرْجِعُ ولمَّا يَحكُمِ اللَّهُ بيننا وبينهم؟ قال: يا ابنَ الخطاب، إني رسولُ الله، ولم يُضيعني اللَّهُ أبداً.

فانطلق عمر ولم يَصبِر، مُتغيِّظاً، فأتى أبا بكر فقال له مِثلَ ذلك، فقال أبو بكر: إنه رسولُ الله، ولم يُضيعه اللَّهُ أبداً. قال: فنَزَل القرآنُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتح، فأرسَلَ إلى عمر فأقرأَهُ إيَّاهُ، فقال: يا رسول الله، أوَ فتحٌ هو[٢]؟ قال: نعم، فطابَتْ نَفْسُهُ ورَجَع.

فهذا من فوائدِ الملازمة، والانقيادِ للعلماء، والصَّبْرِ عليهم في مواطن الإشكال، حتى لاحَ البُرهانُ للعِيان. وفيه قال سَهْلُ بن حُنَيف يومَ صِفِّين: أيها الناس، اتَّهِمُوا رأيَكم، واللَّهِ لقد رأيتُني يومَ أبي جَنْدَلٍ ولو أني أستطيعُ أن أرُدَّ أمْرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتُه[٣]. وإنما قال ذلك لِمَا عَرَضَ لهم فيه من الإشكال.

وإنما نزَلَتْ سُورةُ الفتح بعدَما خالطهم الحُزنُ والكآبَةُ لشدةِ الإشكالِ عليهم، والتباسِ الأمر، ولكنهم سَلَّموا وتركوا رأيَهم حتى نَزَل القرآنُ، فزال الإشكالُ والالتباس. وصار مِثلُ ذلك أصلاً لمن بعدَهم، فالتزم التابعون في الصحابة سِيْرَتَهم مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى فَقُهُوا، ونالوا ذِرْوَةَ الكمالِ في العلوم الشرعية.

وحَسْبُكَ من صحةِ هذه القاعدة أنك لا تجد عالماً اشتهَرَ في النَّاسِ الأخْذُ عنه إلَّا وله قُدوةٌ اشتهَرَ في قَرْنِه بمثل ذلك، وقلَّما وُجِدَتْ فِرقةٌ زائغةٌ ولا أحَدٌ مخالِفٌ للسُّنَّة، إلا وهو مفارقٌ لهذا الوَصْف. بهذا الوجهِ وَقَع التشنيعُ على ابن حزم الظاهري، وأنه لم يُلازم الأخْذَ عن الشيوخ، ولا تأدَّبَ بآدابهم، وبِضدٍّ

(١) هي في «صحيح البخاري» ٨: ٥٨٧ في كتاب التفسير في تفسير سورة الفتح (باب إذ يبايعونك تحت الشجرة).

(٢) أي الصُّلحُ فَتحٌ.

(٣) هو في «صحيح البخاري» ٧: ٤٥٧ في آخر (باب غزوة الحديبية).

ذلك كان العلماءُ الراسخون كالأئمةِ الأربعةِ وأشباهِهم.

والثالثة: الاقتداء بمن أَخذ عنه، والتأدُّبُ بأدبِهِ، كما علمتَ من اقتداءِ الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم، واقتداءِ التابعين بالصحابة، وهكذا في كلِّ قَرْن. فلما تُرِك هذا الوصفُ رَفَعَتْ البِدَعُ رُؤوسَها، لأنَّ تَرْكَ الاقتداءِ دليلٌ على أمرٍ حَدَث عند التارك، أصلُهُ اتِّباعُ الهوى.

فصل: وإذا ثَبَتَ أنه لا بُدَّ من أَخْذِ العلم عن أهلِه، فلذلك طريقان:

أحدُهما: المُشافَهَةُ، وهي أنفعُ الطريقين وأسلَمُهُما، لوجهين: الأوَّلُ خاصيَّةٌ جعلها الله تعالى بين المعلِّمِ والمتعلِّم، يَشهدُها كلُّ من زاوَل العِلمَ والعلماءَ، فكم من مسألةٍ يَقرؤها المتعلِّمُ في كتاب، ويَحفظها ويُردِّدُها على قلبه فلا يَفهَمُها، فإذا ألقاها إليه المعلِّمُ فهِمَها بَغْتَةً، وحَصَل له العلمُ بها بالحَضْرَة[1].

وهذا الفهمُ يَحصُلُ بأمْرٍ عاديٍّ من قرائنِ أحوال، وإيضاحِ مَوْضعِ إشكالٍ لم يَخطُر للمتعلِّم ببال، وقد يَحصُلُ بأمرٍ غيرِ معتاد، ولكن بأمْرٍ يَهبُهُ اللَّهُ للمتعلِّم عند مثولِهِ بين يدَيْ المعلِّم ظاهِرَ الفقرِ، باديَ الحاجة إلى ما يُلقَى إليه. وهذا ليس يُنكَر، فقد نبَّه عليه حديثُ حنظلة الأُسَيِّديِّ، حين شَكَا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم إذا كانوا عنده وفي مجلسِهِ كانوا على حالة يَرْضَوْنها، فإذا فارقوا مجلسَهُ زالَ ذلك عنهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لو كنتم كما تكونون عندي لصافحتكم الملائكةُ على فُرُشِكم وفي طُرُقِكم»[2].

---

(١) زعم الطبيب علي بن رضوان المصري المتوفى سنة ٤٥٣، إذ لم يكن له مُعلِّم أنَّ أخذ العلم من الكتب أوفَقُ من المعلِّم، ورَدَّ عليه الطبيبُ ابنُ بُطْلان المسيحي (المختارُ بنُ الحَسَن البغدادي) المتوفى سنة ٤٥٨، ــ وغيرُهُ ــ بكتاب أَثبَتَ فيه بالأدلة أن أخذَ العلم من أفواه العلماء أفضل. وذَكَر طَرَفاً من أدلَّتِهِ ابنُ أبي أُصَيْبِعَة في «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» ٣: ١٦٧ ــ ١٦٩، في ترجمة ابن رضوان.

(٢) رواه عن حنظلة مسلم ١٧: ٦٦ في كتاب التوبة (باب فضل دوام الذكر)، والترمذي ٤: ٦٦٦ في آخر كتاب صفة القيامة في (بابٌ)، وابن ماجه ٢: ١٤١٦ في كتاب الزهد (باب المداومة على العمل).

وقد قال عمر بن الخطاب: وَافَقْتُ ربي في ثلاث. وهي من فوائدِ مُجالسةِ العلماء، إذ يُفتَحُ للمتعلِّم بين أيديهم ما لا يُفتَحُ لَهُ دونَهم، ويَبْقَى ذلك النورُ لهم بمقدارِ ما بَقُوا في مُتَابَعَةِ مُعلِّمهم، وتَأدُّبِهم معه، واقتدائِهم به. فهذا الطريقُ نافعٌ على كل تقدير.

الطريقُ الثاني: مُطالعةُ كتبِ المصنِّفين، ومُدوِّني الدَّوَاوين، وهو أيضاً نافعٌ في بابه بشرطين:

الشرطُ الأول: أن يَحصُلَ له مِن فَهْمِ مقاصدِ ذلك العلم المطلوب، ومعرفةِ اصطلاحاتِ أهلِه، ما يَتِمُّ له به النظرُ في الكتب. وذلك يَحصُلُ بالطريق الأوَّلِ من مُشافَهَةِ العلماء، أو مما هو راجعٌ إليه، وهو معنى قولِ من قال: كان العِلمُ في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، ومَفاتِحُهُ بأيدي الرجال. والكُتبُ وحدَها لا تُفيد الطالبَ منها شيئاً، دُونَ فَتْحِ العلماء، وهو مُشاهَدٌ معتاد.

والشرطُ الثاني: أن يَتحرَّى كتبَ المتقدمين من أهل العلمِ المُرادِ، فإنهم أقعَدُ به من غيرهم من المتأخرين، وهو أمْرٌ مُشاهَدٌ في أيِّ علمٍ كان، فالمتأخرُ لا يَبلغُ من الرسوخ في عِلْمٍ مَّا، ما بَلَغَهُ المتقدم. وحَسْبُك من ذلك أهلُ كل علم عَمَلي أو نظري، فأعمال المتقدمين في إصلاح دُنياهم ودِينهم، على خلافِ أعمالِ المتأخرين، وعلومُهُم في التحقيق أقعَدُ. فتحقُّقُ الصحابةِ بعلوم الشريعة ليس كتحقُّقِ التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن، ومن طالَعَ سِيَرَهم، وأقوالَهم، وحكاياتِهم، أبصرَ العَجَبَ في هذا المعنى.

فكُتُبُ المتقدمين، وكلامُهم، وسِيَرُهم، أنفَعُ لمن أراد الأخذَ بالاحتياط في العلم، على أي نوعٍ كان، وخصوصاً علمَ الشريعة، الذي هو العُروةُ الوثقى، والوَزَرُ الأَحْمَى، وبالله تعالى التوفيق».

(تتمةٌ) لِشَرْحِ بيتٍ من الشعرِ تقدَّمَ ذكرُه

ذكرتُ تعليقاً فيما تقدم ص ١٢٣ ، بيتاً من الشعر للأعشى أبي بَصِير، وهو:

شَتَّانَ ما يَوْمِي على كُوْرِها ويَوْمُ حَيَّان أخِي جابِرِ

واحلتُ القارىءَ إلى شرح البيت وبيانِ معناه إلى هذا المكان، ودعاني إلى شرحِهِ غموضُ معناه ــ من حيث الاستشهادُ به ــ على بعضِ طلبةِ العلم، فأردتُ إيضاحَهُ هنا، ليُفهَمَ وجهُ الاستشهادِ به.

هذا البيتُ لأعشى بَكْر، ويقال له أيضاً: أعشى قَيْس، وكلاهما من أجدادِه، ويقال له: الأعشى الكبير والأكبر، وهو أشهَرُ من وُصِفَ بالأعشى، ابو بَصِير ميمونُ بنُ قيس بن جَنْدَل البَكْرِيُّ النَّجْدِيُّ، من قرية منفوحةَ التي دَخلَتْ في مدينة الرياض الآن، الشاعرُ الجاهلي، ولُقِّبَ بصَنَّاجَةِ العَرَب لجودةِ شعرِهِ ولأنه يُتغنَّى به، وكان أعشَى العينين فلُقِّب بالأعشى، وهو الذي لا يُبصِرُ ليلاً ويُبصِرُ نهاراً، وكُنِّيَ بأبي بصير تفاؤلاً له بشفاء بصره، وكان له ولد اسمُهُ بصير أيضاً، كان يقوده في سُوقِ عُكَاظ، مات سنة ٧ من الهجرة، ولم يُسلم.

والبيتُ من بحر السريع، من قصيدة له في «ديوانه» ص ٩٢ ــ ٩٦ من طبعة صادر ببيروت، في ستين بيتاً، يهجو بها الشاعرَ علقمةَ بنَ عُلَاثة، ويَمدحُ الشاعرَ عامرَ بنَ الطُّفَيل، في المُنَافَرة التي جَرَتْ بينهما. وهذا البيتُ من شواهد النحو، استَشهَدَ به الإمامُ ابنُ هشام الأنصاري النَّحْوِي، في كتابه «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، في (باب الأسماء التي تَعمَلُ عملَ الأفعال)، السادسُ منها: اسمُ الفعل (شَتَّانَ)، اسمُ فعلٍ ماض، بمعنى افتَرَق وتباعَدَ وتبايَن.

و (الكُوْرُ) بضم الكاف وسكون الواو، بعدها راءٌ مهملة: الرَّحْلُ الذي يُوضَعُ على الناقة لِيُركَبَ عليه. و (يَوْمِي) و (يَوْمُ حَيَّان) بفتح الياء المثناة من تحت، بعدها واوٌ ثم ميم. و (ما) في قوله: (ما يَوْمِي) زائدة، و (يَوْمِي) فاعل.

ووقع في أكثرِ طبعاتِ «شرح الشذور» غيرِ طبعاتِ الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى، وفي كثير من الكتب غيرِهِ: (ما نَوْمِي) و (نَوْمُ حَيَّان)، بالنون بدلاً من الياء، من (النَّوْم) ضِدُّ اليَقَظة، وهو تحريف لا ريبَ فيه، وإن أقرَّهُ وجَوَّزَه بعضُهم، كالشيخ عُبَادة في حاشيته على «شرح شذور الذهب» ٢ : ٢٣١، من طبعة الوَهْبِيَّة سنة ١٢٩٢، وكالشيخ عبد المتعال الصعيدي، في تعليقه على «شرح الشذور» ص ٣٢٢، من طبعة صُبَيح سنة ١٣٨٥، وغيرُهما. وهو في طبعاتِ «شرح الشذور» بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الشاهدُ ٢١٤.

ومعنى البيت: يَذكُرُ الشاعرُ المُفَارَقَةَ الكبيرةَ بين يومِهِ الذي يقضيه على كُوْرِ الناقة، تتقلقَلُ به في شمسِ الصحاري في سَفَرٍ وتعب، ويومِ حَيَّان أخي جابر الذي يَقْضِيه في قَصْرِهِ المنيع الرفيع في شُربٍ ولهوٍ وطرب، فهما يومانِ مختلِفانِ شتانَ ما هما.

هذا ما فهمتُهُ من معنى البيت، ولكن الشراح جعلوا اليومين كليهما للشاعِرِ نفسِه، يُفاضِلُ بينهما، مع أنَّ اليوم الثاني مضافٌ إلى (حَيَّان أخي جابر)، فجعلوه للأعشى عندَ حَيَّان. وما أدري لماذا كان هذا منهم؟ وليس في الأبيات ما يَشْهَدُ له.

قال الإمام أبو محمد عبدُ الله بنُ السِّيد البَطَلْيَوْسِي الأندلسي رحمه الله تعالى ـ ولد سنة ٤٤٤ ومات سنة ٥٢١ ـ، في «الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب» ٣ : ٢٤٣ «البيتُ لأعشى بكر، وحَيَّان وجابر ـ ابنا عُمَيرة ـ رجلانِ من بني حنيفة، وكان حَيَّانُ نديماً للأعشى. يقول: يَوْمِي على رَحْلِ الناقةِ ويَوْمِي مع حَيَّانَ أخي جابرٍ مختلِفانِ لا يستويان، لأنَّ أحدَهما يومُ سَفَرٍ وتعب، والثاني يومُ لهوٍ وطرب، وبعدَهُ:

أَرمِي بها البِيْدَ إذْ هَجَّرَتْ وأنتَ بين القَرْوِ والعَاصِرِ». انتهى.

وقال الإمامُ أبو منصور موهوبُ بن أحمد الجَوَالِيقي البغدادي رحمه الله تعالى ـ ولد سنة ٤٦٦ ومات سنة ٥٤٠ ـ، في «شرح أدب الكَاتِب» ص ٢٩٤، ما يلي:

«وقد أُسَلِّي الهَمَّ حين اعتَرَى بِجَسْرَةٍ دَوْسَرَةٍ عاقِرِ

شَتَّان ما يَوْمِي على كُوْرِها ويَوْمُ حَيَّان أخِي جابِرِ

الجَسْرَةُ: العظيمةُ من النُّوق، والدَّوْسَرَةُ مِثلُها. والعاقِرُ: التي لم تَحمِل، وذلك أصلَبُ لها. يقول: أُسَلِّي الهَمَّ بركُوبِ ناقةٍ هذه صِفَتُها. ثم قال: شَتَّانَ ما يَوْمِي على كُورِها. والكُورُ: الرَّحْلُ بأداتِه. وحَيَّانُ رجلٌ من بني حَنِيفة، كان يُنادِمُ الأعشى، وله أخٌ يقال له: جابر.

يقول: إنَّ يَوْمِي في الرَّحِيلِ والركوبِ على كُوْرِ هذه الناقة، ليس مِثلَ يَوْمِي مع حَيَّانَ وشُرْبِنا ونعيمِنا، أي هذا مفترق. وحَيَّانُ كان خليلاً للأعشى، ولم يكن جابرٌ مِثلَه، فغَضِبَ ـ حَيَّانُ ـ لَمَّا ضمَّه الأعشى إليه، ولم يُنادمه، فاعتَذَر إليه بالقافية». انتهى.

وهذا الذي قاله هذانِ الإمامانِ في شرح البيت، لا تُساعِدُ عليه الأبياتُ التي قبلَهُ والتي بعدَهُ في القصيدة، وأنا أُوردُها ليَظهر للقارىء أيُّ المعنيين هو الصحيح، وإليك الأبيات:

وقد أُسَلِّي الهَمَّ حِينَ اعتَرَى بجَسْرَةٍ دَوْسَرَةٍ عَاقِرِ
زَيَّافَةٍ بالرَّحْلِ خَطَّارَةٍ تُلْوِي بشَرْخَيْ مَيْسَةٍ قَاتِرِ
شَتَّانَ ما يَوْمِي على كُوْرِها ويَوْمُ حَيَّانَ أخي جابِرِ
أَرْمِي بها البِيْدَ إذْ هَجَّرَتْ وأنتَ بَيْنَ القَرْوِ والعَاصِرِ
في مِجْدَلٍ شُيِّدَ بُنْيانُهُ يَزِلُّ عَنْهُ ظُفُرُ الطَّائِرِ

وهذا شَرْحُ مفردات هذه الأبيات: أُسَلِّي الهَمَّ: أدفعُهُ عني إذا اعتراني. والجَسْرَةُ والدَّوْسَرَةُ: الناقةُ الضَّخْمَةُ القوية. وعاقِر: لا تَحمِل، فهي أقوَى مما تَحمِلُ وتَلِدُ. وزيَّافَةٍ: سريعةٍ تتمايَلُ بالرَّحْلِ. خَطَّارَةٍ: تَضْرِبُ بذَنَبِها يميناً وشِمالاً. تُلْوِي بشَرْخَيْ مَيْسَةٍ: تَذهَبُ بقادِمَةِ الرَّحْلِ ومُؤخَّرَتِهِ من قُوتِها وسُرعتِها. والمَيْسَةُ: شَجَرَةٌ تُعمَلُ منها الرِّحَال.

والقَاتِرُ من الرِّحالِ والسُّرُجِ: الجَيِّدُ الوقوعِ على الظهر، أو اللطيفُ منها الذي يَقِي الظَّهْرَ ولا يَعْقِرُه. أَرمِي بها البِيْدَ: أقتَحِمُ بها قلبَ الصَّحارِي المُهْلِكة في وقتِ الهاجرةِ اللاهِب. والقَرْوُ: قَدَحُ الخمر ومِعْصَرَتُها، والعاصِرُ: عاصِرُها. والمِجْدَلُ: القَصْرُ الظاهِرُ المرتفع. يَزِلُّ عنه: يَزْلَقُ عنه ظُفُرُ الطائرِ لمَلاَسَتِه، فقد بُنِيَ من حجارةٍ صَمَّاءَ مَلْسَاء، لا يتمكَّنُ الطائرُ من الوقوفِ عليه.

والبيتُ الرابعُ من الأبيات الخمسة هنا: أوردَهُ ابنُ السِّيد في «الاقتضاب» كما تقدَّم، والحافظُ السيوطي في «شرح شواهد المغني» ٢ : ٩٠٦ وعُزي للأعشى أيضاً في (قرو) في «تهذيب اللغة» ٩ : ٢٦٧، و«اللسان» ١٥ : ١٧٤، و«تاج العروس» ١٠ : ٢٩٢. وقال الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه لتهذيب اللغة و«مقاييس اللغة» ٥ : ٧٨ «البيت للأعشى في ديوانه ٢٤٥». انتهى. فكيف لم يقع للأستاذ محمد محمد حسين حين شرح «الديوان» ؟! والسببُ أنه قَصرَ عملَهُ ونظرَهُ في شرح «الديوان» على الطبعة التي قام بها المستشرق الألماني رودولف جاير، فقَصرٌ عن الغاية، ووقع له مثلُ هذا.

وبهذا البيتِ يزدادُ المعنى الذي ذكرتُهُ وضوحاً، وهو أنَّ اليومين المذكورين، المُفارَقَ بينهما، أحدُهما يومُ الأعشى على كُورِ الناقة في البِيْدِ مع الرِّمَالِ والشمسِ المُحرِقة، والآخَرُ يومُ حَيَّانَ في قَصْرِهِ المُنِيف مع لهوِهِ وطربِه.

وقد مَشَى العلامة المحقق الأديب الدكتور محمد محمد حسين رحمه الله تعالى، في «شرح الديوان» ص ١٩٦، على أنَّ اليومين أحدُهما (للأعشى)، والآخَرُ (لحيَّان)، ولم يَذهب فيهما إلى أنهما جميعاً للأعشى، كما ذَهَب إليه الإمامُ ابنُ السِّيْد والإمامُ الجَوَاليقي، فقال: «وإنَّ لي فوقَ ظَهْرِ تلك الناقةِ ليوماً عسيراً، هو أشدُّ هَوْلاً من يومِ (حَيَّان) أخي جابر». انتهى. وقد أصاب في هذه التفرقة.

ولكنه وَهِم في تفسير البيت الخامس الذي هنا، فجعَلَ (حَيَّانَ) في يومِهِ كان محبوساً في حِصنٍ مَشِيد. . . ، فقال في شرح قول الأعشى:

في مِجْدَلٍ شُيِّدَ بُنْيَانُهُ يَزِلُّ عنه ظُفُرُ الطَّائِرِ

«المِجْدَلُ: القصرُ. أي وقد حُبِسَ ــ حَيَّانُ ــ في حصنٍ عال مَشِيد، بُني من حجارةٍ صَمَّاءَ مَلْسَاء، يَزِلُّ عنها ظُفُرُ الطائر». انتهى. ولا ذِكرَ للحَبْس في سابقِ الأبيات أو لاحقِها، وإنما دعاه إلى تفسير (المِجْدَل) بالحَبْسِ بعدَما فسَّره بالقَصْر: غِيَابُ البيتِ الرابع من روايةِ الديوان التي أمامَهُ! فاضطُرَّ أن يَجعلَ (المِجْدَل): (حَبْساً)، لتتم المُفارقَةُ بين اليومين في شِدَّتِهما. والبيتُ الرابع فيه ذكرُ المُفَارقةِ بين اليومين واضحةً جليَّةً. فعدمُ ورودِهِ في روايةِ الديوان ساقَهُ إلى هذا التفسير.

وغفلةُ الإمام ابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِي عن ملاحظةِ البيتِ الرابع الذي أورَدَه في

شرحه، دَعَتْهُ إلى أن يَجعَلَ اليومينِ كليهما للأعشى! وهي غفلةٌ شديدة. ولو أنه هو والإمامُ الجواليقيُّ ومَنْ شَرَحَ البيتَ بمثلِ شَرْحِهما، استحضروا عند شرحِهِ ما قبلَهُ وما بعدَهُ، لما أبعدوا عن الصواب في تفسيره. وهذا لازمٌ عند شرح الأبيات المفردات، كما نبَّه إليه الإمامُ ابنُ السِّيْد في «الاقتضاب»، في تقدمتِهِ لشرح أبيات (كتاب أدب الكُتَّاب).

قال في «الاقتضاب» ٣: ٥ ــ ٨ «وغَرَضِي أن أقرُنَ بكل بيتٍ منها ما يتصل به من الشعر، من قَبْلِهِ أو من بَعْدِه، فإنَّا رأينا كثيراً من المفسرين للأبياتِ المستشهَدِ بها، قد غَلِطوا في معانيها، حين لم يَعلموا الأشعارَ التي وقعَتْ فيها، لأن البيت إذا انفرد احتَمَل تأويلاتٍ كثيرة، . . . وكقولِ من قال في قولِ الفرزدق:

وإنَّ الذي يَسْعَى لِيُفْسِدَ زَوْجَتِي كَساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُها

إنَّ معنى (يَسْتَبِيلُها) يقولُ لها: ما بالُكِ؟». انتهى. ومعنى (يَستَبيلُها) أي يأخُذُ بولَها في يده أو يَطْلُبُ منها أن تبولَ في يده!! وهذا الذي حَذَّرَ منه ونبَّه إليه الإمامُ ابن السِّيْد، قد وقع فيه هو والإمامُ الجَوَالِيقي في شرحهما لبيتِ الأعشى، إذ لم يَستحضِرا البيتَ الرابعَ المذكورَ كما سَبَق بيانُه، فقالا ما لا يُرتَضَى في تفسير معنى البيت، كما رأيت، والله أعلم. ومعذرةً من سعةِ هذه التتمة وطولِها، فقد جَرَّ الكلامُ بعضُه بعضاً لاستكماله.

* * *

يقول عبد الفتاح أبو غدة: فَرغتُ بفضل اللّهِ وتوفيقِهِ من خدمةِ هذه الرسالة أصيلَ يوم السبت العاشرِ من جمادى الأولى سنة ١٤١٠ بمدينة الرياض، والحمد لله رب العالمين.

بقيةٌ تُضافُ إلى التعليقة بآخر الصفحة ١٠٦

وأعجَبُ من هذا الذي ذكرته عن السماعات، في بعض الأجزاء وبعض الكتب المطبوعة الجديرةِ بالاهتمام والدراسة: السماعاتُ التي وقفتُ عليها في نسخةٍ من «سنن ابن ماجه»، فقد أطلعني الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في صورةِ نسخةٍ مخطوطةٍ نفيسة جداً لديه، من كتاب «سنن ابن ماجه» رحمه الله تعالى، محفوظةٍ بدار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم ٥٢٢ حديث تيمور، في مجلدين، والجزء الأول منها في ٥٦٤ صَفْحَة، والثاني في ٤٦٣ صَفْحَة، وهي مجزَّأةٌ إلى سبعةَ عَشَر جزءاً.

وكلُّها بخط الإمام الفقيه ابنِ قُدَامة المَقْدِسي الحنبلي: موفَّق الدين أبـي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدَامة الجَمَّاعِيْلي المقدسي ثم الدمشقي، صاحبِ كتاب «المغني» وغيرِه من كتب فقه السادة الحنابلة، المولودِ سنة ٥٤١، والمتوفى سنة ٦٢٠ رحمه الله تعالى.

كتبها في حدود سنة ٥٦٠، وقُرِئت عليه في سنة ٥٦٩، ثم قرئت على كبار المحدِّثين الحفاظ في القرن السابع والثامن والتاسع، وطافَتْ بلداناً كثيرة وفي آخر كل جزء منها سماعاتٌ كثيرة على شيوخ الحديث المتقِنين الضابطين، كالحافظ اليُونِيني والمِزِّي والذهبـي وهذه الطبقةِ الرفيعة الشأنِ وأمثالِها، من المحدِّثين إلى القرن التاسع كالبرهان الحلبـي محدِّثِ حلب وسواهم.

وتَبلُغُ السماعاتُ في كل جزء منها نحوَ عشر صفحات إلى أكثَرَ من اثنتي عشرة صفحة من المخطوطة، فيَبلُغُ مجموعُ السماعاتِ في المخطوطة نحوَ ١٧٠ صفحة، وكلُّها بالخط الناعم الدقيق، مع امتلاء حواشي الصفحات وأطرافها المستديرة بالسماعات، مما يُقدِّرُ أن تَبلُغَ صفحاتُ سماعاتِ كل جزءٍ منها نحوَ خمسين صفحة أو أكثر، من صفحات كتبنا المعهودة اليوم، وأن يؤلِّفَ من مجموع السماعات كلِّها مجلَّدٌ كبيرٌ مستقلٌ بذاته.

وهذه النسخة النفيسة الممتازة جديرةٌ أن تُدْرَس سماعاتُها في قسم الدراسات العليا

الجامعية، وتؤلَّفَ فيها رسالةٌ جامعية يقوم بها بعضُ الطلبة النابهين، كسائر الرسائل العلمية التي تكتَبُ تحت إشراف الأساتذة، لإحراز درجة علمية، فهي ـ أي تلك السماعات ـ نموذج نادر، جامع للفرائد والفوائد الغالية التي لا توجد إلا في مثل هذه السماعات.

وهذا الجانب العلمي الحديثي الهام، كانت عناية المحدثين السابقين له في الذروة، لأنه يُعرَفُ به مقدارُ المستوى العلمي والثقةِ والضبطِ للناقلِ والمنقولِ عنه والمنقول، فالحِفاظُ عليه وإيلاؤه العنايةَ والدرسَ، من أهم ما تتوجَّهُ إليه الهِمَمُ في النُّشْطَةِ الحديثيَّةِ المشهودة، التي تقوم ـ بحمد الله تعالى ـ في صفوفِ الطلبة الجامعيين وغير الجامعيين الدارسين للحديث الشريف[1]، كثَّر الله سوادَهم، وزيَّن بأهل العلمِ والفهمِ والعملِ والأدبِ منهم ديارَهم وبلادَهم.

ومن قراءة سماعات سنن ابن ماجه هذه وأمثالِها ودراستِها، يتجلَّى لنا حِرصُ آبائنا السابقين: شيوخاً وطلاباً، رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً، بنينَ وبناتٍ، أحراراً ومملوكين، على تحصيل العلم وحضور مجالس الحديث الشريف، واغتراف كل واحدٍ منهم، من ذلك العلم والمجلس بقَدْر إنائه.

---

(١) ومما ينبغي الوقوفُ عليه في دراسة السماعات وما يتصل بها: كتابُ «عنايةُ المحدِّثين بتوثيق المَرْويَّات وأثَرُ ذلك في تحقيق المخطوطات» للأخ الفاضل العلَّامة فضيلة الشيخ الدكتور أحمد محمد نور سيف، المطبوع بدمشق سنة ١٤٠٧.

بقية تضاف إلى التعليقة بآخر الصفحة ١٣٠ ـ ١٣١

وهذا سماعٌ لكتابٍ سمعه الشيوخُ المحدثون الكبار على محدِّثةٍ فاضلة، وحَضرَ معهم مجلسَ السماع طفلٌ في الثالثة من عمره، وحَصَل له نكدٌ وصُراخٌ كما يَعرِضُ للصغير، فسُجِّلَ في السماع، وهذا من الطرائف التي تدلُّ على تسجيل كلِّ عارضٍ وملابسةٍ تقعُ في مجلس السماع.

جاء في سماعات كتاب «مَشْيَخَة النَّعَّال البغداديِّ» صائنِ الدين بن الأنجب، المولودِ سنة ٥٧٥، والمتوفى سنة ٦٥٩ رحمه الله تعالى، ما نصُّه:

«سَمِعَ جميعَ هذه المشيخة على الأصيلةِ أمِّ الفضل هاجَرَ بنتِ المحدِّث شرفِ الدين محمدِ بن أبي بكر القُدسي، بسماعِها (. . .) قراءةً، بقراءةِ الإمام جمالِ الدين يوسف بن شاهين الكَرَكي سِبطِ الحافظ ابن حجر، الجماعةُ:

الفقيهُ زين الدين عبدُ الرحيم ابنُ العلامة برهان الدين إبراهيم بن حَجَّاج الأَبْنَاسي المصري، وشمسُ الدين محمد بن خليل بن أحمد الحسيني سكناً المصري، وأبو إسحاق إبراهيمُ ابن أبي بكر محمد المقدسي الحنبلي، والفقيه محب الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن (جناد) الحنبلي أيضاً، وشمس الدين محمد بن علي بن إسماعيل القُدْسي، ومحمدُ بن عمر بن محمد بن عَزْم التميمي نزيلُ مكة والخطُّ له.

وأبو الفضل أحمدُ ابنُ المحدِّثِ شمسِ الدين محمدِ بن عبد الرحمن السخاويُّ حَاضِراً في الثالثة، وحامِلتُهُ عوضُ الله جاريةُ والدتِهِ سَوْدَاء، وحَصَل لأحمَدَ في آخر السماع ما يَعرِضُ للصبيان من النَّكَدِ والبكاءِ والصُّراخ بأعلى صوته، فكانت المذكورةُ معه تُلاهِيه خارجَ الموضع الذي به السَّماع، بحيثُ يَسمَعانِ ـ إن شاء الله تعالى ـ لو سَكَتَ يَعلمُ ذلك، ومُباركُ فتى المُسَمِّعَة.

وسَمِـعَ من أول الشيخ العاشر إلى آخرها الشهاب أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الصالحي أخو صاحبنا شمس الدين محمد الكتبـي.

وصَحَّ وثَبَتَ في يوم الأربعاء ثامنِ شهر رمضان سنة سبع وخمسين وثمان مئة، بمنزل المُسَمِّعةِ بين السُّورَينِ تجاهَ باب جامع المغربـي من القاهرة المُعِزِّية».


كتاب الجامع الصحيح

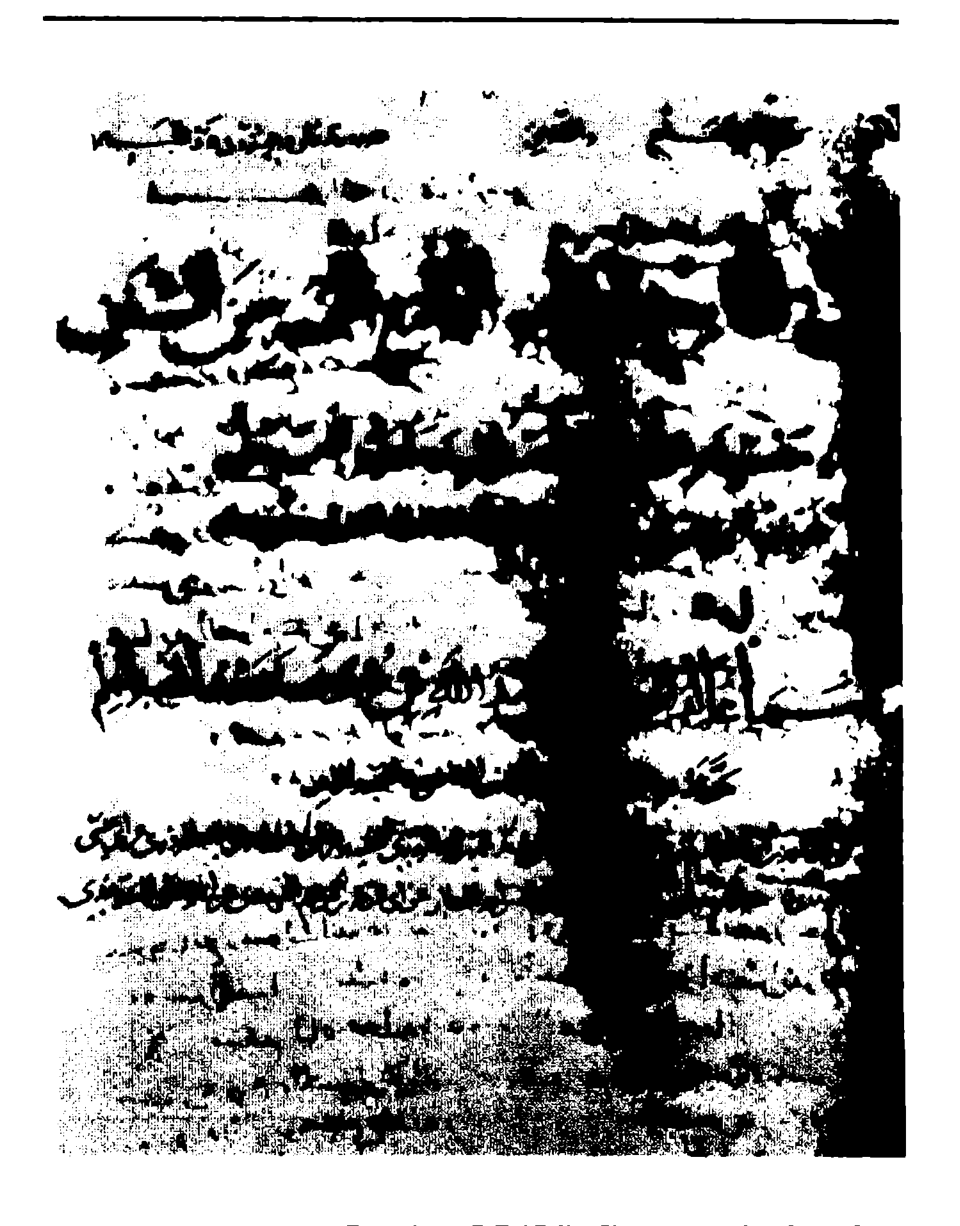
المسند من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه
جمع الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة [illegible]
البخاري رضي الله عنه
رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري عنه
رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي عنه
رواية أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي عنه
رواية أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي عنه
رواية أبي عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي عنه
[illegible]
[illegible]
رحمهم الله تعالى

[illegible] برسم الخزانة العالية المولوية [illegible]

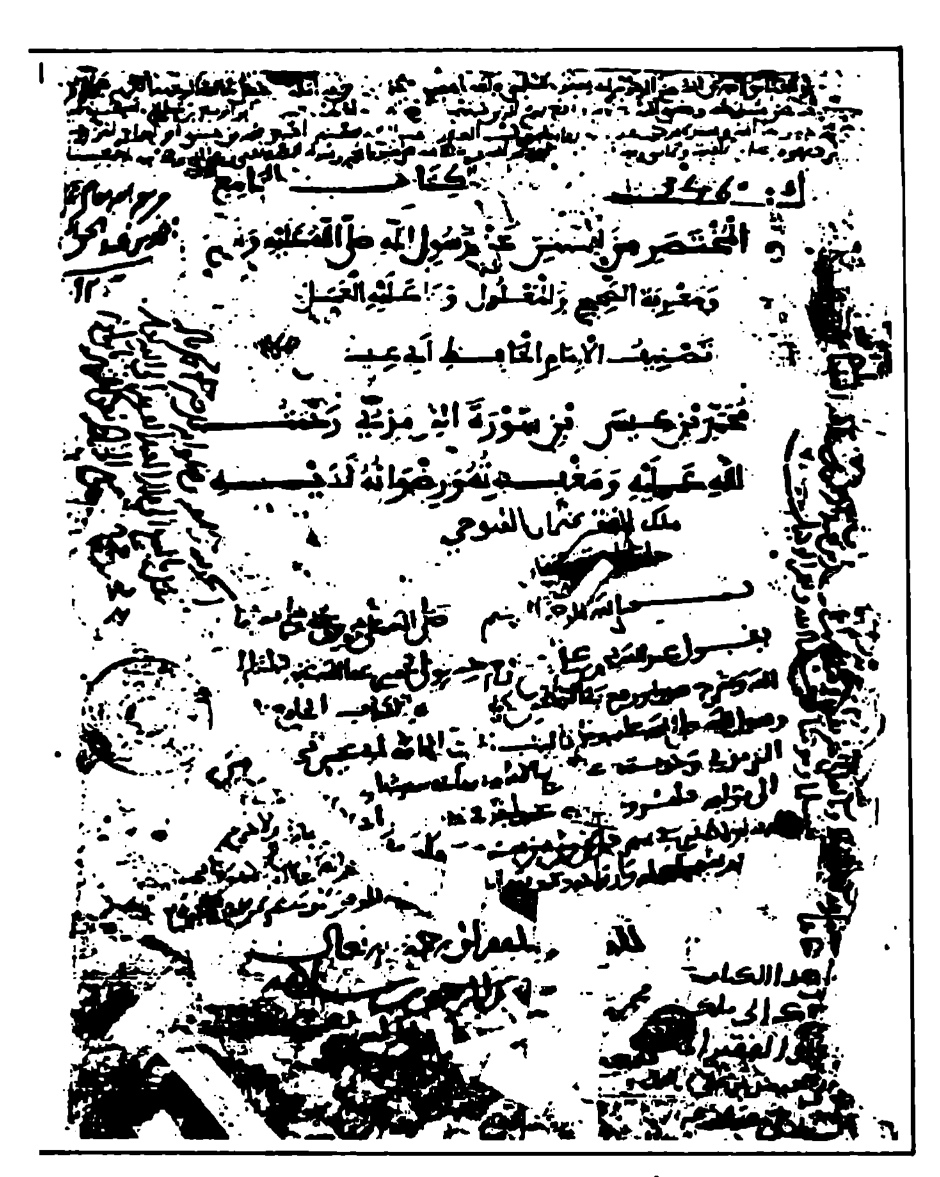
وجهُ النسخة الأولى من صحيح البخاري



وجهُ النسخة الثانية من صحيح البخاري



وجهُ النسخة الأولى من كتاب جامع الترمذي


كتاب الجامع

المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

تصنيف الإمام الحافظ أبي عيسى

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمة

الله عليه ومغفرته ورضوانه لديه

وجهُ النسخة الثانية من كتاب جامع الترمذي

هذه الصفحة الأولى من النسخة الثانية ، وهي نسخة فيض الله أفندي ، وفي آخر السطر الأول من أعلاها بدء السماع ، وبقيته بآخر السطر الثاني ، وهو باللفظ التالي : «وقال محمد بن علي بن حسنون ، أخبرنا الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن العَرَبي المَعَافري رضي الله عنه قراءةً عليه وأنا أسمع . . .» .

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم [illegible] الرسول الكريم [illegible]

باب لا تقبل صلاة بغير طهور

أخبرنا الشيخ الإمام [illegible] أبو بكر محمد ابن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري رضي الله عنه قراءة عليه وأنا أسمع قال أخبرنا الشيخ الصالح أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي رضي الله عنه قراءة عليه وأنا أسمع فأقر به في شوال سنة تسع وتسعين وأربع مائة قال أخبرنا أبو يعلى أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جعفر قراءة عليه فأقر به قال أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن إبراهيم ابن [illegible] قراءة من أصله في منزله في [illegible] سنة أحد وتسعين وثلث مائة قال أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب قال [illegible] على أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الحافظ وأنا أسمع قال أبو عيسى [illegible] مرورنا [illegible] الليث بن سعد قال حدثنا أبو رجاء قتيبة بن سعيد نا أبو عوانة عن سماك بن حرب قال وحدثنا هناد بن السري نا وكيع عن إسرائيل عن سماك بن حرب عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول قال هناد في حديثه إلا بطهور قال أبو عيسى هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه وأبي هريرة وأنس وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر بن أسامة ويقال زيد بن أسامة بن عمير الهذلي

باب ما جاء في فضل الطهور

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري نا معن بن عيسى نا مالك بن أنس وحدثنا قتيبة عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء أو مع آخر قطر الماء أو نحو هذا فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وأبو صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان واسمه ذكوان وأبو هريرة اختلفوا في اسمه فقالوا عبد شمس وقالوا عبد الله بن عمرو وهكذا قال محمد بن إسماعيل وهذا أصح وفي الباب عن عثمان بن عفان وثوبان والصنابحي وعمرو بن عبسة وسلمان وعبد الله بن عمرو [illegible] والصنابحي هذا الذي روى عن أبي بكر الصديق [illegible] عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل الطهور هو أبو عبد الله الصنابحي واسمه عبد الرحمن ابن عسيلة [illegible] أبي بكر الصديق ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] وقد روى [illegible] عن النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] والصنابح بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول إني مكاثر بكم الأمم فلا تقتتلن بعدي

باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور

حدثنا قتيبة وهناد ومحمود بن غيلان قالوا نا وكيع عن سفيان ح قال وحدثنا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد ابن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم قال أبو عيسى هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قال أبو عيسى وسمعت محمد بن إسماعيل يقول كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد وهو مقارب الحديث وفي الباب عن جابر وأبي سعيد حدثنا أبو بكر محمد بن زنجويه البغدادي وغير واحد قالوا نا الحسين بن محمد نا سليمان بن قرم عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة الصلاة ومفتاح الصلاة الوضوء

باب ما يقول إذا دخل الخلاء

حدثنا قتيبة وهناد قالا نا وكيع عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال اللهم إني أعوذ بك [illegible] قال شعبة وقد قال مرة أخرى أعوذ بك من الخبث والخبيث أو الخبث والخبائث قال أبو عيسى وفي الباب عن علي وزيد بن أرقم [illegible]

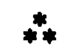
المحتوى

١ ــ الآيات القرآنية(١)



(١) حرف (ت) هنا وفيما سيأتي يُشير إلى أنَّ ما ذُكِرَ قبلَه واردٌ في التعليق.

٢ ـ الأحاديث النبوية



٣ ـ الآثار



٤ ـ الأشعار

جُـبَّـةُ أَسْـنَـادٍ نَـقِـيٌّ لـونها	لم يَضْربِ الخَيَّاطُ فيها بالإِبَرْ	١٥ت

أبو عبد الله البَاذِلي :

إلَّا سَـرَخْسَ فـإنَّها مَـوْفُـورَةٌ	مـا دامَ آلُ دَغْـوَلَ في أكنـافِهَـا	٢٣ت
لـيس الخُـمـولُ بـعَـارٍ	عـلى امْـرِىءٍ ذي جَـلَالِ	
فـليـلةُ الـقَـدْرِ تُخْـفَـى	وتـلـك خـيرُ الـلَّيـالي	٢٤ت
ومن بُـطُونِ كَـرَارِيسٍ روايتُهمْ	لـو ناظَـرُوا بَاقِـلاً يومـاً لَمَا غَلَبُـوا	
والعِلْمُ إن فَـاتَـهُ إسنـادُ مُسْنِـدِهِ	كالبيتِ ليس له سَقْفٌ ولا طُنُبُ	٤٥

أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر :

ألا إنَّ الحـديـثَ أجـلُّ عـلمٍ	وأشـرَفُـهُ: الأحـاديثُ العـوالي	٤٥ـ٤٦
	الأبيات	

حسان بن ثابت رضي الله عنه :

هجـوتَ محمـداً وأجبتُ عنـه	وعـنـد الله في ذاكَ الجَـزَاءُ	
فـإنَّ أبي ووالِـدَهُ وعِـرْضي	لِعِـرْضِ محمـدٍ منكـم وِقـاءُ	٥٣ـ٥٤ت
ويومَ الوِشَاحِ من تعاجيبِ ربِّنـا	ألا إنـه من بلدة الكفـرأنجـاني	٥٤ت

ابن مالك :

وَحَـذْفُ مـا يـعلمُ جـائزٌ كـما	تقولُ: زيدٌ، بَعْدَ من عندكُما؟	٦٢
أسامي الطعام اثنان من بعد عشرةٍ	سـأسـرُدُهـا مقـرونـةً بـبيـانِ	٩٤ت
	الأبيات	

ابن الصلاح:

احْــذَرْ مـن الــواوات أربـعــةً فــهــنَّ مــن الحُــتُــوف
واوَ الــوصــيَّــةِ والــوديــعــةِ والــوكــالــةِ والــوُقــوف ١١٢

الأعشى أبو بَصِير:

شتَّانَ مـا يَوْمِي على كُــوْرِهــا ويَوْمُ حــيَّانَ أخِـي جــابــرِ ١٢٣، ١٥٥

الأعشى أبو بصير:

وقــد أُسَـلِّي الهم حــين اعـتَرَى بــجَــسْــرَةٍ دَوْسَــرَةٍ عــاقــرِ ١٥٧
الأبيات

الفرزدق:

وإنَّ الـذي يَسْعَى ليُفسِدَ زَوْجَتِي كساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَبِيْلُها ١٥٩

٥ ــ الكتب ومؤلفوها

(ج)

(ح)

(ص)

(ض)

(ط)

***

٦ ــ الأعلام

(أبو)

(ب)

(س)

(ش)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

***

٧ ــ المصادر والمراجع

١ ــ الأجوبة الفاضلة للكنوي الطبعة الثانية. القاهرة ١٤٠٤.

٢ ــ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم. دار الآفاق في بيروت ١٤٠٠.

٣ ــ اختصار طبقات الحنابلة للشمس النابلسي. مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٥٠.

٤ ــ أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني. بيروت ١٤٠١ تصوير عن طبعة ليدن.

٥ ــ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني. البولاقية الخامسة ١٢٩٣.

٦ ــ أساس البلاغة للزمخشري. مطبعة أولاد أورفاند ١٣٧٢.

٧ ــ الاستقامة لابن تيمية. طبع جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ١٤٠٤.

٨ ــ إظهار الحق للدهلوي. طبعة قَطَر ذات الجزءين ١٤٠٠.

٩ ــ الاعتصام للإمام الشاطبي. طبعة المكتبة التجارية الكبرى دون تاريخ.

١٠ ــ أعلام النساء لعمر كحالة. المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٧٩.

١١ ــ الأعلام للزركلي. الطبعة الثالثة المصورة في بيروت ١٣٨٩، والخامسة ١٩٨٠.

١٢ ــ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ للسخاوي. مطبعة الترقي بدمشق ١٣٤٩، ومطبعة العاني ببغداد ١٣٨٢.

١٣ ــ إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رُشَيد السَّبتي. الدار التونسية بتونس دون تاريخ.

١٤ ــ الاقتضاب شرح أدب الكُتّاب لابن السِّيد البَطَلْيَوْسي. الأدبية في بيروت، ١٣١٩.

١٥ ــ ألفية مصطلح الحديث للعراقي مع شرحها له. المطبعة الجديدة بفاس ١٣٥٤.

١٦ ــ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وآداب السماع للقاضي عياض. دار التراث ١٣٨٩.
١٧ ــ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقِفْطي. دار الكتب المصرية ١٣٧٤.
١٨ ــ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر. مطبعة المعاهد ١٣٥٠.
١٩ ــ الأنساب للسمعاني. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدَّكَن بالهند ١٣٨٢.
٢٠ ــ بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمري الطبعة الثانية. مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩٢.
٢١ ــ البداية والنهاية لابن كثير. السعادة ١٣٥١. وطبعة ثانية.
٢٢ ــ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي. المطبعة الخيرية ١٣٠٦.
٢٣ ــ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام (مخطوط) للذهبي.
٢٤ ــ تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة للدكتور عبد الله فياض. مؤسسة الأعظمي بيروت ١٩٧٥.
٢٥ ــ تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري. دار المعارف ١٣٨٧.
٢٦ ــ تاريخ الخلفاء للسيوطي. المنيرية ١٣٥١.
٢٧ ــ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. السعادة ١٣٤٩.
٢٨ ــ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر. الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ.
٢٩ ــ التحبير للسمعاني. مطبعة الإرشاد في بغداد ١٣٨٥.
٣٠ ــ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي. المكتبة العلمية ١٣٧٩، وطبعة السعادة ١٣٨٥.
٣١ ــ تذكرة الحفاظ للذهبي. الطبعة الثالثة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٧٥.
٣٢ ــ تذكرة السامع والمتكلم لبدر الدين ابن جماعة. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٥٤.

٣٣ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض. المطبعة الملكية بالرباط ١٣٨٤، وطبعة بيروت ١٣٨٧.
٣٤ ـ ترجمة الإمام محمد بن شهاب الزهري من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر. بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني. مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٢.
٣٥ ـ تفسير الإمام ابن جرير: (جامع البيان). طبعة دار المعارف ١٣٧٤.
٣٦ ـ تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٧١.
٣٧ ـ التمهيد لابن عبد البر. الرباط، ١٣٨٧.
٣٨ ـ تنقيح المقال في علم الرجال لعبد الله المامقاني. المطبعة المرتضوية بالنجف ١٣٨١.
٣٩ ـ تنوير الحوالك للسيوطي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت دون تاريخ، تصوير عن طبعة البابي الحلبي.
٤٠ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي. المنيرية دون تاريخ.
٤١ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن بالهند ١٣٢٥.
٤٢ ـ تهذيب الكمال للمزي. مصورة عن المخطوطة. دار المأمون بدمشق ١٤٠٢.
٤٣ ـ تهذيب اللغة للأزهري. طبع المؤسسة المصرية العامّة ١٣٨٤.
٤٤ ـ توالي التّأنيس بمعالي محمد بن إدريس (الإمام الشافعي) لابن حجر العسقلاني. دار الكتب العلمية في بيروت ١٤٠٦.
٤٥ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري. الجمالية ١٣٢٨.
٤٦ ـ جامع الأصول لابن الأثير. دمشق ١٣٨٩.
٤٧ ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر. دار الطباعة المنيرية ١٣٤٦.
٤٨ ـ الجامع: السنن للترمذي. مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية بتحقيق أحمد شاكر ١٣٩٨.
٤٩ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي بتحقيق الدكتور محمود الطحان. طبعة مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣.

٥٠ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ١٣٧١.
٥١ ـ الجمهرة لابن دريد. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدَّكَّن بالهند ١٣٤٤.
٥٢ ـ الجهاد لابن أبي عاصم. دار القلم بدمشق ١٤٠٩.
٥٣ ـ حاشية عُبَادة على شرح شذور الذهب. المطبعة الوهبية ١٢٩٢.
٥٤ ـ حاشية عبد المتعال الصعيدي على شرح شذور الذهب. طبعة صُبَيح ١٣٨٥.
٥٥ ـ الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ لابن الجوزي. دار الدعوة في الإسكندرية ١٤٠٣.
٥٦ ـ الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي. طبع القاهرة دون اسم المطبعة ١٣٨٥.
٥٧ ـ حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني. السعادة ١٣٥١.
٥٨ ـ الخلاصة لابن مالك (ألفية ابن مالك). ضمن شرح ابن عقيل. طبع القاهرة دون تاريخ.
٥٩ ـ ديوان الأعشى. تحقيق رودلف جاير، فييَنَّا ١٩٢٧، وطبعة دار صادر ببيروت دون تاريخ.
٦٠ ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي. مطبعة السُّنَّة المحمدية ١٣٧٢.
٦١ ـ رجال صحيح البخاري لأبي نصر الكلاباذي. دار المعرفة بيروت ١٤٠٧.
٦٢ ـ الرسالة القشيرية للقشيري. دار الكتب الحديثة تحقيق عبد الحليم محمود ١٩٧٤.
٦٣ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني. دمشق ١٣٨٣.
٦٤ ـ الرواية والأسانيد وأثرهما في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام، للدكتور صالح أحمد العلي. مقال نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي في المجلد ٣١، عَدَد صَفَر ١٤٠٠.
٦٥ ـ الزهد لابن المبارك. طبعة مجلس إحياء المعارف في بلدة ماليكون بالهند ١٣٨٥.

٦٦ ـ السنن لابن ماجه بضبط محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢.
٦٧ ـ السنن لأبي داود. طبعة حمص بتعليق عزّت الدّعّاس ١٣٨٨.
٦٨ ـ السنن للدارمي (مسنَدُه). شركة الطباعة الفنية ١٣٨٦.
٦٩ ـ السنن الكبرى للبيهقي. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ١٣٤٤.
٧٠ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي. مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠١.
٧١ ـ سيرة الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم: صورة مقتبسة من القرآن الكريم لمحمد عِزَّة دَرْوَزَة. طبعة قَطَر ١٤٠٠.
٧٢ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدسي ١٣٥٠.
٧٣ ـ شرح أدب الكاتب للجواليقي. مكتبة الأستاذ حسام الدين القدسي ١٣٥٠.
٧٤ ـ شرح سنن الترمذي لابن العربي. المطبعة المصرية ١٣٤٨.
٧٥ ـ شرح سنن الترمذي للمباركفوري. دهلي بالهند ١٣٤٦.
٧٦ ـ شرح ديوان الأعشى لمحمد محمد حسين. المكتب الشرقي بيروت ١٩٦٨.
٧٧ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طُبع مراراً.
٧٨ ـ شرح شرح النخبة لعلي القاري. مطبعة إخوت بإصطنبول ١٣٢٧.
٧٩ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي. طبع لجنة التراث العربي بدمشق ١٣٨٦.
٨٠ ـ شرح صحيح مسلم للنووي. المطبعة المصرية ١٣٤٧.
٨١ ـ شرح علل الترمذي لابن رجب. تحقيق صبحي السامَرّائي، مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٦، وتحقيق نور الدين عتر، دار المَلّاح بدمشق ١٣٩٨، وتحقيق همّام سعيد، مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٧.
٨٢ ـ شرح المواهب اللدنية للزرقاني. بولاق ١٢٩١.
٨٣ ـ شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي. مطبعة جامعة أنقرة ١٩٧١.
٨٤ ـ الصارم المُنْكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي. الخيرية ١٣١٩، وطبعة دار الإفتاء بالرياض ١٤٠٣.

٨٥ ــ صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر. المكتبة السَّلَفية ١٣٨٠.
٨٦ ــ صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. المطبعة المصرية ١٣٤٧.
٨٧ ــ صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل لعبد الفتاح أبو غدة. بيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٤، والثالثة سنة ١٤١٢.
٨٨ ــ الضعفاء والمجروحون لابن حبان. المطبعة العزيزية بحيدرآباد ١٣٩٠.
٨٩ ــ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى. مطبعة السنة المحمدية دون تاريخ.
٩٠ ــ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي. عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢.
٩١ ــ العبر في خَبَر من عَبَر. طبع حكومة الكويت ١٣٨٠ ــ ١٣٨٦.
٩٢ ــ العلل الصغير للترمذي في آخر سننه السابق برقم ٤٨.
٩٣ ــ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل. جامعة أنقرة في تركيا ١٣٨٢.
٩٤ ــ علماء إفريقية للخُشَنِي. طبعة عِزّت العطار بالقاهرة ١٣٧٢.
٩٥ ــ عمدة القاري شرح صحيح البخاري للبدر العيني. المطبعة المنيرية ١٣٤٨.
٩٦ ــ عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أُصَيْبِعَة. دار الثقافة الطبعة الثالثة بيروت ١٤٠١.
٩٧ ــ غريب الحديث للخطابي. طبع جامعة أم القرى بمكة ١٤٠٢.
٩٨ ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. المكتبة السلفية ومطبعتها ١٣٨٠.
٩٩ ــ الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي. الميمنية ١٣١٧.
١٠٠ ــ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي. لكنو بالهند ١٣٠٣.
١٠١ ــ الفِصَل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم. الأدبية ١٣١٧.
١٠٢ ــ فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي للإِسْعَرْدِي. طبعة عالم الكتب بيروت ١٤٠٩.
١٠٣ ــ فهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي الكتاني. فاس ١٣٤٦.
١٠٤ ــ فهرست ابن خير الإشبيلي. دار الآفاق الجديدة بيروت ١٣٩٩.
١٠٥ ــ فيض القدير بشرح الجامع الصغير للمناوي. مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٧.

١٠٦ ـ القلائد الجوهرية لابن طولون. الطبعة الثانية لمجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١.
١٠٧ ـ قواعد في علوم الحديث للتهانوي. الطبعة الخامسة بالرياض ١٤٠٤.
١٠٨ ـ القول الفصل لمصطفى صبري. دار السلام ومكتبة النور بالقاهرة ١٩٨٦.
١٠٩ ـ الكامل لابن عدي. طبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٤.
١١٠ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. إصطنبول ١٣٦٠.
١١١ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٤٧.
١١٢ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير. مكتبة القدسي ١٣٥٧.
١١٣ ـ لسان العرب لابن منظور. دار صادر بيروت دون تاريخ.
١١٤ ـ لسان الميزان لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد بالهند ١٣٢٩.
١١٥ ـ اللُّقَط في حكايات الصالحين لابن الجوزي (مخطوط).
١١٦ ـ مجالس العلماء للزجاجي. طبع حكومة الكويت ١٩٦٢.
١١٧ ـ محاسن الاصطلاح للبُلْقِيني. دار الكتب المصرية ١٩٧٤.
١١٨ ـ المحدِّث الفَاصِل للرامهرمزي. دار الفكر بيروت، ١٣٩١.
١١٩ ـ المحلى لابن حزم. المنيرية ١٣٤٧.
١٢٠ ـ مختصر سنن أبي داود للمنذري. مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧.
١٢١ ـ المذهب التربوي عند السمعاني لشفيق محمد زيعور. دار اقرأ ببيروت ١٤٠٤.
١٢٢ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري. الميمنية ١٣٠٩.
١٢٣ ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل. المطبعة الميمنية ١٣١٣.
١٢٤ ـ مشتبِه النسبة للذهبي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٢.
١٢٥ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. دار المأمون ١٣٥٥ ـ ١٣٥٧.
١٢٦ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي. السعادة ١٣٢٣ وغيرها من طبعاته.
١٢٧ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم. دار الكتب المصرية ١٣٥٦.

١٢٨ ـ مقاييس اللغة لابن فارس. تصوير إيران عن طبعة البابي الحلبي بالقاهرة.
١٢٩ ـ مقدمة ابن الصلاح. المطبعة العلمية في حلب ١٣٥٠، وطبعة النمنكاني بحلب بمطبعة الأصيل، ١٣٨٦.
١٣٠ ـ مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية. دار القرآن الكريم بيروت ١٣٩١.
١٣١ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم. دار القلم ببيروت ١٣٩٠.
١٣٢ ـ مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي. السعادة ١٩٣٤، وطبعة مكتبة الخانجي الطبعة المحققة ١٣٩٩.
١٣٣ ـ مناقب الإمام الشافعي لابن أبي حاتم. مطبعة السعادة ١٣٧٢.
١٣٤ ـ مناقب الإمام الشافعي للبيهقي. دار التراث ١٣٩١.
١٣٥ ـ مناقب الإمام الشافعي للفخر الرازي. مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٦.
١٣٦ ـ المنتقى شرح الموطأ للباجي. السعادة ١٣٣١.
١٣٧ ـ منهاج السنة لابن تيمية. بولاق ١٣٢١، وطبعة جامعة الإمام بالرياض ١٤٠٦.
١٣٨ ـ الموافقات في أصول الفقه للشاطبي. مطبعة المكتبة التجارية دون تاريخ.
١٣٩ ـ المواهب اللدنية للقسطلاني. المطبعة الشرفية ١٣٢٦.
١٤٠ ـ الموضوعات لعلي القاري. دار السعادة بإصطنبول ١٣٠٨.
١٤١ ـ الموطأ للإمام مالك. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨١.
١٤٢ ـ موقف العقل والعلم لمصطفى صبري. دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠١.
١٤٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢.
١٤٤ ـ النكت الوفية على شرح الألفية للبقاعي (مخطوط).
١٤٥ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٣، ثم صورت عنها في بيروت دون تاريخ.

١٤٦ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني. دار الطباعة المنيرية ١٣٤٧.
١٤٧ ـ الوافي بالوفيات للصفدي. طبعة فرانز تركيا ١٣٨١.
١٤٨ ـ وفيات الأعيان لابن خلّكان. المطبعة الميمنية ١٣١٠، ومطبعة دار صادر ببيروت ١٣٩٨.



٨ ـ الموضوعات[١]

(١) حرفُ (ت) يُشير إلى أن ما ذُكِرَ قبلَه واردٌ في التعليق.



صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية
المحققات والمؤلفات التالية للأستاذ عبد الفتّاح أبو غدّة
رحمه الله تعالى وتقبّل منه

١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكنوي، صدرت الطبعة الثامنة.

٢ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث، للكنوي، الطبعة السادسة.

٣ ـ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة، للإمام اللكنوي أيضاً، الطبعة الثالثة.

٤ ـ رسالة المسترشدين، في الأخلاق والتصوف النقي، للإمام الحارث بن أسد المحاسبي، صدرت الطبعة الحادية عشرة مصححة ومنقحة ومدققة ببيروت ١٤٢٦.

٥ ـ التصريح بما تواتر في نزول المسيح، للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة السادسة.

٦ ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للفقيه المالكي الإمام شهاب الدِّين أبي العباس القَرَافي، صدرت الطبعة الرابعة منقحة ومصححة.

٧ ـ فتحُ بابِ العِنَايةِ بشرح كتابِ النُّقَاية، في الفقه الحنفي، للإمام علي القاري، الجزء الأول: كتاب الطهارة، صدرت الطبعة الثانية ببيروت ١٤٢٦.

٨ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام ابن قيم الجوزية، صدرت الطبعة السادسة.

٩ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة السادسة.

١٠ ـ فقه أهل العراق وحديثهم، للإمام المحقق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، وقد صدرت الطبعة الثالثة مضافة إلى مقدمة نصب الراية، الطبعة المحققة.

١١ ـ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، بقلم الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد، وقد أدرجت هذه الرسالة ضمن حاشية كتاب قواعد في علوم الحديث، وصدرت طبعتها المستقلة الثانية.

١٢ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ الخزرجي، خيرُ كتب الرجال المختصرة، بتقدمة واسعة وترجمةٍ لمحشِّيه، للأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الخامسة.

١٣ ـ صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، للأستاذ أبو غدَّة، أول وأجمل كتاب في موضوعه، نفدت الطبعة التاسعة وصدرت الطبعة العاشرة.

١٤ ـ قواعد في علوم الحديث، للعلاَّمة ظَفَر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة العاشرة.

١٥ ـ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، بقلم الأستاذ أبو غدَّة أيضاً، الطبعة الثانية، وهي رَدٌّ على أباطيل وافتراءات ناصر الألباني وصاحبه سابقاً زهير الشاويش ومؤازِريهما.

١٦ ـ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، لتاج الدِّين السبكي، الطبعة السابعة.

١٧ ـ المتكلمون في الرجال، للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة السابعة.

١٨ ـ ذكرُ مَن يُعتمَدُ قوله في الجرح والتعديل، للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي، الطبعة السابعة.

١٩ ـ *العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج*، للأستاذ أبو غدَّة، أوَّل مؤلَّف في موضوعه، صدرت الطبعة الخامسة مصححة ومنقحة في بيروت ١٤١٩.

٢٠ ـ قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٣٣.

٢١ ـ قصيدة «عُنوانُ الحِكَم»، لأبي الفتح البُسْتي، بتعليق الأستاذ أبو غدَّة أيضاً، الطبعة الخامسة.

٢٢ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ الذهبي، صدرت الطبعة الثامنة منقَّحة.
٢٣ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة، صدرت الطبعة الرابعة موشاة ومحشاة ومزيدة جدًّا عن الطبعة الثالثة.
٢٤ ـ تراجمُ سِتَّةٍ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، بقلم الأستاذ أبو غدَّة.
٢٥ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، للحافظ ابن عبد البر، يصدر لأول مرة في طبعة محققة مقابلاً على ثلاث نسخ خطية، صدرت الطبعة الثانية.
٢٦ ـ سنن النسائي، اعتنى به ورقَّمه وصَنَع فهارسه الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الرابعة.
٢٧ ـ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا، الطبعة الثانية مزيدة من التعليق، ١٤١٥.
٢٨ ـ سِبَاحة الفِكْر في الجهر بالذكر، للإمام اللكنوي، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الثالثة.
٢٩ ـ قفو الأثر في صفو علوم الأثر، لابن الحنبلي الحنفي الحلبي، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة. ومعه:
٣٠ ـ بُلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، للحافظ المرتضى الزبيدي، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة.
٣١ ـ جواب الحافظ عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة. ومعه:
٣٢ ـ أُمراءُ المؤمنين في الحديث، رسالة لطيفة فيها مباحث هامة، تأليف الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الثانية.
٣٣ ـ تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلَّى الله عليه وسلَّم، للإمام اللكنوي. ومعها:
٣٤ ـ نخبة الأنظار على تحفة الأخيار، للإمام محمد عبد الحي اللكنوي أيضاً.
٣٥ ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، للإمام المحقق الشيخ طاهر الجزائري، صدرت الطبعة الخامسة.
٣٦ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر، للإمام طاهر الجزائري أيضاً حققه الأستاذ أبو غدَّة.
٣٧ ـ الإسناد من الدِّين، رسالة تُبَيِّن فضل الإسناد وأهميته والعلوم التي يتعين فيها، للأستاذ أبو غدَّة. ومعها:
٣٨ ـ صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، له أيضاً.
٣٩ ـ السنة النبوية وبيانُ مدلولها الشرعي، والتعريف بحال سنن الدارقطني، للأستاذ أبو غدَّة أيضاً.
٤٠ ـ تحقيقُ اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي، للأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة أيضاً.
٤١ ـ منهج السلف في السؤال عن العلم وفي تعلم ما يقع وما لم يقع، له أيضاً.
٤٢ ـ من أدب الإسلام، رسالة توجيهية سلوكية تتصل بحياة المسلم أوثق اتِّصال، له أيضاً. صدرت الطبعة الأولى من القطع المعتاد، وصدرت الطبعة السابعة من القطع الصغير.
٤٣ ـ ظَفَر الأماني في شرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني، للكنوي، من أوسع كتب المصطلح. ومعه:
٤٤ ـ أخطاء الدكتور تقيّ الدِّين النَّدْوي في تحقيق كتاب ظَفَر الأماني للكنوي، للأستاذ أبو غدَّة.
٤٥ ـ تصحيح الكتب وصُنعُ الفهارس المُعْجَمة وسبقُ المسلمين الإفرنجَ فيها، للعلاَّمة أحمد شاكر. بعناية الأستاذ أبو غدَّة. صدرت الطبعة الثالثة.
٤٦ ـ تحفة النُّسَّاك في فضل السواك، للعلاَّمة الفقيه عبد الغني الغُنَيمي الميداني الدمشقي.
٤٧ ـ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس، للعلاَّمة الغُنَيمي أيضاً.
٤٨ ـ رسالة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة الإسلامية التي يُنشَّأُ عليها الصغار، بعناية الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة، صدرت الطبعة الخامسة منقحة.

٤٩ ـ التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، للعلاَّمة المحدث الفقيه محمد زاهد الكوثري.

٥٠ ـ كتاب الكسب، للإمام محمد بن الحسن الشيباني بشرح الإمام شمس الأئمة السَّرَخْسي. بعناية الأستاذ أبو غدَّة. صدرت الطبعة الثانية.

٥١ ـ الحث على التجارة والصناعة والعمل، للإمام أبي بكر أحمد بن محمد الخلاّل الحنبلي.

٥٢ ـ رسالة الحلالُ والحرامُ وبعضُ قواعدهما في المعاملات المالية، للشيخ ابن تيمية. الطبعة الثانية.

٥٣ ـ رسالة الأُلفة بين المسلمين، من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. **ومعها**:

٥٤ ـ رسالة الإمامة، للإمام ابن حزم، في جواز الاقتداء بالمخالف في الفروع. صدرت الطبعة الثانية مصححة ومنقحة.

٥٥ ـ رسالة الإمام أبي داود السجستاني لأهل مكة في وصف كتابه السنن. **ومعها**:

٥٦ ـ رسالة الحافظ الإمام أبي بكر الحازمي في شروط كتب الأئمة الخمسة. **ومعها**:

٥٧ ـ رسالة الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في شروط كتب الأئمة الستة. وهذه الرسائل مطبوعة باسم: **ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث**. الطبعة الثانية.

٥٨ ـ الرسول المعلِّم ﷺ وأساليبه في التعليم، للأستاذ أبو غدَّة. صدرت الطبعة الثالثة مصححة ومنقحة.

٥٩ ـ نماذج من رسائلِ الأئمة السلف وأدبهم العلمي وأخبارِهم في أدب الخلاف، له أيضاً. صدرت الطبعة الثانية مصححة ومنقحة.

٦٠ ـ مكانة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث. كتابٌ نفيس للغاية فريدٌ في بابه، تأليف العلاَّمة المحدث الناقد الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، صدرت الطبعة الخامسة.

٦١ ـ الإمامُ ابن ماجه وكتابُه السنن. أولُ كتابٍ جامع في موضوعه، للعلاَّمة النعماني أيضاً.

٦٢ ـ التحفة المرغوبة في أفضلية الدعاء بعد المكتوبة، للعلاَّمة المحدِّث الفقيه محمد هاشم التَّتَوِي السِّندي. صدرت الطبعة الثانية منقحة. **ومعها**:

٦٣ ـ المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة، للعلاَّمة المحدِّث الفقيه أحمد بن محمد بن الصديق الغُمَاري الحَسَني المغربي. صدرت الطبعة الثانية منقحة. **ومعها**:

٦٤ ـ سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة، للعلاَّمة المحدِّث الفقيه السيد محمد الأهدل اليمني. صدرت الطبعة الثانية منقحة. وهذه الرسائل مطبوعة باسم: **ثلاث رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة**.

٦٥ ـ خطبة الحاجة ليست سُنَّة في مستهل الكتب والمؤلَّفات كما يقول الشيخ الألباني، رسالة مبتكرة محرَّرة محرَّرة بقلم الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدَّة.

٦٦ ـ مقدمة التمهيد، لابن عبد البرّ. بعناية الشيخ أبو غدَّة. **ومعها**:

٦٧ ـ رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ، لابن الصلاح. **ومعها**:

٦٨ ـ ما لا يسع المحدث جهله، للميَّانشي. بعناية الشيخ أبو غدَّة. **ومعها**:

٦٩ ـ التسوية بين حدثنا وأخبرنا، للطحاوي. بعناية الشيخ أبو غدَّة. **ومعها**:

٧٠ ـ رسالة في جواز حذف قال في أثناء الإسناد، لابن بَنِّيس الفاسي. وهذه الرسائل مطبوعة باسم: **خمس رسائل في علوم الحديث**. طبع ١٤٢٣.

٧١ ـ لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني. طبعة محقَّقة ومفهرسة، بعناية الشيخ أبو غدَّة.

٧٢ ـ الأوائل السُّنْبُلية وذيلها، للعلاَّمة المحدِّث محمد سعيد سنبل. بعناية الشيخ أبو غدَّة.

٧٣ ـ مبادىء علم الحديث؛ للعلاَّمة المحدِّث الفقيه شبِّير أحمد العثماني، وهي «مقدِّمة» كتابه «فتح الملهم بشرح صحيح مسلم». صدرت الطبعة الرابعة وقد تميَّزَت بالتحقيق والتعليق وحُسن الإخراج، بعناية الشيخ أبو غدة ١٤٣٢هـ.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً ممَّا أتمَّه
الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدّة رحمه الله تحقيقاً وتعليقاً
بعناية ابنه سلمان:

١ ـ مختارات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الشعرية، وهو كتاب من نوادر أعمال الشيخ رحمه الله تعالى قيَّدها في مطالعاته ومراجعاته الدائمة التي ما توقّفت في عمره المديد المبارك، وهي مختارات ذات أهمية كبيرة وتقدِّم صورة أخرى للشيخ رحمه الله في ذوقه الأدبي.

تُطلَبُ كتب الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدّة
من المكتبات التالية:

السعودية ـ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة العُبَيْكان، مكتبة الرشد، المكتبة التدمرية، دار أطلس، مكتبات المؤيد، مكتبة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، مكتبة الكوثر. **مكة المكرمة**: المكتبة الإمدادية، المكتبة المكية، المكتبة الفيصلية، مكتبة الأسدي. **المدينة المنورة**: مكتبة العلوم والحكم، مكتبة الزمان. **جُدَّة**: دار الأندلس الخضراء، مكتبة المؤيد، مكتبة الشنقيطي. **الطائف**: مكتبة الصِّدِّيق. **أَبْها**: مكتبة الجَنُوب. **الإحساء**: مكتبة التعاون الثقافي، مكتبة المؤيد. **الخبر**: مكتبة المجتمع. **الدمام**: مكتبة المتنبي، دار ابن الجوزي. **الثقبة**: دار الهجرة. **عنيزة**: مكتبة الذهبي. **بريدة**: مكتبة أصداء المجتمع. **الكويت ـ الكويت**: مكتبة المنار الإسلامية، مكتبة ابن كثير. **الإمارات العربية المتحدة ـ دبي**: دار القلم. **أبو ظبي**: مكتبة الجامعة. **الأردن ـ عمان**: دار النفائس، دار الرازي. **مصر ـ القاهرة**: دار السلام، دار الغنَّاء. **المغرب ـ الرباط**: دار الأمان. **الدار البيضاء**: دار العلم. **العراق ـ بغداد**: دار إحياء التراث العربي. **لبنان ـ بيروت**: دار البشائر الإسلامية. وغيرها من المكتبات.

* * *